

BONIST LIBRARY

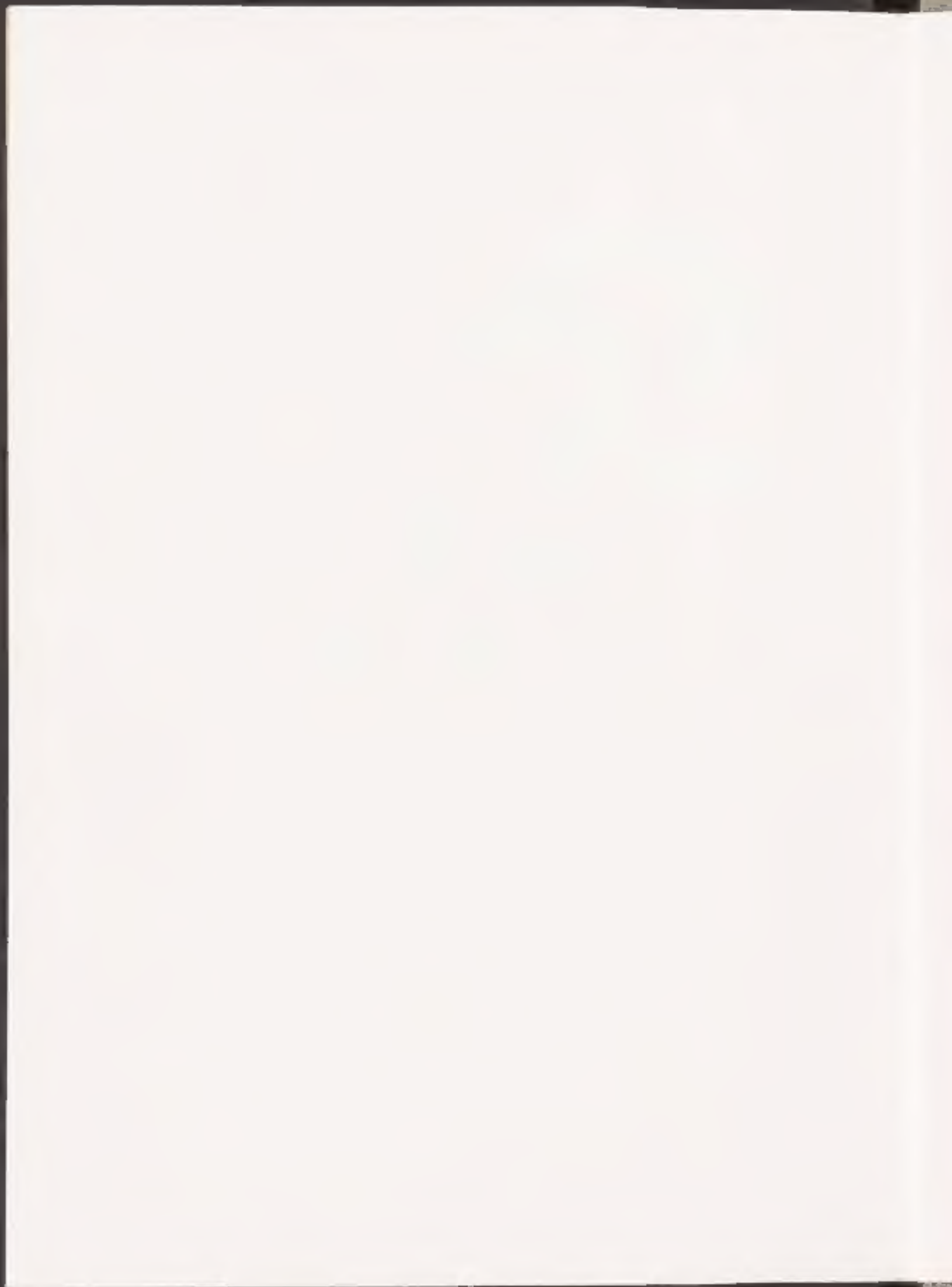


3 1142 02557 9940



Junior Honors
Global Library

New York
University





P. J. Vakkari
Cairo, 1959

Q

سوريا

من الاحتلال حتى الجلاء



معہ الذرائع العربیۃ العالیۃ

/Muhāḍarāt 'an Sūriyā min
al-ihṭilāl ḥattā al-jalā'/

محاضرات

عن

سُورِيَا

من لاحتلال حتى الجلاء

ألقاها

نجيب الأرمنازي

[على طلبه قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٣

JUN 25 1998

DS

98

172

1954

مطابع دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمي النياوي

02557 9940

مقدمة

الدولة العربية في الشام

(١)

تقدمت كشاف الثورة العربية في أواخر سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٨ ، فاحتلت دمشق ، ورفعت رايتها فوق أسوارها ومباني الحكومة فيها ، قبل أن تدخلها الجنود الحليفة التي يقودها المارشال النسي القائد البريطاني العام . ثم واصلت زحفها نحو الشمال ، وهي لا تنقطع عن الاتصال والاشتباك بالجنود التركية المتراجعة إلى بلادها ، بقيادة الجنرال مصطفى كمال (أتاتورك) . وكان في ذلك نهاية حكم دام زهاء أربعائة عام .

وما كادت تخلو عاصمة الشام من حكامها السابقين ، حتى بدأت محاولة زائلة لتأليف حكومة مؤقتة ، ولكن الأمير فيصل قائد جنود الثورة أعلن في بلاغ له في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩١٨ ، تأليف حكومة عربية مستقلة ، تشمل جميع البلاد السورية ، فأقبل الناس على ذلك مستبشرين بالعهد الجديد . ولكن فترة الآمال كانت قصيرة الأجل ، فعقبات الحرب ومقاصدها كانت تتبدل وتتحول ، كلما تبدل وتحول طالع الحرب ، ولم يبق شك في أن المبدأ الأخلاقي المؤسس على مقاومة الظغيان والدفاع عن الضعفاء ، لم يكن إلا خدعة سياسية من قبل هذا الجانب أو ذاك ، أو كان قبساً من نور اضائه في سماء البشرية أرزاء الحرب ومصائبها ، فلما أوشكت على الانقضاء تمكثت الدول العظمى صراحة بجهودها ووعودها ، وأخذت بتنفيذ المعاهدات السرية ، التي سجلت في معارك الفتوح ، وكتبت بأطراف السيوف على أجسام الشعوب .

وكان من أشهر هذه المعاهدات بالنسبة إلى الأقطار العربية ، معاهدة سيكس بيكو ، التي عقدت لتأمين مصالح بريطانيا وفرنسا خاصة ، وتحديد مناطق نفوذهما السياسي والاقتصادي ، وتعارضت مع الجهود التي قطعها بريطانيا

للغرب ، وكانت هي مسؤولة عنها . كما أن فرنسا مسؤولة عن السعي لتحديد مناطق نفوذ الدولتين مباشرة كان أو غير مباشر (١) .

وقد روعيت القواعد الأساسية لهذه المعاهدة ، وما طرأ عليها من تعديلات سياسية وعملية ، في التقسيم الذي أجراه القائد البريطاني العام في البلاد السورية ، التي كانت تعتبر بلاد العدو المحتلة . فاختص البريطانيون بالمنطقة الجنوبية ، أي فلسطين ، والفرنسيون بالمنطقة العربية التي تمتد من جبل عامل إلى ماوراء خليج الاسكندرونة ، وتشمل لبنان وبيروت واللاذقية (التي هي الآن جزء من سورية) . وعهد إلى الأمير فيصل بالحكم في المنطقة الشرقية ، التي تشمل الجمهورية السورية وملككة الأردن ، ولم يكن لها ساحل ولا مرفأ ولا عائدات جمركية مستقلة ، إلا ما منحها إياه الدولتان فرنسا وبريطانيا بمقابل حصتها ، بحسب اتفاق عقد في حيفا . وقد قطعت فرنسا ما تدفعه في الأشهر الأخيرة للدولة العربية ، ثم تابعتها بريطانيا بعد ذلك ، وكان لهذا الوضع ، الذي يشابه الحصار من بعض نواحيه ، أثر كبير في تحديد موارد الحكومة السورية وإضعاف مركزها السياسي والاقتصادي منذ تأسيسها .

وعلى الرغم من العقبات التي أقيمت في سبيل هذه المنطقة ، والغموض الذي كان يكتنفها ، فقد أنشئت فيها قواعد دولة عربية مستقلة ، عاصمتها دمشق ، التي كادت تصبح في ذلك الزمن مثابة للعرب وأمناً . فأخذ يؤمها رجالاتهم من مصر ، ومن الدولة العثمانية ، بعد انحلال عقدها ، فاجتمعت فيها طائفة من أصحاب التجارب والاختبار في الإدارة والعسكرية والقضاء ، وتولدت أعمالها العراقيون واللبنانيون والفلسطينيون والسوريون على السواء ، وكانت العناية بالغة في أن تكون الصيغة العربية للدولة الجديدة شاملة جميع أوضاعها ، ظاهرة في لغة دواوينها ومصطلحات جندها ومعاهد تدريسها . فبلغت من ذلك شأواً لم تبلغه الدول التي سبق تأسيسها في أقطار عربية أخرى ، وكادت تصبح جذيرة بأن تكون مستقر اتحاد عربي ، لو لم تعترض سبيلها المطامع الدولية .

(١) مذكرات إدوارد غراي (النسخة الفرنسية) مر ٥٠٠ وما يليها .

لقد تطور الحكم في هذه الدولة ، فكانت الإدارة عسكرية في بادئ الأمر ، يساعد الأمير فيصلا في تدبير شؤونها حاكم عسكري عام ، وإلى جانبه رئيس ديوان الشورى الحربى الذى هو مرجع الجيش ، وظلت أوضاع الدولة التى عليها الطابع العسكرى إلى أغسطس (آب) سنة ١٩١٩ . حيث اقتضى حسن سير العمل تأليف مجلس مدين . يجتمع برئاسة الأمير . وينوب عنه في غيابه الحاكم العسكرى العام . إلى أن ألغى هذا المنصب وأسندت رئاسة مجلس المديرين إلى الأمير زيد ، كما ألغيت رئاسة ديوان الشورى الحربى . وحلت محلها مديرية حربية ورئاسة أركان حرب . واستمر هذا الوضع حتى قام مقامه مجلس الوزراء بعد إعلان الاستقلال .

واهتمت الحكومة منذ أيامها الأولى بالتشريع والقضاء . فأنشأت مجلس شورى ينظر فى القوانين والأنظمة والمسائل الإدارية ، وبحكمه تدير تدبى إليها درجات المحاكم . واتجهت البلاد نحو إعطاء الحكم صبغة تمثيل ونبابة . فانظمت عقد مؤتمر سورى فى حزيران سنة ١٩١٩ . ليعرب عن رغائب الشعب السورى ، عندما قدمت البلاد لجنة استفتاء أميركية . ثم اجتمع مرة ثانية فى أثناء أزمة استدلال الجنود الفرنسية بالجنود البريطانية . فقرر واجب الأمة فى الدفاع عن كرامتها ووحدتها واستقلالها . وارتأى وجوب إعلان هذا الاستقلال فى حدود البلاد الطبيعية ، والعمل على إقامة حكومة مسؤولة مدنية تستمد من سلطان الأمة وسيادتها القومية وما تقتضيه أوضاع الشورى المتبعة . واستأنف المؤتمر أعماله عندما استقر رأى على القيام بخطة حاسمة . فبدأ يعقد جلساته فى أواخر فبراير (شباط) سنة ١٩٢٠ . استعداداً لتلقيام بمهمة الكبرى . وتبادل رسالتين مع الأمير فيصل فى وصف حالة البلاد ومطالبها . وأجمل ذلك فى القرارات التى اتخذها فى ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ . وأعلنها فى اليوم التالى فى ٨ مارس فى دار بلدية دمشق . فبائع فيصلا بالملك ، ورفع علم سورية الجديد . الذى أصبح علم الأردن . ونادى باستقلال البلاد السورية استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية . على أساس الحكم المدنى النبائى . وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونية . وقرر إدارة مقاطعات البلاد على طريقة اللامركزية

المجلس
الأمير
١٩١٩

١٩١٩
June

١٩٢٠
١٩٢٠

الإدارية ، ومراعاة آماني اللبنانيين في حكم لبنان القديم ، وطلب استقلال العراق ، وتكوين اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سورية .

وفي اليوم نفسه . في دار بلدية دمشق أيضاً . أعلن مؤتمر عراقي قراراً مماثلاً لقرار المؤتمر السوري في استقلال العراق ومطالبه ، وانصرف المؤتمر السوري بعد إعلان الاستقلال والبيعة إلى مناقشة مشروع القانون الأساسي الذي أعدته لجنة الدستور . فأنتم وضعه على الأسس التي أعلنها في قراراته السابقة ، وهو يختلف عن سائر الدساتير التي وضعت فيما بعد لسورية ، بأنه كان ملكياً ديمقراطياً يأخذ بنظام المجلسين : النواب والشيوخ . وينظم طريقة الحكم على قاعدة الاستقلال الإداري أو اللامركزية الواسعة .

وكانت مواد القانون الأساسي التي أقرها في القراءة الأولى نحو ١٤٨ ، ولا يمكن تعديدها نهائياً بسبب ما كان يضراً عليها من حذف وضم . كما أنه لم يتم في القراءة الثانية إلا مناقشة سبع مواد . وكان قد اقترح السيد رياض الصلح أحد أعضاء المؤتمر في ١٥ يوليو (تموز) . حينها بدأت تشتد الأزمة بين فرنسا وسورية الاكتفاء بالقراءة الأولى للاتحة الدستور . وتقديمه للحكومة ليقترن بتصديق الملك ويصبح نافذاً ، وإن لم تتم القراءة الثانية . فلم يبت بهذا الاقتراح . وشغل المؤتمر عن إتمام عمله بما جرى من أحداث .

ولم يقتصر المؤتمر في عمله على وضع الدستور . بل كان يراقب سياسة الدولة الداخلية والخارجية . وقد تقدمت إليه الوزارتان اللتان تألفتا بعد الاستقلال الأولى برئاسة علي رضا الركابي والثانية برئاسة هاشم الأتاسي . بيد أنات عن خطتهما السياسية . وطلبتا أن يمنحهما ثقة . وكان أعضاء ديوانه ويستوضحون ، ويقومون بسائر الأعمال التي تجعل مهمة المؤتمر مزدوجة . فكان مجلساً تأسيسياً ومجلساً نيابياً . وقد ترأسه على التوالي "سادة : محمد فوزي العظم وهاشم الأتاسي ورشيد رضا . وتأنف فيه حزبان : حزب التقدم والحزب الحر المعتدل ، واتخذ قراراً حذره فيه عدد أعضائه بتعيين . وهو العدد الذي شهد إعلان الاستقلال .

وظل المؤتمر مجتمعاً إلى ٢٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ . وعطّل لمدة شهرين .

From For. Min.

أما في رحلته الأولى فقد كان عليه أن ينطق باسم سورية التي سلمته قيادها ، كما ينطق باسم الثورة العربية ، مستعيناً بما أعطى لأبيه الملك حسين من عهود ومواثيق ، مهما قبل من عوضها وإيهام بعض موادها ، فقد كانت واضحة صريحة في شروط كثيرة لم تنفذ ، لأنها لم ترزق من قوة التأيد السياسي في داخل البلاد وخارجها ما يجعلها نافذة ، وهو ما كاد يصل إلى فرنسا حتى صرح له الفرنسيون عن ناجذ العداوة ، وأخذوا يقيمون العقبات في سبيله ، وراحت صحفهم تفتقده بلهجة شديدة . حتى أنها حذرت بريطانيا أن تقع في حبال الوحدة العربية ، التي تعمل في طياتها خطراً شديداً على مصالحها ومصالح فرنسا معاً .

وقد أقر مؤتمر الصلح جينيف في ٢٠ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩١٩ ، فصل البلاد العربية عن تركيا ، ثم اتخذ قراراً آخر في ٢١ مارس (آذار) بإرسال لجنة تحقيق دولية ، للبحث في أحوال البلاد العربية واستقصاء رغائب سكانها ، ووافق مؤتمر الصلح بعد ذلك ، في ٢٨ أبريل (نيسان) سنة ١٩١٩ ، على ميثاق عصبة الأمم . وهو القسم الأول من معاهدات السلم التي هاها المؤتمر . وقد اشتمل الميثاق في مادته الثانية والعشرين على نظام الانتخاب . وهو نظام وصاية مستمد من القوانين المدنية الإنكليزية ، وجاء في الفقرة التي تخص البلاد المنفصلة عن تركيا من هذه المادة : أن بعض الجماعات التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية بلغت درجة من الرقي يمكن معها أن يعترف بها شعوباً مستقلة ، على أن ترشدتها في إدارتها مشورة مندوب عليها ومساعدته ، حتى تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها ، وينبغي أن تراعى مقدماً رغبات هذه الجماعات في اختيار الدولة المنتدبة (١) .

(١) راجع فوشيل في كتابه الكبير عن الحقوق الدولية ، وفرنس بات رئيس لجنة الانتداب في كتابه : الانتداب الدولية . ويلاحظ أن الانتداب وضع دول جديد ، أراد المستعمرون أن يخلطوه وسيلة لتقسيم أقطان الفتوة ويبدلوا على أهمهم باسمه نواباً شرعياً قانونياً ، بحجة الأخذ بيد الشعوب المتخلفة حتى تتمتع بحسنات الحضارة . وقد أثار هذا الوضع شبهات السكابين ، كما دافع الباحثين في الصراش للكتابة أصول والمؤلفات عنه ، وزال الآن كزالت عصبة الأمم ، وحل محله نظام الوصاية للأمم المتحدة .

وكان إقرار هذه المادة خيبة أمل عظيمة للسوريين ، إلا أن الأمير فيصلا عاد إلى سورية . وهو يعقد آمالا كبيرة على لجنة الاستفتاء . وحض الأهليين على حسن القيام بمهمتهم . ولكنه شعر بالخيبة أيضاً . عندما علم أنها أمر بكية فقط ، وأن الفرنسيين والإنكليز لا يشتركون بها . وقد تذرع الأولون بجميع الحجج والأسباب ليحولوا دون إرسالها . فكلوا يدعون أن سكان سورية وغيرها من البلاد العربية ليسوا على درجة من الرقي بحيث يستطيعون الإعراب عن أمانهم إعراباً صادقاً . أو يشترطون اتفاق الحكومات مقدماً على كل ماله علاقة بذلك الاستفتاء قبل إرسال اللجنة . فأتى الرئيس ولسن أن يوافق على هذه الأساليب التي ضاق بها ذرعاً ، وأمر الفرع الأمريكى بالسفر إلى الشرق ، دون أن يتقيد برأى الآخرين .

وما كادت تصل هذه اللجنة إلى دمشق حتى شهدت العاصمة السورية مشهداً سياسياً رائعاً ، وكانت تموج بأهلها كأنها في ثورة مضطربة . لا تنفك فيها الأحزاب والجماعات عن العمل . وطافت اللجنة أنحاء البلاد . وقابلت وفود الأهليين على اختلاف طبقاتهم وملتهم . وكان قرار المؤتمر السورى أعم وثيقة تلقتها اللجنة . وهو يتلخص بطلب الاستقلال التام الناجز للبلاد السورية . وإقامة حكم ملكى نيابى فيها على أساس الديمقراطية الواسعة . واختيار الأمير فيصل ملكاً عليها . والاحتجاج على الانتداب والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم واعتباره ، في حالة حمل البلاد على قبوله . مساعدة فنية اقتصادية . لائس الاستقلال السياسى . تقوم به الولايات المتحدة ، وإن لم تقبل . فبريطانيا العظمى . وعدم الاعتراف لفرنسا بأى حق تدعيه ، ورفض كل مساعدة منها . ورفض مطالب الصهيونيين . ورفض التجزئة سواء فيما يتعلق بفلسطين أو لبنان وطلب الاستقلال التام للعراق . وعدم إقامة حواجز اقتصادية بين القطرين . وقد أيد معظم أبناء المناطق الداخلية والساحلية والجنوبية هذه القرارات ؛ وأصر فريقان من رجال الأحزاب الاستقلالية . كالاتحاد السورى والعهد ومن جازعهم على التمسك بالاستقلال التام الناجز ، دون الإشارة إلى قبول أى نصح أو مشورة أو مساعدة فنية أو اقتصادية من أية دولة كانت .

وقد اقتنعت اللجنة بوحدة رغائب الشعب السوري ، وسارت في توصياتها على رأى الأكثرية . وعادت إلى باريس ، في منتصف سبتمبر (أيلول) سنة ١٩١٩ ، لتقديم تقريرها . ولكن الشعب الأمريكي كان خذل الرئيس ولسن . فواصلت سفرها إلى واشنطن ، وقدمته إلى وزارة الخارجية ، وتقوس أعضائها طائفة بشعور الخيبة . بعد أن كانت كلها آمالا كباراً عند مغادرتها باريس . ولولا انسحاب أمريكا من مؤتمر الصلح قبل ختام السنة ، ربما كان لعمل اللجنة وتقريرها أثر كبير في بلاد الشرق . وهو التقرير الوحيد الذى صدر عن جماعة أمريكية توصى برفض مطالب "صهيونيين" ، وتقرح أن انضم فلسطين إلى سورية وأقسامها الأخرى . وكذلك كان رأيها في ضم لبنان إلى سورية ، على أن يتمتع باستقلال إدارى واسع . ولا نستطع اللجنة أن توصى بإعطاء فرنسا وصاية على لبنان وحده ، في الحدود التى كانت له قبل الحرب . للأسباب والمخزورات التى وجدت في الوصاية الفرنسية بصورة عامة . ولا تزال لهذا التقرير قيمة تاريخية كبرى ^(١) .

وإذا رجعنا الأمر فبمسألة الثانية فقد كانت على أثر بركة تلقاها من رئيس الوزارة "بريطانية لوبد جورج" بعد أن أصبح الاتفاق وشيكاً بينه وبين كايمنصو في ١٠ سبتمبر (أيلول) . فوصل إلى لندن بعد أن تم الاتفاق بين الإنكليز والفرنسيين على تطبيق الموائيق السابقة والتفاهم عليها . فكان في جملة ما اتفق عليه حلا الجيش "بريطاني عن سورية كلها داخلها وساحلها ، وأن يحل محله الجيش الفرنسي . باستثناء المدن الأربع الداخلية ، أى دمشق وحماة وحلب ، وحموران والبلقاء . وقد أدخلت الأقضية الأربعة التى كانت تابعة للمنطقة الشرقية في منطقة الاحتلال الفرنسي . وهى البقاع وبعليك وحاصبيا

(١) نخرج التقرير من روى لإحسان فى أثناء ذكره اتفاقية هدنحو ٢٥ عام . كما حدثنى سفير أميركي كانت له يد فى ذلك . وقد نشر فى مجلة "كتاب" بصفة العربية بالانكليزية ، وأذاعته اللجنة الشعبية سنة ١٩٢٧ (نسخة مطبوعة بدلاً عن النسخة) كما نشر فى كتاب الثورة العربية الكبرى .

وراشيا ، وأبلغ ذلك إلى المؤتمر كتدبير مؤقت ، إلى أن يصدر قراره في شأن الانتداب والحدود ، فوافق كليمنصو على البنود المتعلقة باستبدال الجنود ، واحتفظ برأيه في التسوية النهائية في الأمور الأخرى ، وبجمل ما يقال في هذا الاتفاق أن بريطانيا أطلقت يد فرنسا في سوريا ، ونخلت عن وعودها حتى عن إقامة حكومة مستقلة في الداخل ، بشمن الله من فرنسا بالموافقة على انتدابها في فلسطين ، وضم الموصل وآبار البترول إلى منطقة نفوذها .

وقد أبلغ البريطانيون الأمير فيصلا ما تم عليه الاتفاق بين الدولتين ، ولم تجد المذكرات والاحتجاجات والرسائل المتبادلة ، إذ أصر الإنكليز على رأيهم في الجلاء وموعده ، الذي حدد له في أول نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٩ . وأشار اللورد كرين في آخر الأمر على الأمير فيصلا بمفاوضة المسيو كليمنصو وتجنب كل مقاومة عسكرية قائلا إنه لا يوجد شيء أشد قتلا لآمال العرب مثلها .

فتوجه الأمير فيصلا إلى باريس لمفاوضة الفرنسيين ، فأخذوا يتوددون إليه ويتعاملون به ، وكانت ترمى هذه المفاوضات إلى غايتين ، إحداهما تنسيق باحتلال الأقضية الأربعة وقد لاقى بعض النجاح ، والثانية وضع صيغة اتفاق بين فرنسا وسورية ، الذي أصبح يعرف بمشروع فيصلا كليمنصو ، وعاد الأمير إلى سورية داعياً له برق وأناة ، فوجد مقاومة شديدة ، كما أنه استقالت وزارة كليمنصو على أثر انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وحلت محلها وزارة ملران التي كان ينجح رئيسها إلى مذهب غلاة الوطنيين وأنصار الفتح والاستعمار .

وكانت الحكومة الفرنسية ، حتى في زمن كليمنصو نفسه ، قد عقدت نيها على تعزيز النجاح السياسي الذي ضمن لها الاتفاق مع بريطانيا بالقوة العسكرية ، فمكنت الجنرال غورو أحد كبار قوادها مندوباً سامياً وقائداً عاماً في الشرق ، وقررت إرسال قوى فرنسية كثيرة ، فوقع ذلك وقعاً سيئاً في المخاوف العربية والبلاد السورية ، ثم جرت الحوادث تباعاً حتى أعلن المؤتمر السوري والمؤتمر العراقي قرارتهما في الاستقلال والاتحاد التي كنا نأشرنا إليها ، فثارت اعتراض

الفرنسيين والبريطانيين على سواء . وأنكر اللورد كرزون إنكاراً شديداً على أية هيئة في دمشق أن تبحث في مصير العراق وفلسطين .

(٣)

في ٢٦ أبريل (نيسان) سنة ١٩٢٠ ، عقدت إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان مؤتمرآ في سان ريمو ، لم تشرك فيه الولايات المتحدة التي أصبحت بمعزل عن السياسة الأوروبية . فنالت فيه فرنسا الانتداب على سورية ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين . جرى التقاسم من وجهة عملية قبل توقيع المعاهدة مع تركيا وقبل إقرارها ، واستولت الدولتان على « بلاد العدو المحتلة » التي كانتا تحتجان بالشرع الدولي على الحكومة السورية كلما أحدثت تبديلاً في أوضاعها ، وعدته مخالفاً للقوانين والشفاليد ، ولكنهما استباحتا ما حرمتاه على غيرهما ، لأن في يدهما القوة التي تسوع للدول الخليفة أن تكون المرجع الأعلى في توزيع الانتدابات ، على أن تضع الدولة المنتدبة صك الانتداب ويوافق عليه مجلس العصبة ^(١) .

وقد أبلغ المرشال ألني الملك فيصل قرار مؤتمر سان ريمو ، الذي كان بدء النهاية بل النهاية نفسها ، ودعاها أن يسافر إلى باريس ليطرح قضية بكل تفاصيلها ، ملحاً عليه أن لا يبطئ في السفر ، وذاكراً له أن حكومة بريطانيا مستعدة للاعتراف به رئيس دولة مستقلة ، إلا أنها تعتقد اعتقاداً قوياً بأن مسألة ملكيته ينحصر حق البت فيها بمؤتمر الصلح وحده . غير أن الملك فيصل لم يجب الدعوة التي وجهت إليه ، وكان رأي معظم مستشاريه أنه لا ينبغي أن يتوجه بنفسه بل يولف وفداً يعتمد ، وكانت المشكلات تزداد كل يوم بين سورية والفرنسيين ، حتى استحكت حلقات الخطر . فعقد الملك نيته أن يسافر بنفسه إلى أوروبا إجابة لدعوة بريطانيا المتكررة .

(١) عند وضع صك الانتداب سنة ١٩٢٠ ، أخلت إيطاليا وفرنسا عليه ، ولما قوى بعض الأمور بينها وبين فرنسا ، وكذلك بين الولايات المتحدة عقدت فيما بعد اتفاقات مباشرة في شأن البلاد المنتدبة عليها ، لأنها تدخل في عصبة الأمم .

ولكن الفرنسيين كانوا قد تفرغوا للعمل في سورية ، إذ توفرت القوى لديهم . وأصبح الحق العام الجديد بتقرير الانتداب في جاتهم ، وخلالهم الجو باسواق الهدنة الذي عقده مع الأتراك الذين كانوا يغيرون عليهم في الشمال ، فاشتراط الجنرال غورو شروطاً لسفر الملك تلتخص بقبول الانتداب وإلغاء التجنيد الإجباري ، وتمريح المجندين ، وتسليم سكة حديد رياق — حلب ، واحتلال هذه المدينة ، وقبول الأوراق التي أصدرها البنك السوري ، ومحاكمة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا .

وفي ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ ، وجه الجنرال غورو إنذاره إلى الأمير فيصل ، وفصل حجج فرنسا عليه وعلى الحكومة السورية وعلى العصابات الخارجة من دمشق ، وأوضع الأعمال العدائية التي وجهت إلى فرنسا والمواطنين لها ، والمخالفات للشرائع الدولية والأضرار التي أصابت فرنسا وسورية بسلك هذه الخطط المرافضة لمهمة الانتداب التي وكلها إلى فرنسا مؤتمراً للسلام . وطلب الضمانات الكافية ، التي من أجلها أن لا يتضامن الملك مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

ولما وردت الأخبار إلى دمشق حاجت النفوس وعظم القلق ، وكانت هناك ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الشعبي للمقاومة والدفاع ، واتجاه المؤتمر للمقاومة والدفاع أيضاً ، وأما الحكومة فكانت الأكثرية فيها تعتقد بتفاوت القوى وتفضل الحلول السلمية . أما الأقلية فكانت تؤثر المقاومة المستعينة ، عسى أن تهيئ ضمير العالم المنصفين ، وتمنع فرنسا من التآدي في غرورها ، أو تسجل على كل حال أنها دخلت البلاد بقوة السيف لا برضى الأهاليين .

وعقد المؤتمر السوري في ١٥ يوليو (تموز) جلسة عينية ، قرر فيها التمسك بقراراته السابقة ، التي سجلها في ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٢٠ ، وعدم اعترافه بأي عقد أو ميثاق لا يوافق عليه . ولما اختارت الحكومة في ١٧ يوليو (تموز) قبول شروط الإنذار ، وهي كارهة ، وبدأت مرغبة بتنفيذه ،

اشتدت عليها الخلة في المؤتمر السوري . حتى أنه اقترح فيه إحالتها للديوان العالي . ولكن العدو كان على الأبواب . والمجلس على أهبة التعطيل . ولما صدر الأمر بتأجيله . تلاه وزير الدفاع نفسه . فضج الأعضاء . ومموا بالكلام . فدعاهم الوزير بلهجة حازمة أن ينظروا إلى مصلحة الوطن وحدها . فأنصرفوا مغاضبين وسرح الجيش طبعاً لشروط الإنذار .

ولكن الحفرال غوريو كان قد قرر الاستيلاء على سوريا على كل حال . ولذلك أمر جيوشه بالرحف على دمشق . بحجة أن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل في الساعة المحددة . واستقر الرأي حينئذ على القتال . وهبت الجموع الغزاة في دمشق لمقاومة العدو المدجج بالسلاح . وكانت معركة ميسلون التي استشهد فيها . وزير الدفاع يوسف العظمة (١) .

وبعد هذه المعركة . التي تخلد الشام ذكرها في ٢٤ يوليو (تموز) . دخل الفرنسيون دمشق في اليوم التالي واحتلوا الثكنات . وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية في سوريا وبدأ عهد الاحتلال والانتداب .

١٣١٨ (١) فصل الأعداء ساحل البحر في كتابه : يوم ميسلون سم الخواص والنفوذات ولولائي أي تفصل بهذا اليوم وقدمته وعونه . وقد نشرت بجمع رسائل في جريدة الأهرام جازة . سجلت تلك التوقيع كما كانت تجري قبالها .

لقسم الأول

عهد الاحتلال

١ - طبائع الحكم الفرنسي وتقلباته

(١) الدور الأول

في اليوم التالي لخروج الملك فيصل من دمشق ، أي في ٢٩ من تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ ، بدأت السلطات الفرنسية المحتلة تطبيق في سوريا المناهج السياسية التي تنطبق على الخلق الفرنسي وطرائق حكمه من وجه عام ، وأساليب استعماره وتسلطه من وجه خاص .

فالحكم الفرنسي قائم على التقلب والتبدل ، وبكفي أن يستقري الباحث الأوصاف الدستورية التي مرت بفرنسا منذ قيام ثورة سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٤٧ حتى يصل إلى نتائج غريبة من مشاهد الاضطراب وعدم الاستقرار في تلك البلاد . على أن هذا الحكم تفاق المضطرب في أسامه . يجري مستقرا في حب الفتوح وبسط السلطان واستثمار الذين يقعون تحت سلفته والعمل على تفريقهم للمحافظة على سيادته وتغلبه ، وينطبق هذا المنطق السياسي بحسب ما يقتضيه في أوروبا وآسيا وأفريقية . حتى أن ثورة الفرنسية الكبرى التي أعلنت حقوق الإنسان ، ونخلت عن الفتوحات ، وادعت أن الحرية مستجمع لكل الشعوب التي فرق بينها الظلم ، ما لبث رجالها أن انقادوا إلى ما هو أكثر انضباطا على طبائعهم وأهوائهم . فانتقلت حروب التحرير إلى حروب الفتوح ، وتحرقت الشعوب على الملوك إلى العبث بالملوك والشعوب .

وتبعاً لهذه القواعد المتأصلة في نفوس الفرنسيين ، التي يغلبها الضعف أحيانا

كما تظهرها القوة دائما ، أبلغ الجنرال غوابه باسم الجنرال غورو ، الوزارة التي قادت الظروف الملك فيصل إلى اختيارها ، أن الأمير فيصل قد أشرف ببلاده على قيد أصبعين من الهلاك . وإن مسؤوليته في الاضطرابات الدامية التي وقعت في سوريا منذ شهرين أعظم وأوضح من أن تسوغ له المشاركة على الحكم وأن الحكومة الجديدة التي تمثّلونها والتي قبات المشاركة في العمل تحت الانتداب الفرنسي لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا . وستجد منا المعونة القوية مع احترام حرية الشعوب السورية .

وأخذ بعد ذلك بعرف الحكومة شروط هذه المعونة . والحرية التي تريد أن تتمتع بها الشعوب السورية . فكان شرطه الأول أن تأخذ الحكومة على عاتقها تقديم تعويض قدره مائتا ألف دينار من الذهب .

والشرط الثاني معاقبة المجرمين ، المتذرعين بذريعة الوطنية ، وبمجازاة الذين أعانوهم . وإسقاطهم من الحقوق المدنية في حالة فرارهم ومصادرة أملاكهم . والشرط الثالث درس المسائل التي تتعلق بالأهلين أو التي لها أساس مستقبل البلاد مع رئيس البعثة الفرنسية ، الكولونيل نولا ، وعرضها بعد ذلك عليه .

والشرط الرابع تخفيض الجيش وجعله قوة أمن تقوم بصيانة السكينة ويكون ، الكولونيل بتلا ، رئيس أركان الحرب في جيش الشرق مرجع أموره يحلها بالاتفاق مع وزير الحربية .

وأعلن بعد ذلك أنه يجمع كل عمل عدائي بأقصى الشدة . وأن البلدة مشتركة في المسؤولية .

وهكذا بدأ الانتداب بخطواته الأولى في جو من الإرهاب . وهو الذي جعله عهد عصبة الأمم مهمة مقدسة من مهام القمّدين الحديث ، قاصرة على المساعدة والنصح . وحاولت أن تقدم فيه مبدأ استقلال الشعوب ، الذي كان يرجى من تحقيقه انتصار فكرة الحرية والحق ، على فكرة القوة والغصب .

وكان رد الفعل حثيلا عند الوزارة . بل إنها فوق ذلك ، نشرت بلسان

رئيسها علاء الدين الدروبي بلاغا بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تنذره
الأهليين والموظفين ، وتعدم بأن الانتداب لن يكون شديد الوطأة بل إنه يحترم
الاستقلال ، وتسوغ الحركات التي قام بها الجنرال غورو مشيرة إلى العراقيل
التي كانت توضع في سبيل جنوده الذين يقاتلون ، عدو الحلفاء جميعهم .

وعلاوة على ما تقدم ، فإن رئيس الوزراء ألقي خطبة في المائدة التي أقامتها
الحكومة السورية للجنرال غورو ، شكر فيها الجنرال غورو على تصريحه الأخير
بأن الحكومة الفرنسية التي عهد لها مؤتمر السلم بمهمة الانتداب ، لا ترمي من وراءه
إلا إلى رعاية مصلحة البلاد وفلاحها ، واستشهد بتقاليد فرنسا المجيدة في تحرير
الشعوب ، وما أشبه ذلك من المغالقة في الحقائق والتمويه للتاريخ ، وأنني باللائمة
على الذين كانوا يؤسسون للجمهور ، وأكثروا غريب الدار ، بأن فرنسا دولة
مستعمرة ، تعمل على بسطة ملكها . ولكن الفرنسيين لم يؤيدوا ما قاله رئيس
الوزراء . بل ملأوا السجون وشددوا العقوبات وحكموا على طائفة كبيرة من
الزعماء بالاعدام ومصادرة الأموال ، مستندين بذلك إلى قانون الجزاء العسكري
الفرنسي ، وثابروا على تنفيذ انتدابهم برؤوس الخراب — كما قال المسيو دالادييه
رئيس الوزراء — في حصة له قبل شهر من هذه الحوادث ، ألقاها في مجلس
نواب فرنسا .

ولم يطل أمد ذلك الرئيس في الحكم ، إذ قضى أجله في ٢١ أغسطس (آب)
في حادث خربة الغزالة في حوران ، التي كانت أول انتفاض على الحكم الفرنسي .
خلفه السيد جين الألسي . وألف في ٦ سبتمبر (أيلول) وزارة جديدة ،
عاض على الجنرال غورو اسم عضوين لكل وزارة حتى يختار أحدهما .
وقد أقيمت هذه الوزارة في مطلع ديسمبر (كانون الأول) وعين السيد حق
العظم بصفة حاكم لدولة دمشق ، وكان سبب الأقامة رغبة الفرنسيين تحويل
الوزراء إلى مدبرين . لأن الوزارة أقرب إلى أن تكون عنوان دولة مستقلة .
وكان يشمل قرار تعيين المدبرين مدبر عسكرية عام . إلا أن هذه ألغيت
فيما بعد ، كما ألغيت وزارة الخارجية من قبل .

وكان الفرنسيون قد بدأوا في تنفيذ البرنامج الاستعماري في التقسيم والتجزئة ، وإنشاء الدويلات لما سموه بالشعوب السورية . ففي أول سبتمبر (أيلول) أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير . وفي الثامن منه أصدر قراراً بفصل ولاية حلب عن سورية وإنشاء دولة مستقلة باسمها . وفي الثالثة والعشرين أنشأ دولة العلويين في لواء اللاذقية . وعين لها حاكماً فرنسياً كما كان منذ بدء الاحتلال .

أما جبل الدروز فقد أنشئت فيه دولة كذلك . وكان الفرنسيون يستعملون بعض رجال الجبل في عهد الحكومة الفيصلية . حتى أنهم طلبوا لهم في مشروع فيصل - كيمستور نوعاً من الحكم الذاتي . فمقدوا اتفاقاً مع شيوخهم ورقعاتهم في ٤ من مارس (آذار) سنة ١٩٢١ . لإنشاء حكومة وطنية مستقلة استقلالاً إدارياً واسماً تحت الانتداب الفرنسي . وكان الأمير سليم الأرضي أول حاكم له .

الإسماعيلية
السنانية
العلوية
الدرزية

وأصبحت دمشق على هذا الخط عاصمة دولة سميت باسمها . لافرق بينها وبين تلك الدويلات . التي قام بإنشائها الانتداب . موزعاً وحدة البلاد ومفرقاً كلمة أبنائها .

وما عدا هذه التجزئة التي أثارتها الفرنسيون رغبات محلية ونزعات مذهبية . فقد بقيت منطقة سورية منحت حكماً خاصاً لأسباب عنصرية واتفاقات دولية . وهي الإسكندرونة . وأنشئ فيها نظام إداري خاص ، طبقاً للهادنة السابعة من اتفاق أنقرة . المعقود في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢١ . ومنح السكان الأتراك مزايا مختلفة تضمن غرضهم الثقافي . وأصبحت اللغة التركية إحدى اللغات الرسمية . مع العربية والفرنسية . وجعلت فيها عدا ذلك تابعة لحكومة حلب .

لقد كان الحكماء في هذه الأوضاع محليين وفرنسيين . وكان إلى جانب كل وزير أو مدير مستشار هو مرجع السلطة الحقيقي . حتى أنه في الألوية والأفضية أو الولايات . كان يوجد إلى جانب الحكماء فرانسى يأمر وينهى .

وبلغ الأمر مثلاً في لبنان أن حاكمه الفرنسي كان إلى جانبه مندوب فرنسي يمثل سلطه الانتداب ، وفوق الجميع المفوضون السامون .

وبعد جورج بيكو الذي كان مندوب فرنسا ومستشار القيادة العامة في الشرق ، تتابع ثلاثة مفوضين ، هم في الوقت نفسه قادة شهبوا في أثناء الحرب ، وجمعوا في أيديهم السلطتين العسكرية والمدنية : غورو وبيغان وسراي ، الذي نشبت الثورة في أيامه سنة ١٩٢٥ . وحل محله مفوض سام مدني ، المسيو هنري دوجونل . وقد بقي غورو إلى نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٢ ، وبيغان إلى تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٤ . وسراي إلى تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ . بعد نشوب الثورة . والقائدان الأولان بعدان من العناصر الميلية التي علا أمرها في فرنسا بعد الحرب ، أما الثالث فقد كان يسمى الجنرال الجمهوري . وكان يضطهده الميليون . فلما انتصرت الأحزاب اليسارية سنة ١٩٢٤ بعثت به إلى سورية مكانة له على اتائه لها ، وأعلم بانتهاجه منها حراً ضمن حدود وقيود معينة

والمفوض السامي بحسب الصلاحيات الممنوعة له . مكلف بإدارة الانتداب الفرنسي والقيام بسياسة الحكومة الفرنسية في دول سورية ولبنان والعلايين والدروز . وهو صاحب السلطة في شئون الأجانب والقناصل ، والمراقب لجميع الشؤون الإدارية والسياسية والمالية ، ومرجعه وزارة الخارجية الفرنسية التي تصل بينه وبين سائر الوزارات الفرنسية .

وفي حدود الانتداب هو واضع القوانين والأنظمة والمسيطر على الجمارك والأحوال الشخصية ، وهو أشبه بحاكم مستعمرة يتبعه عدد كبير من الموظفين ، يرأسهم السكرتير العام ، الذي يطلع على جميع الأمور قبل أن تعرض على المفوض السامي ، ويوقع معه في الرسائل التي يبعث بها إلى وزارة الخارجية ، كما يوقع معه القوانين والأنظمة والقرارات ، وينوب عنه في أوقات غيابه .

وترتبط بالسكرتير العام دوائر عديدة . على رأسها مستشارون فنيون ، كالمالية والقضاء والزراعة والتعليم والتشريع والآثار والجمارك والبريد والهق

والمصالح الاقتصادية والعقارية والوقف والصحة العامة والبحرية والتجارة والاحتكارات ومرافقة الشركات ذوات الامتياز . والملكية الأدبية والصناعية والمعادن والبيطرة والأمن العام والمطبوعات .

هذه السلسلة من المراتب في المفوضية العليا . تضاف إليها سلسلة أخرى في الحكومات المحلية : مندوبون ومساعدو مندوبين ومستشارون وضباط الاستخبارات والمصالح الخاصة والأمن العام وضباط الدرك ومستشارو الشرطة وبعض رؤسائها .

وكان الجيش مؤلفاً من كتائب فرنسية وأفريقية وسفالية والكتائب الخاصة الشرقية والسورية والكتائب المساعدة وهم جرا .

ومعظم هؤلاء الموظفين لم يثبت أنهم من أصحاب الكفاية والنزاهة . حتى أن المسبوجونار الذي كان حاكماً في الجزائر قدم تقريراً للجنة الأمور الخارجية (الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٢) في مجلس الشيوخ . قال فيه : ان الموظفين الفرنسيين الذين تبذلهم حكومة الجزائر ومراكش ترسلهم الحكومة الفرنسية إلى سورية . وانتقد كثرة العدد من الموظفين : كما انتقد الشيخ فكتور برار الأسراف والتبذير وسياسة التفريق والتجزئة في إنشاء دويلات ، لا مبرر لوجودها . ونقد العداوة والبغضاء بين شعوبها . وتعميد المنازعات الدينية فيها إلى درجة لم تكن تعرفها من قبل . وأكد المسيو دومرغ — رئيس لجنة الأمور الخارجية حينئذ ورئيس الجمهورية فيما بعد — أن الجيش الموجود في سورية غير كاف للسياسة المتبعة التي يتوقع منها مفاجآت جديدة ، وأقل مما يحتاج إليه الانتداب بالشروط التي يحيل إليه أن توضع له .

(ب) الدور الثاني

لم تبلغ سياسة الجنرال غورو الغاية التي تريدها من التجزئة . وشعر بما أثارته من استنكار في البلاد السورية وفي خارجها . فقرر إنشاء اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضي العلويين المستقلة . وقد

أوفد الجنرال غورو مندوبه في دمشق السكوتيين كاترو (الذي أصبح فيما بعد الجنرال كاترو) ليبشر بحسنات العمل الجديد ولكنه لم يلق نجاحاً ، حتى أن الجنرال نفسه ذكر في خطبته ، التي أفتتح بها إنشاء الاتحاد في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ ، أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالي في كل مكان بعواطف واحدة ، غير أنه من المحصل أن القرار الذي أوجده لم يترجم على وجه الصحة ولم ينقل بالضبط .

وقد جاء في المادة الثانية أن الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، داخله في الاتحاد أو غير داخله ، يكون لها عين النظام فيما يتعلق بالتقود والمعاملات الحركة ، ولا يمكن أن يفصل بينهما بأذى حاجز جرمي أو تجاري . وأحدثت المادة الرابعة بصورة موفقة ثلاث مديريات مشتركة : المالية والأشغال العامة والحقوقية ، ونصت على أنه يرشد هؤلاء المديرين مستشارون فرنسيون .

وجاء في المادة الخامسة أنه لا تنفذ قرارات رئيس الاتحاد إلا بعد المصادقة عليها من المفوض السامي .

أما المجلس الاتحادي فيؤلف من خمسة ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين المستقلة . وقرر في بادئ الأمر أن يلتزم المجلس تارة في حلب وتارة في دمشق باعتبار سنة في كل منهما . ولكنه قرر من بعد في ٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٢ ، أن تتخذ دمشق مركزاً دائماً لحكومة الاتحاد السوري (١) .

(١) ويكون الاتحاد مكوناً من واحد في المواد الآتية :

- ١ - قانون العقوبات والأحكام .
- ٢ - القانون المدني .
- ٣ - قانون التجارة .
- ٤ - أصول المحاكمات الحقوقية والتجارية .
- ٥ - قانون الجزاء .
- ٦ - محافظة المتعلقات الصناعية والتجارية والأدبية .

ويكون هذا المجلس مبرأة مشتركة : وذلك مديرية لإدارة المصالح المدنية والمالية والأشغال العامة ، والمالية والحرك .

المجلس
اتحاد
سوري
الذي
تأسس
في
سنة
١٩٢٢

ومما يستحق الذكر أن السيد صبحي بركات الذي انتخب رئيساً لمجلس الاتحاد كان من قادة الثورة في لواء الاسكندرونة ومن أعضاء المؤتمر السوري ، وقد حكم عليه بعقوبة الإعدام وصودرت أملاكه ، ثم عني عنه بعد ذلك ببعض الشفاعات ، وساعد الفرنسيون أنفسهم على انتخابه . ولما غضبوا عليه لبعض الأمور ، طعن به المسيو دوجو قتل أمام لجنة الانتدابات في الاجتماع الذي عقد في صيف سنة ١٩٢٦ .

وفي ٩ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٣ أصدر حاكم دولة دمشق قراراً يقضى بإلغاء المديرية العامة ، وإنشاء إدارات تحت إشرافه ومساعدة أمين له ، وإلغاء مجلس الشورى وتسليم وظائفه إلى مجلس إدارة الحكومة ، بغية جعل الإدارة العليا متناسبة مع تقدير الموازنة ، والشكل الجديد الذي يتولد من سير إدارة الاتحاد .

وأنشئت في ٣٠ آب (أغسطس) مجالس تمثيل لدولتي دمشق وحلب وأراضى العلويين ، وكانت تعتبر فيها الأمة العربية والفرنسية رسميتين بلا تمييز بينهما . وحددت صلاحيات هذه المجالس بالميزانية والضرائب والتشريع والإدارة وإبداء المقنيات ، وحق الاقتراح ، أما المبادرة فن صلاحية الحاكم ، وللنفوض السامي أن يعلق دورة المجلس أو أن يحله .

وقد احتجت دمشق على إنشاء هذا المجلس وأضربت عن العمل لضيق اختصاصاته ، وبعده عما تتطلبه البلاد من إقامة حكم نيابي صحيح .

وكانت الوحدة السورية قد أصبحت في مقدمة مطالب سكان البلاد في داخلها وساحلها بعد أن شهدوا من مضار التجزئة ما شهدوه . ولم يكن نظام اتحاد دول سورية كافياً لتحقيق هذه الأمان . فحاول النفوض السامي الجديد الجنرال وignan أن يحدث تعديلاً في النظام الذي أقامه سلفه . وقد جرت عادة النفوضين السامين في الغالب أن كل واحد منهم يغير تغييراً ظاهراً في الأوضاع التي يحددها عند وصوله ، مع التمسك بالقواعد الأساسية للحكم الفرنسي ، وهي أن تكون السلطة الحقيقية بيدهم . فاتخذ في ٥ (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٢٤

قراراً بإلغاء الاتحاد السوري وإنشاء وحدة بين دولتي دمشق وحلب . وكان في جملة الأسباب الموجبة لقراره الرغبة التي أعرب عنها مجلس دولة سورية ومجلس دولة حلب ومجلس اتحاد الدول السورية .

ولكن هذه الحركة نحو الوحدة اقترنت في الوقت نفسه بحركة نحو الانفصال لأنها أبقت خارجها ، البلاد العلوية ، . وكان ذلك على حد تعبيرهم إجابة لرغائب أهلها ، لأنهم لم يشتركوا في اتخاذ مثل هذه القرارات ، ولأن الإدارة الفرنسية كانت ترمي في الحقيقة لذلك .

فاتحدت الدولتان بحكم القرار الجديد ابتداء من أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٥ . وتألقت دولة واحدة اسمها الدولة السورية مع الاحتفاظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة .

أما رئيس الدولة فينتخب بأكثرية المجلس التمثيل المطلق . ويقوم بوظائف رئيس الاتحاد وبوظائف حكام الدول وفقاً للقرارات المعمول بها . ويساعده وزراء يناط به أمر نصيبهم واستبدالهم ، وهذه هي الوزارات التي حددت بخمس : وزارة الداخلية ، وزارة العدلية ، وزارة المالية ، وتربط بهذه الوزارة مديرية المصالح العقارية ومديرية أراضي الدولة ، وزارة المعارف العامة ، ووزارة الأشغال العامة والزراعة والإصلاح الاقتصادي وتربط بها مديرية البرق والبريد .

وتقرر أن يقوم المجلس التمثيل للدولة سورية بوظائف المجلسين التمثيليين لدولتي دمشق وحلب . وتقوم بالسلطة القضائية المحاكم البدائية والاستئنافية ضمن الشروط المنصوص عليها في القوانين الاتحادية .

وقد أنهى ارتباط لواء الاسكندرونة بولاية حلب ، وبقيت إدارته جارية وفقاً للأحكام الخاصة به . وأنيطت برئيس الدولة السورية وظائف حاكم دولة حلب فيما يتعلق بإدارة هذا اللواء .

ونص القرار على أن تتمتع ولاية حلب باقتياز مالي محدد .

وكانت المقررات التشريعية والتنظيمية التي يصدرها رئيس دولة سورية ،

مستندة
١٩٢٥
م

وكل تعيين يجزئه . تعرض للتصديق على المفوض السامي ، وهو الذي يقر انتخاب رئيس الدولة ، ويعلن زوال سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة .

ويمثل المفوض السامي لدى الدولة السورية مندوب يساعد مندوبين معاونين ، أما المندوب فيصدق أعمال رئيس الدولة إذا لم يكن التصديق عائداً إلى المفوض السامي . أو متى خول المفوض السامي مندوبه حق التصديق ، وفي الملحقات حيث يكون مندوب معاون فإنه يصدق قرارات الحكومة المحلية . ونص هذا القرار على أن أول مجلس تمثيلي للدولة السورية ، يتكون من اجتماع أعضاء المجلس التمثيلي لكل من دولتي حلب ودمشق . كما أن رئيس دولة سورية هو الرئيس الحالي لاتحاد دول سورية الذي انتخبه مجلس الاتحاد في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٢ . وينتهي عهده حكماً في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٧ .

(جـ) الحالة الاقتصادية

إن رجال المال يكثرون وراء رجال الحرب والسياسة ، ويدفعونهم في كثير من الأحيان في طريق الفتوحات . ليس لإحراز المغانم الوطنية وحدها ، ولكن لإحراز المغانم المادية معها إن لم يكن قبلها . وقد كان من جملة شروط الإنذار الذي قدمه الجنرال غورو للملك فيصل في ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ قبول الورق النقدي الذي أصدره البنك السوري . واعتباره عملة وطنية . وإلغاء جميع الأحكام المتعلقة به في المنطقة الشرقية . إذ حرم تداوله والعمل به . وكان هذا البنك فرعاً للبنك العثماني . وقد ساهم في تأسيسه بعض البنوك الباريزية . فقال مؤسسه ومساهموه فوائد عظيمة كان يضرب بها المثل في أثناء مناقشات المجلس النيابي الفرنسي . وظن ناشأناً كبير في إدارة دفة السياسة الفرنسية في البلاد . حتى كانت الحكومات المتعاقبة يطالب منها دائماً أن يبنى هذا الأمر قيد نظرها . وكل اتجاه يعارض ذلك يصبح أن يعد عملاً معادياً . واستمر هذا الوضع حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . فكان يطلب من حكومة ذلك العهد تجديد امتياز البنك واحترامه . وقد قال الميو هنري

دوجوفنل الذي اعتزل منصبه سنة ١٩٢٦ بعد إخفاقه في تحقيق ما وعد به في اجتماع لما أطلق عليه اسم الجمعية الفرنسية السورية في باريس سنة ١٩٢٨ : إن البنك السوري يعتبر سورية ملكاً له .

وقد تبع النقد السوري خطوات النقد الفرنسي في أزماته الشديدة المتوالية بعد الحرب . جفر على السوريين خسائر جسيمة ، وطالما تصاعدت شكواهم من هذا الوضع الذي يعدونه سبباً في سوء الحال ، وسحب الذهب والقيم النقدية الكبيرة كالجنهات المصرية والاسترايكية ، وما تجمع في بلادهم سواء في أثناء الحرب أو خلال الاحتلال البريطاني . وكان يذكر ذلك في الشكاوى التي تقدم إلى عصبة الأمم ، كما أنه يعد العمل على إزائه آثاره جهداً وطنياً ، فتطالب الحكومات التي تصطبغ بصفة وطنية بالإصلاح النقدي وتضعه الأحزاب في مقدمة خططها .

ولم يقتصر التحيز على البنك السوري ، بل إن السلطات الفرنسية ، رغم ما أقره صك الانتداب نفسه ، من مراعاة التسوية بين أعضاء عصبة الأمم وعدم امتياز البلاد لمنفعة الدولة المنتدبة ، كانت لا ترحس تستخدم السلطة التي لديها لمساعدة الشركات الفرنسية وأصحاب الامتياز من الفرنسيين بكل ما لديها من قوة . وقد كان الجنرال غورو يجيب الذين يلومونه على التمييز والإسراف ، بأن العملية ذات فائدة وثمرة ، أو ما معناه أن الانتداب يعود بفوائد مادية تعادل ذلك .

لا شك أنه حدث في العالم أرتباك اقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى . ولكن نتائج هذا الارتباك كانت تظهر في سورية ولبنان أكثر مما تظهر في غيرها من بلدان الشرق الأوسط . حتى أن شرق الأردن التي كانت بلداً مقفراً قليل الثمرات ، أصبح كثير من السوريين يجدون فيه مجالاً واسعاً لأعمالهم وتجارتهم .

وجملة القول أن أساليب فرنسا السياسية والإدارية والاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السائدة ، كان لها أثر كبير في التفهقر الاقتصادي الذي أصاب سورية خلال الانتداب . وكانت مصلحة البلاد تقضى بعدم ربطها بعملة

خارجية ، حتى أن لجنة الانتدابات قدمت تقريراً إلى مجلس العصبة في اجتماعها الاستثنائي الذي عقد في روما من ١٦ شباط (فبراير) إلى ٦ آذار (مارس) سنة ١٩٢٦ ، ذكرت فيه أن سياسة الانتداب النقدية تؤخر استعداد البلاد السورية للاستقلال ، وهو لا يمكن تصوره بدون الاستقلال في الشؤون المالية والنقدية .

ولا يخفى أن سياسة التقسيم والتجزئة كانت في مقدمة الأسباب التي أضرت بوضع البلاد الاقتصادي . وفادت إضيق الأمر إلى زيادة نفقات الإدارة ، وأنقال كاهل المكاف . فضلاً عن استئثار السلطة الفرنسية بموارد المصالح المشتركة والمشارك ، التي كانت مكوسها تزداد ارتفاعاً ، فيتناول الموظفون الفرنسيون الذين يعدون بالآلاف رواتب ضخمة ، ويتمتعون بمزايا كثيرة كاجور المنازل والأسفار ، ولا يدخل في هذا الإحصاء ضباط الجيش ونفقائه التي تشارك بها سورية بنصيب مقصوع .

٢ - المقاومة والثورة

(١) المطالب القومية

أراد الفرنسيون أن يفرضوا انتدابهم على سورية . وأراد السوريون أن يتحرروا من هذا النظام ، ونظروا إليه بكرة قبل أن يقوموا في ربهته . ومنذ غلبتهم القوة تحموا على المقاومة إلى أن اشتعلت نيران الثورة ، فلجأ الفرنسيون إلى الأساليب العنيفة ، وعززوها بالأحكام العرفية التي قلما خلت منها البلاد ، واستعانوا بجميع الوسائل فحارية الفكر الحر . فكانت الصحف تعطل ثم تعطل ، حتى ينقض عليها أو تنازل عن حررتها . وكانت أعمال الحكومة لا تستند إلا إلى الأشخاص الذين جربوا في خدمة الدولة المنتدبة لا في خدمة المصلحة العامة ، فنفوا من ذلك طبقة من الموظفين الذين قلما يحبون العمل الذي يقومون به أو يخلصون له . ويسعون لتحقيق أمالهم بوسائل أخرى . وقد بذل الفرنسيون جهد طاقهم لاستئصال النزعة العربية من نفوس

university

السوريين وإماتتها في قلوبهم ، ولكن سورية ظلت برغم ذلك شديدة الحرص على هذه النزعة القومية ، التي اهتزت ونمت في ربوعها ، كزرع أخرج شطأه واستوى على سوقه .

وكانوا يشنون الدعوة لإقناع السوريين أنهم غير أهل للاستقلال ، وأن الانتداب هو الذي يأخذ بيدهم ليصبحوا أهلاً له . فكان السوريون يصدون عن هذه الدعوى الباطلة التي يردها التاريخ وينكرها الواقع ، فالحكم الأجنبي قلماً يهين البلاد لتحكم نفسها ، بل يسعى حاهداً لإقصائها عن هذه المنزلة الكريمة التي تعز بها الشعوب الحرة . وأحدث تشدد الفرنسيين في تجزئة البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالي في الجسد والدين والمصلحة ، رد فعل قوى لمقاومة التجزئة والحرص على الوحدة .

وهكذا أصبح الركنان الأساسيان للمطالب القومية : الاستقلال والوحدة ، يحريان على كل لسان ويملآن كل جنان .

أما الاستقلال فقد تابعت البلاد السورية نضالها حتى أحرزته . وهو ما نتبع مراحلها . وأما الوحدة فقد تطورت تطوراً محزناً لوقوف المطامع الدولية والأغراض المحلية في سبيلها . حتى حرمت البلاد نبل ثمرات جهادها منها . ففي القسم الجنوبي من سورية ، أقام الإنكليز والأمريكيون بمساعدة الأمم المتحدة دولة يهودية ، وأنشئت دولة عربية صغيرة ذات صلة خاصة بانكلترا . كما أن السد الذي أقامته فرنسا بين الساحل والداخل ، لم تستطع أن تزيله جهود تمادت أكثر من خمسة وعشرين عاماً . وانتهى الأمر بأصحابها أن سلبوا بالأمم الواقع ، الذي طالما شهدوا عواقبه السيئة واحتجوا على بقاءه . ولم تخرج فرنسا من سورية إلا بعد أن سلت للأتراك أيضاً منطقة الإسكندرونه ، خلافاً لتعهداتها الدولية التي كانت دائماً تخرج بها على السوريين لمقاومة مطالبهم القومية . وأصبحت سورية محصورة في هذه المنطقة التي تسمى الآن الجمهورية السورية ، بعيدة عن الأماني . بل الأوضاع الطبيعية والشرعية والحقائق التاريخية

والجغرافية ، التي تؤيد مطلبها في إقامة دولة متحدة في هذه المنطقة المسيحية التي سماها التاريخ بالشام .

(ب) النضال في داخل البهز وخارجها

بدأ النضال في سبيل الاستقلال والوحدة ، سيره المتتابع ، منذ نفوذ السوريين عنهم غبار وقعة ميسلون ، التي أراد الفرنسيون أن يعدوها وقعة حاسمة وظفراً كبيراً في تاريخهم الاستعماري ، وقد تطور هذا النضال الذي بدأ الناس يعرفون آثاره ويعجبون لها أيماء عجب ، فكان بطيئاً مستتراً في بعض أحيائه ، ومتفرقاً مبثراً في أول عهده ، وسريعاً ظاهراً شديداً عندما تجتمع أسبابه^(١) .

وكان السوريون ينظرون بانزعاج إلى التعاون مع فرنسا ، ويعدون الذين يقدمون على هذا العمل محرومين من مزايا التكريم والثقة التي يتمتع بها الوطنيون . فأحدثت هذه الناحية الأدبية تأثيراً كبيراً في الأزمات والتطورات ، حتى أن بعض الأشخاص الذين يظفرون بشييد وطني يحرمون منه متى قاموا بعمل يعارضه . كما جرى للسيد صبحي بركات الذي عد انتخابه لرئاسة الدولة في حين من الزمان فوزاً وضياً ، فاعتم أن أصبح غرضاً للطاعنين واللائنين ، عندما أخذ يسائر الفرنسيين ومقاتليهم .

وقد تساءل الميسور رايار السويصري أحد أعضاء لجنة الانتخابات ، في الاجتماع الذي عقدته في حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٦ ، عن التناقض الذي يظهر به ممثلو فرنسا من ادعائهم ارتباط الأهلين لحكمهم ، وما يذكرون في الوقت نفسه من أنه يكفي أن تظهر الدولة المنتدبة ارتباطها إلى أحد السوريين حتى يكون ذلك هادماً لسمعتها !

(١) كتب جواهر لال نهرو رسائل إلى ابنه الصغير في تاريخ العالم ، فأشار إلى أن هذا الضال الشعب السوري الذي وضع يداه عن حريته واستقلاله تلك الدولة التي خرجت من الحرب العظمى تحت أذيال اليأس والظفر ، وقال : من أي نعمة اشتق هذا الشعب الذي ناضل ذلك النضال في سبيل حريته .

وأثنى كذلك على زعمائه الذين قادوا حركته السياسية .

وكان الأثر الذي أبقاه عهد الاستقلال في زمن فيصل كبيراً في توجيه النفوس وإثارة الحمم ، فظلت القلوب عامرة بذلك الإيمان ، واستمر بعض الثائرين في ثورتهم وانضم إليهم آخرون في أنحاء شتى . ولم يدعوا الفرنسيين تنام عيونهم قريرة بعد معركة ميسلون . وقد برز في هذه الحوادث اسم إبراهيم هنانو ، الذي خرج من معارك النضال والمحارم العريقة ، وقد سماقندره في عيون الذين سمعوا باسمه ، فضلاً عن المحيطين به والأقربين إليه . وكذلك كان الشيخ صالح العلي في ثورته التي جمعت حوله في ذرى الجبال ومناكب الوديان طائفة من المقاومة ، فكانوا يغيرون على الفرنسيين وينكسرونهم بسلاح قليل ورفند ضئيل .

وقبل مضي أحد عشر شهراً على احتلال غورو دمشق أي في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢١ حدث اعتداء عليه ، وكان يرافقه رئيس أركان حربيه وحاكم دولة دمشق والضابط المترجم ، فظهرت أمامهم عصاية فرسان أطلقت عليهم النار ، فأردت الضابط المترجم وسلم الآخرون الذين أصابهم إصابات يسيرة ، وأسرع سائق السيارة حتى يجازيهم معه .

فأمن الفرنسيون على أثر هذا الحادث بالمقبولات والخرق والتدمير والتشكيل وأخذ البرى بحريه سواء . حتى صبح البرلمان الفرنسي بصدى تلك الوقائع .

وفي نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٢ جرت حادثة في دمشق كانت بعيدة الأثر فهزت سورية هزاً عنيفاً ، إذ قدم دمشق المشرق كرايم رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية ، فقضى بضعة أيام في دمشق ، كانت وسيلة لإظهار الشعور السكامن الذي كانت تضطرب به القلوب ، فتجهمر الناس وأعلنوا ما تكتنه صدورهم من حب الاستقلال والحرية . وبعض الانتداب وأنصاره ، ويعتوم بالخونة . فكبر على الفرنسيين أن تدوى أرجاء البلاد بالدعوة الحرة ، وأرادوا قمعها بالعنف والشدّة ، فقبضوا على الدكتور الشهبندر والسيد حسن الحكيم والأستاذ سعيد حيدر ورفاقهم . فكان ذلك حافزاً جديداً للهمم ، وأضرمت المدينة

الاحتلال
الاحتلال
الاحتلال
الاحتلال

الاحتلال
الاحتلال
الاحتلال
الاحتلال

وتظاهر أهلها رجالاً ونساء وعطلوا الأعمال ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وأصدر المجلس العكبري الفرنسي أحكاماً قاسية على المعتقلين ، فتجددت المظاهرات وسرت الحركة إلى سائر المدن السورية . وقد رددت ذكر هذه الأحداث الصحف الأوربية والأمريكية . واحتج عليها السوريون في مصر وباريس وغيرهما . فجاء هذا الاعتداء ، الذي وصفته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بأنه اعتداء على حقوق الشعب وكل حرية بشرية ، متمماً للحالة التي أصبحت لا تطاق في سورية . بما تتحمله من ضرائب فادحة وإدارة استبدادية ومراقبة شديدة في أعمال السولة وتبذير في أموال الأمة .

وقد نقل المعتقلون إلى أرواء ، فثاروا فيها إلى ٢٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) ، حتى خرجوا من معتقلاتهم بعد أن حبتهم الأمة عطفها وتأييدها . ولم تنقطع الأحداث والفن خلال سنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ اللتين سبقتا الثورة . ومن ذلك ما قاله الجنرال سراسي في رد على مقال أنشأه الكاتب الفرنسي هنري بور دو ، ادعى فيه أن سورية كانت هادئة ساكنة في عهدي غورو وويلفان : « إن هذا الكاتب إما أنه تجهل كل شيء أو أنه يكذب . فقد قامت في سورية وحدها حيلولة ثورات عديدة دفن فيها من الجيش الفرنسي ٥٠٠٠ جندي . »

وإلى جانب هذا النضال الذي قام به السوريون في داخل البلاد ، فقد جاء نضال السوريين في خارجها معزداً وثوبداً له . ولم تقع حادثة في سورية منذ وقعة ميسلون إلا كان السوريون المنتشرين في أقطار الأرض ، ولا سيما في مصر وأوروبا ، يحملون إلى أرجاء العالم صدى احتجاج بلادهم ويرفعون أصواتهم بالشكوى مما نالهم .

وقد خرج السوريون الوطنيون من دمشق ، سواء الذين حكم عليهم بعقوبات الإعدام أو الذين هاجروا إلى مصر ، وغيرها ، لأنهم لم يطبقوا حكم الفرنسيين وتعسفهم . واستقر معظمهم في القاهرة . وقد ساعدتهم على مواصلة

Handwritten signature
Hakim al-Din
in the margin.

عملهم القومي الشاق مساعدة كبرى، حزب الاتحاد السوري الذي كان أنشئ هناك في أواخر سني الحرب، واشترك فيه فريق من كبار السوريين. فكانت أعمال هذا الحزب المستقلة أو المشتركة مع سائر الوطنيين الذين أموا مصر قاعدة حركة قومية كبرى، انقلبت في سنة ١٩٢١ إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني.

وبهذه الطريقة حمل صوت سورية إلى عصبة الأمم منذ أول اجتماع عقده، احتجاجاً على أعمال الدول الاستعمارية التي أنكرت العهد المعطاة للشعوب، وعاملت تلك البلاد كغنيمة حربية، وتقاسمتها بينها وجزأتها أجزاء متعددة لجمعت الحكومات متباينة والوحدة الوطنية تمزقة وأمان الشعب بعيدة التحقيق. وفي أثناء الاجتماعات التي كانت تعقد في مقر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري في القاهرة سنة ١٩٢٠ و١٩٢١، استقر الرأي على عقد مؤتمر في جنيف عاصمة جمعية الأمم، وأذاعت اللجنة في ٩ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢١ بياناً دعت فيه جميع الأحزاب والجمعيات إلى المطالبة باستقلال سورية ووحدتها للاشتراك فيه.

وقد اجتمع هذا المؤتمر في أواخر أغسطس (آب) سنة ١٩٢١، واشترك فيه ممثلو الاتحاد السوري والمؤتمر الفلسطيني ومجلس الإدارة اللبناني والاستقلال العربي واللجنة الفلسطينية بمصر وجمعيات عديدة في الولايات المتحدة والارجنتين وشيلي، وقدم المؤتمر نداءً مفصلاً إلى المجمع الثاني لجمعية الأمم، الذي انتظم عقده في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢١، وقد جاء في هذا البيان:

نقرع باب جمعيتكم واتفقنا بالمبادئ التي كانت أساساً لبناء جمعية الأمم، والتي أنمشت في جميع الأقطار آمالاً مشروعة، ألا وهي احترام القوميات وحق الأمم في تقرير مصيرها، وإقامة العدل ومراعاة الشرف في العلاقات الدولية، وبند سياسة الفتح، والدقة في رعاية العهود والصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة.

نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التي خولها إياها عقد جمعية

مؤتمر
السوري
في القاهرة

لجنة
١٩٢١

مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فدراسيون) .

٣ — إعلان إلغاء الانتداب حالا .

٤ — جلاء الجنود الفرنسية والانكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ — إلغاء نصريخ بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين .

واستمرت اللجنة التنفيذية تعمل في القاهرة ووفودها يعمل في أوروبا ، فلا يدع الفريقان حادثة تمر بدون الاحتجاج عليها وتوجيه أنظار العالم إلى الأخطار المهددة للبلاد ، أو الأعمال التي ترمي إلى محادعة الرأي العام والنموية عليه كإثشاء المجالس النخيلية التي يراد منها الإغراق في التحكم بالشعب ، وتنفيذ إرادة الحاكمين بواسطتها ، وحملها على الاعتراف بالأمر الواقع ، وهي حلقة جديدة أضيفت إلى سلسلة العبودية التي يرسف بها ...

وكما انقضت السنوات على الإدارة الفرنسية كانت تزداد الدلائل على أنها أداة استعمار بحث . يتفد في البلاد رغم الحالة الشديدة التي تفاقم أمرها . إذ أخفت صوت الشعب وألغيت حرية القول والطباعة والاجتماع وأنزلت أحكام التوقيف والسجن والجلد والاعدام والتي بالوطنيين ورعاه البلاد ، حتى بلغت أشدها ...

فسجلت اللجنة التنفيذية ووفودها معاناة مذكورة في تاريخ النضال بكشف القناع عن هذه المظالم والشدائد ، التي كان ينزلها الفرنسيون في البلاد ، واستمرت على ذلك إلى أواخر أيام الثورة سنة ١٩٢٧ ، ولكن ديب التفرقة والبغضاء دب بين أعضائها ، فانقلب نضالهم للمستعمر الغاشم إلى خصومات شخصية ومنازعات حزبية أقسدت عليهم أمرهم وذهبت برمجهم ، وكادت تمحو تلك الصحائف المجيدة التي دونوها في أيام النضال ... حين كمت الأفواه وأخذت

من مستأجرة
لجنة
مجلس نيابي

الاصوات وكسرت الأفلام . . . التي نستطيع أن نسمي عهد الجهاد فيها
بعهد البطولة . . .

ومن ساحات النضال التي اتخذها الوطنيون السوريون فلسطين والأردن .
أما فلسطين فقد حال الحكم البريطاني دون استفحال حركة المقاومة ، عدا
الاحتجاجات والمظاهرات واضراب المدن أحيانا . وأما في الأردن فقد وجدت
طائفة كريمة من السوريين الذين أملاوا في بادي الأمر أن يعملوا يدا واحدة مع
الأمير عبدالله لتحرير سورية . ولكن احتجاجات الفرنسيين المتتالية وإجابة
البريطانيين لهم وحذر الأمير عبدالله عواقب اتخاذ الأردن موقفاً للعمل القومي
أدى إلى خروج معظم أولئك الوطنيين من الأردن طوعاً أو كرهاً . ومع ذلك
فإن الذين ظلوا هناك ما برحوا يعملون ما وسعهم العمل لتحرير بلادهم ومؤازرتها
في عنتها .

ولا ينكر أيضاً ما قام به المفتربون في مهاجرهم في أميركة الشمالية وأميركة
الجنوبية . على أن هذه المساعي كانت محدودة النطاق ، مقتصرة على بعض
العناصر التي لا تزال صلتها قوية بالوطن . وهي على كل حال لم تكن تتناسب
مع عدد المهاجرين وراثهم والمكانة الرفيعة التي يتمتع بها الكثيرون منهم .

(ج) الثورة

حدث في فرنسا انتخاب سنة ١٩٢٤ ، هزم فيه أحزاب اليمين الذين عرفوا
بالتعصب الوطني المشوب بالمحافظة الدينية السياسية . وفازت الأحزاب اليسارية
المتحدة التي تقاوم الأكليريكية وتدعو إلى نوع من التسامح والتساهل في العلاقات
الدولية والاستعمارية . وكان من نتائج هذا الفوز أن عين الجنرال سراي
الجمهوري اليساري مفوضاً سامياً في سورية . بدلا من الجنرال ويغان الذي
ينتمي للجماعة الكاثوليكية والوطنية .

كان تعيين المفوض السامي الجديد في ٢٨ تشرين الثاني (توفير) ومع كونه مؤيداً من الأحزاب اليسارية فإن زعيمها رئيس الوزارة المسيو هريو كان يخشى ميوله المتطرفة . فحادثه قبل سفره . وأبدى موافقته على أن يسلك في سورية ولبنان سياسة حرة حكيمة . وأمكن حذره في نفس الوقت من الإفراط في ذلك . والحزب الراديكالي الذي هو من أحزاب اليسار في فرنسا . لا يتميز إلا بمقاومته للناسخ الإكليركية . أما الاستعمار والتسلط فما هو بعيد كثير أفيهما عن الأحزاب الوطنية الأخرى .

ولما وصل الجنرال سرائي إلى بيروت . بدأ يسير في خطته السياسية مديراً حسناً فاستنكر وجود الموظفين الفرنسيين بهذه الكثرة . وأمر بإلغاء الأحكام العرفية وبالعفو عن كثير من الذين ساءت سمعتهم المحال "العسكرية" . وأضاف إلى ذلك تصريحه بأن أبوابه مفتحة لقاصديها وأنه مستعد لسماع مطالب البلاد .

كان السوريون يشكون ويشتمون مما مارست إليه بلادهم التي أقصبت عن منازل الشعوب الحرة . واستأثرت بحكمها الفرنسيون حكماً عاشماً استعماريّاً مشابهاً لسائر أنواع حكمهم وأساليب سباحتهم . فوجدوا في التبدل الذي حدث في فرنسا وفي تمثيلها في سورية وسيلة لنشاطية بتحقيق آماني البلاد . التي ما انفكت تعرب عنها .

فذهب وفد من دمشق ووفد من حلب إلى بيروت . في غضون الشهر الأول من سنة ١٩٢٥ . وأبلغوا الجنرال المطالب التي تلخص بما يلي :

١ - وحدة البلاد السورية التي تشمل بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة والأراضي الملاحقة بلبنان .

٢ - دعوة جمعية تأسيسية لتضع للبلاد قانونها الأساسي . وحصر حق التشريع بالمجلس النيابي . وحل المجالس التمثيلية وإلغاء القوانين الصادرة بقرارات فردية .

٣ - المطالبة بجعل الحكومة مسئولة أمام البرلمان وحده . لأن سورية

١٩٢٥
١٩٢٥
١٩٢٥

بلاد معترف باستقلالها في الشؤون الدولية ، وإلغاء الإدارة العسكرية ومنع تدخل المستشارين .

٤ - احترام الحرية الشخصية بجميع أنواعها ، إذ هي من الحقوق الطبيعية المقدسة .

٥ - وضع حد للأعمال المنافسة للقوانين ، والعفو عن جميع المحكومين والمباعدن السياسيين .

٦ - توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الأجنبية واحترام استقلال المحاكم وجعل اللغة العربية وحدها لغة رسمية .

٧ - تسليم إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المسلمين وإرجاع الخط الحجازي إلى استقلاله السابق . لأن المفوضية العليا سمت إليها إدارة الأوقاف الإسلامية واستولت على الخط الحجازي ، الموقف .

٨ - توحيد الأنظمة الإدارية وإلغاء قانون العشائر الاستثنائي .

٩ - الاقتصاد على استخدام أهل البلاد في الوظائف الرسمية .

علاوة على هذه المطالب السياسية والإدارية ، فإن الحالة الاقتصادية السيئة التي وصلت إليها البلاد حملت تلك الوفود على المطالبة بالإصلاح التقدي واتخاذ المذهب أساساً لجميع المعاملات ، وإلغاء الزيادة الجركية وحماية المصنوعات المحلية وعقد اتفاقات جركية مع الحكومات المجاورة . باشتراك الحكومة والغرف التجارية . وكذلك جعل الشركات ذات الامتياز تابعة لمراقبة الحكومة السورية وحصر حق إعطاء الامتيازات بها . وإلغاء مصلحتي احتكار الدخان والديون العامة . وكان تحيز الفرنسيين واستشارهم في هذه الأمور قد بلغ حده .

وقد أحسن الجنرال مقابلة الواقدين وأعرب لهم عن ثقته وحسن رغبته ، ودعاهم أن يبدأوا بالاتفاق بينهم في شأن الوحدة ، وإلى جمع الصفوف لتحقيق الغاية كما صنعوا في فرنسا قبل الانتخابات الأخيرة .

ثم كان تألف حزب الشعب الذي ضم في العاصمة معظم أصحاب الرأي الذين

تأليف

حزب الشعب

شغلوا فيها بعد مراكز عظيمة في مناصب الدولة . وقيادة الحركة الوطنية ، وأنشئ له فروع في حلب وحمص وحماه ، وكان لافتتاحه صدى تجاوزت به البلاد (١) .

المجلس
الوطني
الوطني

وقد جرت بعض المحادثات السياسية غير الرسمية بين هذا الحزب الذي كان أول حزب رسمي في سورية وبين بعض ممثلي المفوضية بدون أن تفر عن نتيجة . وكان قدم إلى سورية النائب الميسور أوغست برونه في أيار (مايو) ١٩٢٥ ، للاتصال بالمفوض السامي والبحث في أسس الدستور الذي قررت الحكومة السورية وضعه عملاً بصك الانتداب . فقابلته وفود الشعب مطالبة بالوحدة ، وبأن يعهد إلى جمعية وطنية تأسيسية في وضع الدستور ، لا إلى لجنة فرنسية برئاسة الميسور بول بونكور مثل فرنسا لدى عصبة الأمم .

وبعد أن أقام شهرين في سورية ، أعلن بأنه لا يسع الحكومة الفرنسية العدول عن رأيها وعاد إلى بلاده . ولم تجد هذه المهمة نفعا . فقد ابتدأها في مادة أقيمت في حماه للجزال سراي وصباحي بركات رئيس الدولة ، ونادى بأعلى صوته من آخره بعمل فرنسا القديس في هذه البلاد ، فأثارت هذه الكلمة نفوس الوطنيين الذين حضروا المائدة . واجتمعوا إليه في ختامها ، وأنكروا هذا القول في بلاد مثل سورية ضربت بسهم وأفر من الخضارة ، ليست من مجاهل أفريقية وأرض السنغال والكونغو — وكان هذا النائب حاكم مدغشكر — فأخذ يراجع ويحاول تأويل ما قاله . وكانت هذه الحادثة أول صدمة لقها في سورية ، إلا أنها كانت مقدمة للمفاوضات السياسية التي جرت مع الميسور ووجو قبل بعد بضعة أشهر .

(١) قانون الحرب الأساسي :

- المادة الأولى - يعمل حزب الشعب المؤسس في دمشق على تحقيق المبادئ الآتية :
- ١ - السيادة القومية ، ب - وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية ، ج - ضمان جميع الحريات الشخصية ، د - تدريب البلاد نحو سياسة انتهازية ديمقراطية مدنية ، هـ - حماية الصناعات الوطنية وإغناء الثروة الاقتصادية ، و - توحيد نظام التربية والتعليم في البلاد وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً عاماً .
 - المادة الثانية - يسمى الحزب لتحقيق مبادئه بأطراف قانونية .

أن الجنرال سراي الذي ابتدأ مهمته بقلب سليم ، أخذ يتلبس خطواته في ظلمات بعضها فوق بعض ، فالحكومة التي دب في قلوب رجالها الخوف على مراكزهم من التقارب بين الوطنيين واللصاة الفرنسية ، لم تقصر في جهد يبذله عمالها وأنصارها من الفرنسيين للإفساد بين الفريقين ؛ كما أن معظم الموظفين الفرنسيين ، الذين نشأوا وترعرعوا في عهد الجنرال غورو والجنرال ويسان ، وفي جملتهم الكومندان دتير (الذي سديحت عنه فيما بعد وهو جنرال ومفوض سام لحكومة فيشي) مدير استخبارات المفوضية ، كانوا يحاربونه ويسعون جاهدين لاحتباط خطه . فضل الجنرال سراي سبيله ، وركب متن العناد وتخبط في سياسة هوجاء ، أوجدت في جميع البلاد السورية نار الفتنة التي اشتعلت شرارتها الأولى في جبل الدروز .

لقد بدأ الدروز يشكون الحيف والظلم بعد أن نقض الفرنسيون الاتفاق معهم وعينوا في الجبل حاكماً هو الكابيتين كارييه الذي دخله مستشاراً ، وظل يعمل بعد وفاة أميرهم سليم الأضرش حتى أصبح خلفاً له في زمن الجنرال ويسان . فأساء فهم "سيرة" واستبد بهم استبداداً ضاق به ذرعهم ، فطالبوا الجنرال سراي بتنفيذ الشروط التي اتفقوا عليها مع المفوضية الفرنسية ، فلم يعأ بالاتفاق الذي أطلوه على صيغته ، وتنفس الدروز الصعداء حينما برحهم كارييه ، بإجازة إلى فرنسا ، وقدم الجبل الكابيتين دينو لينوب عنه ، فاستمال الدروز إليه وأحسن السيرة فهم .

وفي ١٦ حزيران (يونيو) قابل النائب برونه وفد من شيوخهم ورؤسائهم وسلموه مذكرة ، وأوضحوا فيها أن جبل الدروز جزء لا يتجزأ من سورية تجمعها بها جامعة اللغة والجنس ، وتربطها بها روابط اقتصادية مستحكمة الحلقات ... وطلبوا المحافظة على شكل الحكومة في الجبل وعلى استقلاله الإداري في جميع أوضاعه الحاضرة . وأن يسود القانون في البلاد واحترام الحرية الشخصية وحرية الكلام وحرية الشكوى . . . وأن يتصفوا فيستبدل رينو بكارييه وكلاماً فرنسي . . .

وحاول وفد من الدروز أن يقابل الجنرال في بيروت فرفض ذلك .
وهدهم بالتني إن لم يعودا حالا . ثم توالى الحوادث واستمرت الشكاوى
من المظالم بدون جدوى . . . إلى أن لجأ الجنرال إلى مكيدة للإيقاع بزعماء
الدروز ، فكلف مندوبه في دمشق في ١١ تموز (يوليو) باستدعاء حمد ونسيب
وعبد الغفار وسليمان الأطرش ، بحجة الاستماع إلى شكواهم ومطالبهم . حتى
إذا حضروا أبلغهم أنه يعدهم مسئولين عن كل اضطراب يقع في الجبل ويبقيهم
ضماناً عنده في مكان يحتم عليهم الإقامة فيه . فلبى الثلاثة الأولون . ولما بلغوا
دمشق قبض عليهم ونفوا إلى تدمر . ثم قبض على آخرين من الزعماء ونفوا
إلى الحسكة . أما سلطان فقد رفض قبول الدعوة وأصر على الاعتذار .
فحاولوا القبض عليه . وأرسلوا قوة لهذه الغاية . ولكنها لم تصنع شيئاً .
وذهب سلطان يستفز بني قومه ويضرم في صدورهم نار اخامة . وهكذا بدأت
ملحمة من ملاحم القروسية والبطولة التي قادها رجل شجاع ذو نخوة وكرم
 وإباء ، بأيسر ما يكون من رفد مادي وعون أدبي . في قتال عدو أكثر
عدداً وعدة .

وبعد معركة المزرعة التي كسر فيها الجنرال ميثو شر كسرة . وأصاب
الدروز مغائم كثيرة وأسلحة ومعدات وذخائر . استقط في يد الجنرال سراي
وأبرق إلى باريس يطلب معدات سريعة . ودخل في مفاوضات مع الدروز
لوقف الحركات الحربية وأطلق سراح الزعماء الذين كان اعتقالهم .

وكان بين زعماء دمشق وزعماء الدروز اتصالات ومذاكرات واجتماعات
سرية . فاقسموا الأيمان المغلظة على التعاون في الدفاع عن استقلال البلاد .
والتحق بالجبل وحدانا ووزرافات رجال من دمشق . وعلمت السلطة الفرنسية
بما كان من علائق حزب الشعب مع الدروز . فأغلقت ناديه وصادرت أوراقه
واعتقلت فريقاً من كبار أعضائه . وبدأت المعارك حول دمشق والغوطة
والجبل . وأرسل الفرنسيون الجنرال غملان وعينوه قائداً عاماً لجيش الشرق .
فوصل إلى دمشق في ١٤ أيلول (سبتمبر) ، وانصرف منها إلى الجبل ،

نسخة من
الكتاب
الذي
هو
مجلد
الكتاب
الذي
هو
مجلد
الكتاب
الذي
هو
مجلد

فقاتله المجاهدون من الدروز ومن معهم في معارك حامية ، ولم يظفر بطائل ،
برغم الأوامر التي لديه بالزحف على السويداء ، والقضاء على الثورة قبل أن
يتسع نطاقها .

وقد حدثت ثورة حماة في تشرين الأول (أكتوبر) ، فأشعل الفرنسيون
النيران في المدينة وأطلقوا عليها القنابل ، واعتقلوا الكثير من الرجال وافتنوا
في تعذيبهم وضربهم ضرباً مبرحاً .

وكان قصف دمشق من أعظم الأحداث التي انتشرت في أقطار الأرض .
فورد في الصحف أن أميركالم تتأثر في حادث بعد حوادث الحرب العظمى مثل
تأثرها بهذا الحادث المريع . واعترف بعض كبار موظفي الانتداب أنه لا يمكن
القول بأن قصف العاصمة السورية كان ضرورة عسكرية لا مناص منها . ووصف
مكاتب التيمس ما شهده في المدينة ، وكان قد زارها على أثر تدميرها . فذكر
أن قذائف المدفيعات وأعمال المغيرين تركت آثاراً لا تمحي ، وقد رأيت هذه
الآثار في كل ناحية فأحدثت كآبة في نفسي .

ولم تستطع الصحف الفرنسية أن تموه الحوادث . فقربق منها كان مبنضاً
للجنرال سراي يترص به الدوائر . فاتهز الفرصة للتشديد به والظمن عليه .
وهي أغلب الصحف الكاثوليكية مثل ، الايكودوباري ، وأما سائر الصحف
فقد أرادت أن تنصل من الحزبية والصداقة وطالبت بعدم التهاون في قمع
الفتنة ، ولكنها اعترفت بالفضاخ التي أصابت سمعة فرنسا ، وسجلها عليها
الاحتجاج الذي قدمه القناصل المجتمعون في دمشق . وذكرت جريدة الديبا
أن عمل الجنرال سراي دمع فرنسا بوحشة عار لا تمحي .

وأنتهى مراسل التيمس على سلوك المسلمين الباهر الذين بادروا بأنفسهم
إلى توطيد النظام ، والسير على الراحة في حي المسيحيين وحمايته بعد أن انسحب
منه الجنود ، وكذلك أنني على ما بذلوه من معونة للجوالى الأوربية التي كانت
تذكر لهم ، أطيب ذكر . ما صنعوه . وتبدى استياء عظيم من قصف مدينة
مفتوحة كدمشق دون أقل إنذار سابق .

بعد أن اتسع نطاق حرب العصابات في القوطة ، وصلت المعارك إلى أسواق مدينة دمشق وأحيائها الجنوبية ، وهدد الثائرون دار الحكومة والقلعة . واثارت ثائرة الفرنسيين فأطلقوا قذائف مدافعهم وطياراتهم على المدينة . وصبت دباباتهم نيرانها في الأسواق ذات النخيل وذات اليسار مدة ثلاثة أيام . وانقطعت في العشرين من تشرين الأول بعد الهدنة التي تسمى هدنة الأربعة والعشرين ساعة .

لم ينجح الجنرال غملان في حملته الأولى على الجبل واضطر أن يرتد على أعقابيه . فأخذ يجيش الجيوش ويشكك في العدة ويجمع المقاومة من العناصر الموالية . وكانت في الوقت نفسه تنضب موارد الثورة . التي كانت تعيش على وسائل ضئيلة وموارد محدودة من التبرعات والأسلحة التي تشتري من الأسواق . إلى أن استطاع الفرنسيون أن يتغلبوا على قواها الأساسية ، فليجأ رجالها إلى أطراف البادية ، وأخذ فريق من الذين انضموا إليها يتجهون نحو مصر والعراق وفلسطين والأردن . وآخرون يعودون إلى بلادهم مستفيدين من المغر المحذور الذي كان يصدر بين حين وآخر .

أما المظالم والمغارم وحوادث الانتقام التي أتتها الفرنسيون في المدن والقرى فقد فصلت في تقارير كثيرة ، سيأتي معنا الكلام عنها . ونكتفي الآن بالقول إن الفرنسيين لم يبالوا بما صنعوا من سفك وتدمير وعبث وتخريب . وكانوا يحرقون القرى قبل الثورة لأسباب يسيرة . ويسجلون نفقات ذلك في حسابات المفوضية التي أثارَت مناقشة في البرلمان الفرنسي سنة ١٩٢٢ . فكيف بهم إذا اندلعت الثورة (١) ؟

وبينما كان الفرنسيون يهددون الدروز وينذرونهم ، كان الثائرون يواصلون

(١) نصر الكاتب الفرنسي « لامايزير » وكان رافق السيود جوفيل عندما قدم إلى سورية ، كتباً بعنوان النشيد المشهور (- سافر إلى سورية) عقد فصلاً وصف فيه ما يلاقه سكان قرية عربية من ذلك الضابط القتل الذي أصبت في رأسه الحربة ، وأخذ يترجع يميناً وشمالاً ، وضرب وبغل ويذهب ويبطل .

دعوة البلاد إلى القيام في وجه الظلم ، فتتابعت النشرات والبلاغات والنذر ، التي تولى كتابتها مسطوراً إلى جانب المعارك والملاحم .

وكان أول نداء أذاعه سلطان الأتراك (قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام) . ودعا فيه السوريين إلى حمل السلاح لتحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة وتأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة . مسجلاً هذه المطالب :

١ - وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة . مستقلة استقلالاً تاماً .

٢ - قيام حكومة شعبية . تجمع مجلداً تأسيسياً لوضع دستور يقرر سيادة الأمة سيادة مطلقة .

٣ - سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأييد جيش وطني لصيانة الأمن .

٤ - تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء .

وقد دارت فيما بعد مفاوضات كثيرة مع الفرنسيين . كان يسمى أصحابها لتحقيق هذه المطالب ، فيفترون منها أو يتأون عنها بحسب ظروف المفاوضات . وقد انتهت الثورة . واستأنفت البلاد جهاداً وطنياً جديداً قبل أن تنال بغيتها^(١) .

(٥) حرب و - المص

لم تجد الحكومة الفرنسية بدءاً من استدعاء الجفرال سراي ، وعنده مستولا

(١) إن الحزب العلاني الذي قد اختلف الفرنسيون في جبل الدروز . فازت أول مرة ثم أعاد المكره . هو الذي قد جيتت الحلفاء سنة ١٩٣٩ وكسر شركتهم . وكان الحلفاء يهاون به ويفقدون الأمل عليه . حتى أن الفرنسيين الذي راو مارس في ١٤ يوليو (تموز) من تلك السنة ونهضت عرس الجيش الفرنسي تكلم عنه ألقى كانت . نهب التي أخذت يومه حريده . العنان . عنواناً لإحدى مقالاتها في الإشادة الجيش الفرنسي وفائده .

وقد وقع في نفس موقع الاستغراب حين طاعت في الطريقة نفسها أيضاً ، فقلع عن التمس الهندية . أنها تحدثت عن ذلك جيوش الحلفاء ذكره تجاوبه في معارك البرية وقتال الدروز . غير أن هذه التجارب في مخاربه شعبين صبيين أعرايين . كان ينبغي أن تعد من معارك قائد كبير . ولا أن تسمى عنه شعبة في قتال جيش أوزي . صارح الجيش الفرنسي في عدده وعدده كالجيش الألماني . حتى نفي عليه في أيام فلان .

عن الحوادث . واختارت في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) المسيو هنري دوجوفيل
العضو في مجلس الشيوخ مفوضاً سامياً مكانه . وهو أحد مثلي فرنسا لدى عصبة
الأمم . ومعروف بأنه من الخطباء اللسن . ومن كبار الكتاب السياسيين
وله صلة كبرى بجريدة الماتان التي كانت من جملة الصحف التي حملت على سراي .
ولدى تعيينه أفضى بحديث صحفي ألمع به إلى السياسة التي يريد اتباعها
في سورية . وهي تنظيم الاستقلال الوطني واحترام الجميع . والنظر إلى المستقبل .
والعمل بروح رجل غير عسكري كما هو . ووطني تساعد وطنيته على فهم
وطنية الآخرين .

وكان يصرح أنه يريد أن يبدل مكان أخبار سورية . فينقلها من الصحائف
الأولى إلى الصحائف الأخيرة . وهو كلام الصحفي الذي يشير إلى الأخبار
المهمة . وما تجرى عليه العادة من توجيه الأنظار دائماً إلى أنباء القلاقل
والاضطرابات .

ورأى من حسن السياسة أن يتصل بالبريطانيين للحصول على المعلومات
التي يريدونها وضمان مساعدتهم ومؤازرتهم في تدوية المعضلات التي عهد إليه
بحمل أعبائها . فاجتمع باوسين تشمبرلن وزير الخارجية . وأمرى وزير
المستعمرات . وبحث معهما الحالة في سورية وأثرها في المناطق العربية التي
تسيطر فيها بريطانيا . واتفق الفريقان على وجوب الإسراع في تعيين الحدود
بين سورية وفلسطين . وسورية والعراق وتضامن الدولتين في السياسة التي
يتبعانها في الشرق .

وهكذا بدأ المفوض السامي الجديد مهمته . وهو السامي الطموح النابه
الذكر . فأراد أن يبذل جهده وما أوتي من كياسة ولباقة ليحل القضية السورية
حلاً يعود عليه بأعظم الفخر . ويعهد له التحلب في المنازل الرفيعة التي يحلم بها
في بلاده . وكان يتحدث كثير أعن أنه يريد أن يقيم في الشرق عهداً يشابه عهد
لوكارنو في إحلال السلام في الغرب . الذي عقد في ١٦ تشرين الأول
(أكتوبر) من سنة ١٩٢٥ بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا . وقد مثل
فرنسا فيه أرسيد بريان وزير الخارجية الذي اختار دوجوفيل لمنصبه الجديد .

إن المسيو بريان الذي أقاضى على سمعته في سفيه الأخيرة صفة الرجل الحريص على السلام ، حتى نال جازته وطارت بذلك شهرته ، كان له في شئون سورية أثر غريب ، ففي عهد وزارته سنة ١٩١٦ دعا البريطانيين إلى المفاوضات في أمورها واحترام ما منحه بحقوق فرنسا فيها ، وكان يعد من مآثره ما نالته فرنسا في المعاهدات السرية في الشرق . هذا هو الرجل الذي عقد مع كيلوغ وزير الخارجية الأمريكية ميثاق تحريم الحروب المعروف باسمهما ، والذي تمك عليه وزير خارجية آخر ، هو المسيو فندرلند رئيس الحزب الاشتراكي في بلجيكا وأحد موقعي معاهدة لوكارنو أيضاً بقوله في خطبة كبرى ألقاها في أحد المؤتمرات الاشتراكية الدولية : أما الحرب في الريف والحرب في سورية ، فاهما بجرم (١) .

أما الوضع السياسي في فرنسا في أشهر الثورة الأولى فقد كان كما يلي : كانت أحزاب اليمين تستنكر عمل سراي بسبب بغضها إياه وحقدتها عليه ، ولكنها لا تنفك تتابع خطتها في التوسع وبسط السلطان ، فالفائدة منها مقتصرة على عمل شخصي معين وتأيلدها للقضية السورية هو تأييد زائل لا بقاء له .

(١) كانت ثورة الريف في المغرب وثورة الشام في الشرق كأنهما جاءتا على مهاد تجاربة الاستعمار والاضطراب . وقد سافرت فرنسا بحبوش لمحنة إلى ساحق القتال ، واستماتت في المغرب بأسبابها لتتطلب على الأمل عند السكراء المصطفى الذي أبلى أحسن البلاء في المارك التي دارت رحاها لتحرير نظام الأقطار . وفي الشرق كانت فرنسا تنهض برحمتها بالوزارة الكثرين ، وتصاب بموتها فأجابتها ومددت لآلها يد المعونة في تطبيق الحق على مقاتلي العرب في الانحاء الناحية لشاطئ الثورة والحاصلة للنفوذ الرضائي .

وبرغم ما كانت تطوى عليه فرنسا من المحسومة وإسافة أبرمانيان في الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط ، فقد كان المثلون الفرنسيون يرفضون كل تدبير إلى التوافق بينهم وبين العرب في قضية فلسطين ومقاومة سياسة الإنكسار ، وكان هذا العمل منهم نتيجة لخطتهم الدلالية للعرب في البحر المتوسط ودم كل ما يورثه قوة ومعة ، أو خشية من بريطانيا وخصوصاً النفوذ اليهودي . وكان وزمن لا يتفق مع الاتصال برجل السياسة الفرنسية ، ويتفوض فرنسا الداهين في سورية حتى أنه تحدث إلى المسيو دو جوفل ، وكان ينكر يادى الأمر الصهيونية ، فإذا به يضاف معه في الحديث إلى استعسان تدوم اليهود إلى سورية ، ومساعدتهم في استثمار واستغلال يمين مناطقها الحسنة ، وقد نشر ذلك وزمن في كتابه الذي ترجم فيه نفسه « تجربة وخطأ » س : ٤٥٠ — ٤٥٢ من النسخة الإنكليزية .

وكانت أحزاب اليسار على ثلاثة أقسام: فالراديكاليون الاشتراكيون الذين ينتمى إليهم هريو ، والجمهوريون الاشتراكيون الذين ينتمى إليهم بريان ، والراديكاليون ، لهم سياسة استثمار عامة لا تختلف عن سياسة أحزاب اليمين من حيث الغاية . وهذه الأحزاب هي القابضة على زمام الأمر في فرنسا منذ سقوط ملران وبوانكاره ، وكان فريق من أعضائها يميل إلى التخلي عن الانتداب في سورية ، وهي في حملتها تعطف عطفاً شخصياً على الجنرال سراي وتألم لما أصابه من الإخفاق .

أما الاشتراكيون فعلى ميل فريق منهم إلى سراي وعلى مجازاة فريق آخر منهم للحكومة ومصانعتهم إياها . فإنهم في مجموعهم خصوم للاستعمار وبسط السلطان وقد استنكروا أعمال الحكومة علناً في مجمع عقوده . وكانت الأزمة الوزارية مستحكة الحلقات .

وأما القسم الثالث من الأحزاب اليسارية وهو الحزب الشيوعي ، الذي ليس له صلة بمجموعة اليساريين فهو يطالب بالجلاء السريع عن سورية .

جرت محادثات بين وبين المسيو أوغست بروته ، الذي كان قدم سورية بمهمة سياسية ، بغية الوصول إلى مفاوضات شبه رسمية بين من يمثل الحكومة الفرنسية وبين زعماء الوطنيين أو من ينوب عنهم .

وذهبنا سوية للاجتماع بالمسيو دوجوفيل في منزله الأنيق الجديد ، فذكرت لها الحقد الذي تفيض به قلوب السوريين بسبب ما جرته أيدي الخراب والدمار في بلادهم وأنه ينبغي مواجهة الموقف بجرأة .

وكانا يذكران لي أن الانتداب إذا طبق على فواعده الصحيحة فإنه يحقق مطالبنا وآمالنا ، وأن عقد معاهدة لا يخرجنا عن أن نكون من أساليب الرياء الانكلوسكسوني . فقلت لها إن السنين السبع الماضية كانت كافية بما جرته على البلاد من المصائب أن تحمل أبناءها على استنكار الانتداب ، فسياسة التحالف هي أفضل وسيلة لتحقيق الغاية التي يرمى إليها السوريون .

وتم الاتفاق بيننا على الدخول في مفاوضات مع الوطنيين السوريين ،
سواء المقيمون منهم في أوروبا أم المقيمون في مصر ، وبجملت المواد التي
استطعنا أن نتفاهم عليها في خمس قواعد حملتها إلى اللجنة في مصر .
وهذه ترجمتها :

١ - يجتمع مجلس تأسيسى بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد
الأساسى على قاعدة السيادة الوطنية .

٢ - تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققاً
لمطالب سورية حافظاً لكرامتها .

٣ - يبت في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم .

٤ - تنشأ إدارة وطنية حائزة على ثقة البلاد .

٥ - يعلن عفو عام بدون استثناء . أما الحق المدنى فيبقى لأهله .

وكنت أردت تحديد "تنفيذ في مدة شهرين من بعد انتهاء الخصومات
فاعترض على ذلك حذراً من عدم كفاية الوقت ، كما أراد أن يكون الاتفاق
حافظاً لكرامة الفريقين .

ثم تحدث بعد ذلك المسيو دوجوفنل مع الأمير أرسلان في باريس ، كما
قدم مصر فتذاكر مع ممثلى الأحزاب الوطنية على نحو ما قرراه في ذلك .
وفى أثناء الاجتماع الذى عقد في مصر أبلغ الوفد الذى قابل المسيو دوجوفنل
القواعد التى يرى أنها تتضمن إقرار السلام في سورية . وفيها مطالب الاستقلال
والوحدة والجلالة وإلغاء الانتداب .

ولكن الجو الذى الذى ساد الحفلات والمذاكرات السابقة انقلب إلى
حالة توتر وعنف ، عندما أرسل المسيو دوجوفنل إلى السكرتير العام للجنة
التنفيذية كتاباً عليه طابع الجدل الصحفى الشديد . وقال فيه إنه لا يسع فرنسا
أن تنكث بالعهود التى قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة . . . وإلى أخشى أن
تكونوا آخذين في تحمل تبعه الاضطرابات والمصائب التى لا بد من أن تقع .

ومع ذلك فقد رأت اللجنة التنفيذية عدم إقفال باب المحادثة ، ودعتنى أن

أرسل إليه كتاباً في ٤ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٥، فيه بعض الإيضاح وخاصة فيما يتعلق بإلغاء الانتداب والجلاء عن البلاد، واحتمال الاتفاق على الأساليب والمراحل بطريقة مرضية للفريقين. فتلقيت جواباً في ٧ كانون الأول، يقول لي فيه: إن الصعوبات كثيرة ما دمت بعيداً، وإني أحسن صنعاً إذا ذهبت إلى بيروت ولقيته فيها.

فتوجهت إلى بيروت ومكثت هناك نحو شهر من الزمن. واشتركت في معظم الأعمال والمحادثات، وحاولت تمهيد السبيل لمفاوضات أكثر فائدة وأعظم عائداً، وكنت على اتصال باللجنة التنفيذية في مصر وبالسيد رشيد طليع أحد كبار الزعماء الوطنيين، الذي كان حينئذ في القدس. ورأيت في آخر الأمر أنه ليس هناك رجاء في الوصول إلى حلول موافقة، وغادرت بيروت بعد أن انتهزت فرصة وجودي لمح واثق رسمية مهمة عن الحالة في سورية، وما قاماد سكانها من العنف والخسف، ورحلتها إلى مصر. ثم إلى لجنة الانتدابات التي عقدت في رومة.

وهكذا ابتدأت المفاوضات مع المسيو دوجوفيل واستمرت في مصر وبيروت وباريس نحو تسعة أشهر، بدون أن تصل إلى نتيجة. وكان الجانب الفرنسي هو المسؤول عن إخفاقها، وقد جرت جنباً إلى جنب مع الأعمال العسكرية، فكان خطته أشبه بما قاله لي في بيروت عندما كنت أحدثه عن أن هنالك سبيل حرب أو سبيل سلم، فقال لي قد تكون هنالك خطة تجمع بين الفريقين: الحرب والسلم. (١)

وكان منذ وصل إلى الإسكندرية، وجد بانتظاره فيها المسيو دوريني السكرتير العام وممثلو السلطة العسكرية، فبسطوا له الموقف بطريقة تجعله أميل إلى آرائهم وأساليبهم، فالشرق عندهم، لا يتقاد إلا إلى حكم القوة، وهو ما أعلنه

(١) نشرت اللجنة التنفيذية المؤتمر السوري المنعقد في حكومة دمشق ووثائقه في جريدة سورية ناوالت تفاصيل المفاوضات التي جرت في مصر ومصر وبيروت كما أني أشأت سلسلة مقالات في جريدة السياسة اليومية في مصر عاخذ بها هذه الأمور في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٦.

نفسه في اجتماعات لجنة الاتدابات في صيف سنة ١٩٢٦ . وكل جنوح إلى السلم والمفاوضة بعده الشرقيون ضعفا . فالحزم هو أن يجمع الوسائل في مواجهة المشكلات الشرقية والمسيو دوجوفنل كان كاتبا مشهورا يؤخذ بأساليب الجدل ومأثور القول ، وهذا ماظهر منه كثيراً خلال محادثاته وخطبه وبياناته . ويظهر أن الفرنسيين - كما هي عادتهم - ذهبوا إلى ما يسمى حماية نفوذ فرنسا وكرامة جيشها ، فأرادوا استسلاماً مطلقاً ونصراً حاسماً ، ولا سيما بعد أن أخذوا لذلك جميع العدة . فكانت تزداد قوتهم على حين تتضاءل قوة خصومهم ، فسلك المسيو دوجوفنل سبيل من سبقه . وفسح المجال للعسكريين ، فصنعوا في زمانه ما لا يقل عما صنع في زمن الجنرال سراي ، ومنها إطلاق القنابل على الشام ، ولكن بعد الإنذار ، وإطلاق يد العناصر الفتاكة التي تسمى بالمتطوعة ، فاستباححت الأحياء المدمرة نهياً وعلباً . ولكن هذه الأعمال الوحشية ، لم يكن لها صدى ما جرى في أيام سراي ، برغم الاحتجاجات والشكاوى التي قام بها الموردون ، ولعل العام أصبح يألف هذه الأحداث . أو أن الأسلوب الجديد خفف من وقع الأخبار المريعة .

ويظهر أن المسيو دوجوفنل كان يريد في مفاوضاته الأولى أن يدرس القضية السورية من جميع وجوها . دون أن يتقيد برأى سابق أو سياسة سابقة ، أو أن يجري على خطه رسمها غيره . وأبدى استعداداً لمخاطبة السوريين الوطنيين ومباحثتهم في مطالبهم .

وعندما كان يجد نفسه أمام مطالب وطنية صريحة . أجمعت عليها البلاد السورية ونشلوها في مختلف الأقطار كأنهم كانوا يرمون عن قوس واحدة . كان يتجنب المناقشة في الشروط الجوهرية . ويتخلص بطريقة من الطرق كالشعبة والإيهام ، ويلقي تبعه الإخفاق على عاتق الوطنيين السوريين لستر التدابير العميقة التي تجعل السلم مستحيلاً . وكان يعتمد أحياناً على مساعي بعض الرجال غير المسؤولين من الذين استعملوا لدس الدسائس وبث التفرقة ،

وتنشط مناهج التجزئة لفصل دمشق وجبل الدروز عن سائر البلاد السورية . وقد عدت الانتخابات التي قرر الدعوة إليها والقيام بها وسيلة لهذه الغاية ، وكانت على طرفي نقيض للساعي المبدولة في سبيل الوحدة .

ولما عجز المسيو دوجوفنل عن تأليف حكومة بعد أن قدم رئيس الدولة صبحي بركات استقالته في كتاب مشهور أيد فيه المطالب الوطنية وعززها . أصدر في نهاية الأمر قراراً عين فيه المسيو بيير آليب مندوبه لدى دولي سورية وجبل الدروز حاكماً على سورية ، ووكل إليه في ٩ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ إدارة الأعمال الإدارية وتسييرها إلى أن يوضع نظام نهائي بعد انتهاء الانتخابات ويختار مندوب المفوض السامي مساعديه . وعين في الوقت نفسه الجنرال أندريا قائد حملة الجبل حاكماً عسكرياً لدمشق .

أما الانتخابات فقد قاطعتها البلاد السورية ، حتى أن ولاية حلب التي انتخبت السلطة مجلساً لها بالقوة — بعد كل ما حدث في المدينة من مقاومة واضراب وتعطيل واحتجاج وحبس وعقوبات — لم يكده يجتمع مجلسها . حتى كان أول قرار أصدره المطالبة بالوحدة السورية ، فصدر الأمر بحله ولم يجتمع مرة أخرى ، وكان في جملة أعضائه رئيس دولة سورية السابق وسواه من الذين ينعتون بالمعتدلين — أي غير العناصر الوطنية — (١) .

(١) لم تقتصر المطالبة بالوحدة حينئذ على سورية بل شملت لبنان نفسه ، وفي الوقت الذي أقبل عليه التمثيل على وضع الدستور اللبناني سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٦ ، أخذت الدعوة بالوحدة السورية تكتسب أبعاداً أوسع إلى الحقت به واتحد الفزارات المؤيدة لذلك في بيروت ودمشق وجبل عامل وطرابلس . فوجد المسيو دوجوفنل أن مصالح التجزئة التي أراد أن يعربها في سورية وأنزلت نائرة الداخل ، تجاوزت بمسألة المقاطعات التي أغفلت بيان ، فقامت قوة رجل واحد تطالب بالانفصال عنه والانحياز في سورية « الوطن الأم » فأنشئ المفوض السامي الانتخابات في الداخل ، وحسن على تجنب التعرض للحدود الذي يثير العدوات ويجعل الاتفاق مستحيلاً ، وبقيت في وجه الوحدة الحقيقية التي تقوم بتوثيق علاقات الوحدة واصطناعاً .

وأذاع « كليمسان » المسيو كايلا بلاياً على الوطنيين ذكر منه أنه لا يجوز للمرء أن يكون في القيام بحمل الدولة العامة أن يترحموا على بساط الدفقة والحد من سلطة أركان الدولة التي يجب عليهم أن يكونوا في خدمة الذين يخدمونها ، فإذا كانت أركانهم لا تنفي مد واجاباتهم منهم أن يزيلوا هذا الدمار بالاستعانة من وظائفهم أو تنفذ في حقه عقوبات تأديبية .

ولا شك أن إخفاق الميسور دوجوفيل في تأليف حكومة ترضى عنها البلاد يرجع إلى أن السياسة الفرنسية كانت لا تزال متمسكة بأساليب التفرقة ومحاربة الوحدة والاستئثار بالحكم . وإذا مالت إلى تغيير ما أحدثته الثورة من أثر ، فلم يكن هذا التغيير أساسياً جوهرياً ولكن شكلياً ظاهراً .

وقد حاول الميسور دوجوفيل الاتصال بالعناصر الوطنية فوجد فيها إغراضاً ولم يستطع الشبح ناج الدين قاضي دمشق تلبية طلبه . لأن بعض العناصر الوطنية كانت تشرف على بؤسهم . فرأى بعض الوسطاء أن يسعوا ليكون الداماد أحمد نامي الشركسي ، رئيساً للحكومة السورية ، ويوحون إليه أن أنه قد يكون يوماً ما صاحب عرش في هذه البلاد . وبينما كانت تجري المفاوضات التي يشترك اللبنانيون أحياناً في التمهيد لها ، مثل الأستاذ اميل أده وسواه ، كانت الجنود الفرنسية تزحف نحو السويداء للمرة الثانية فاحتلتها في ٢٥ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٦ . وفي اليوم التالي ٢٦ أصدر الميسور دوجوفيل قرار عين فيه الداماد أحمد نامي بلك رئيساً لدولة سورية إلى أن يلتمس البرلمان المنتخب قانوناً ويعين بنفسه رئيس الدولة .

وفي ٣٠ نيسان (إبريل) قدم الميسور دوجوفيل والداماد أحمد نامي دمشق ، وأخذوا يسعيان لتأليف وزارة . فلقياً مقاومة شديدة . وأبى كثير من الوطنيين التعاون مع الرئيس الذي اختاره الفرنسيون ، ومع ذلك فقد أمكن تأليف وزارة متولفة في ٤ أيار (مايو) سنة ١٩٢٦ تضم بعض العناصر الوطنية .

قامت هذه الحكومة على أساس برنامج قومي ينص على السعي لدعوة جمعية تأسيسية ومن دستور على قاعدة السيادة . وتحويل الانتداب إلى معاهدة لمدة

== وأرسل السيد عمر الداموق الثالث في مجلس لبنان الشمالي برفقة إلى سكرتير جمعية الأمم قال فيها :

إن عريقاً من نواب بيروت وطرانس وصيدا والقاع قد كونهم ألبية عديدة إلا أنهم يتلون أكثرية للسكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية وقد قدموا أثناء المناقشة في الدستور اللبناني اقتراحاً استجوابية على ضم الأراضي التي تنقلتها إلى لبنان دون أن يؤخذ رأي أهلها قبل ذلك الصم ، فهم يعتقدون أن تضاف هذه الأراضي دولة مستقلة لإثارة مراعاة بالحداد لا مركزى مع لبنان القديم وسورية .

من الاحتلال حتى الحلال ٤٩

ثلاثين سنة ، وتحقيق الوحدة السورية ، وتوحيد النظام القضائي ، وتأليف جيش وطني ، واشتراك سورية في عصبة الأمم والتشيل الخارجي ، والنظر في إصلاح النظام النقدي ، والعفو العام ، وإلغاء الغرامات ، والسعي للتعويض على منكوبي الثورة .

وقد أشار المسود وجوفل في كتاب إلى الداماد إلى قواعد البرنامج الثلاث : المعاهدة ووضع الدستور وتحقيق المطالب السورية ، في شأن الوحدة ، فأبدى موافقة على الأمرين الأولين ، وأجاب على الأمر الثالث بكلمات كثيرة غامضة ، مؤداها . أن الاتفاق في شأنها يجب أن يتم بينكم وبين إخوانكم الذين ولدوا وإياكم على أرض واحدة لا بينكم وبين فرنسا .

أما إعطاء المفوض السامي بأن الوحدة أمر يجب أن يصنعه السوريون أنفسهم فهو مكابرة ومغالطة . لأن الفرنسيين هم الذين صنعوا التجزئة ودعوا لها . ويكفي أن رجلا مثل ارستيد بريان يقول إنه ليس في سورية أمة ولكن عشرة شعوب : وقد كرر كثير من ساسة الفرنسيين هذا الادعاء .

ولم يلبث الوطنيون الذين اشتركوا في الحكومة ، وهم المائة : فارس الحوري ولطفي الحفار وحسن البرازي ، أن اختلفوا مع الفرنسيين ، بسبب ما فعلوه في حي الميدان الذي توالى عليه التكتبات خلال ثلاثة أشهر ، وإعلان الدستور اللبناني في ٢٦ أيار (مايو) الذي نص على سلامة الأراضي اللبنانية وعدم التنازل عن أي شيء منها ، وهو مخالف لبرنامج الذي وضعته الحكومة ، واشتركوا في الحكم على أساسه .

وقد أدى هذا الخلاف إلى حل الوزارة واعتقال الوزراء الوطنيين ونفيهم إلى الجزيرة . وجدير بالذكر أن اشتراك هؤلاء الوزراء مع الداماد لم يقابل بارتياح كثير . فأصبحوا في الحقيقة بين نارين : نار الاشتقادات الشديدة في داخل سورية وخارجها ، ونار السياسة الفرنسية التي تحرق كل من دنا منها . وانقوا أذى كثيراً في مواضع الاعتقال وإقليمها الشديد المضني ، وقد غامروا بأشخاصهم كما قالوا في مقدمة برنامجهم الألف الذكر .

وبعد اعتقال الوزراء السوريين وإعلان الدستور اللبناني برح المسيو دوجوفيل بيروت في ٢٨ أيار (مايو) إلى فرنسا ، وقد ضعف جانب الثورة وإن ظلت مستمرة إلى ربيع سنة ١٩٢٧ ، حيث استلم فريق من زعماء الدروز بعد أن نفدت الوسائل ، وظهر من تعاون الإنكليز والفرنسيين ما قضى على كل رجاء ، وظل سلطان الأرض مهاجراً نازحاً في أطراف البادية (قريات الملح) يحمل في قلبه مبادئ الثورة التي أعلنها وقادها ، ولم يعد إلى البلاد ، هو ومن معه من بقايا السيوف وأنضاء الجهاد ، إلا في سنة ١٩٢٧ .

وجملة القول إن موقف المسيو دوجوفيل لم يكن متناسباً مع الآمال التي عقدت عليه ، ولكنه ظل إلى ساعة استقالته لا ينجح عن الدخول في مفاوضات مع مثلي السوريين لنسوية القضية ، فكانه رجل وقع في تناقض مع نفسه ، فكان يعمل الشيء وضده ، ومع ذلك فإن السوريين الذين اتصلوا به وحاولوا أن يعاقدوه ، أبقى في أنفسهم أثراً حسناً لم تبعه أسامته الأخرى .

ولعل منشأ هذا الشعور ، أن المسيو دوجوفيل عاد فالتصل بالوفد السوري ، في أثناء حضوره لجنة الانتداب في جنيف ، حيث كان يلتمس الاعتذار لحصة بلاده الخرقاء في سورية ، واجتمع مع أعضائه فذهبوا إلى باريس ، واشتركوا بمفاوضات وإياه لم تجد نفعا ، لأن وزارة جديدة برئاسة بوانكاره تسلمت مقاليد الحكم ، ولم توافق على دعوة المسيو دوجوفيل للاتفاق والتفاهم ، فقدم استقالته أو حمل عليها ، وعلى كل حال فإن هذا العمل يعتبر محمداً له .

وقد نجح دعاة الاستعمار في تكب خصة التفاهم ، والمير بما سموه بالحزم لإعادة السلم ورفع الثورة ، ونشرت المفوضية الفرنسية تكذيباً لأخبار المفاوضات ، فرد عليها الوفد السوري ، في ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٦ ، ببلاغ قال فيه :

إن هذا التكذيب لا يقوى سمعة الساطعة المثار إليها في تحرى الصحة والصدق . . . وإذا كانت المفاوضات التي استمرت عدة جلسات لم تسفر عن اتفاق نهائي ، فلم يكن الوفد السوري هو المسؤول عن هذه الحالة ، بل إن وقوف المفاوضات إنما نشأ عن اختلاف آراء ذوي الحق والعقد من الفرنسيين أنفسهم .

وأشفع الوفد هذا التكذيب بتكذيب آخر ، وهو أنه لا أثر من الصحة لما ذكرته بعض الجرائد الباريسية من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض ، أو بين الوفد وجلالة الملك فيصل الذي لم يتدخل في هذه المفاوضات ، وأنه لائحة أيضاً لوضع مسألة العرش السوري موضع المناقشة ، إذ كان تعيين شكل الحكومة المستقبل منذ اليوم أمراً متبرراً ، وهو على كل حال منوط بإرادة الأمة السورية ، التي بالبداية لا تبحث فيه قبل الحصول على تمام استقلالها . وكان الملك فيصل قد اتفق مع زعماء الوطنيين ليعلم على صلة بالمفاوضات التي يقوم بها وفد سوري في باريس ، وقد أخذ جلالة نسخة من الميثاق القومي الذي جمع مبادئ وطنية عامة ، لتجرى المفاوضات على أساسه . وقد تقرر أن يكون الوفد مؤلفاً من السادة : ميشيل لطف الله وشكيب أرسلان وإحسان الجابري وسعيد حيدر ونجيب شقير .

(هـ) عصبة الأمم والثورة السورية

لم تعمل عصبة الأمم عملاً يذكر في تخفيف وطأة الحكم الفرنسي ، وكانت لجنة الانتداب تسكاد تقتصر في أعمالها على مناقشات فلسفية وحقوقية لدى مطالعة تقارير الحكومة المستبدية .

غير أن أحداث الثورة تجاوزت بها أرجاء الأرض بحيث لم يعد في استطاعة عصبة الأمم ولجنتها المختصة أن تصم آذانها عما يقع وينجرى ، ولذلك قررت أن تعقد في رومة في ١٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ اجتماعاً استثنائياً لدرس تقارير الحكومة الفرنسية .

كان يرأس هذه اللجنة المركزية دودولي الابناتي ويشير في محادثاته إلى مغزى عقد هذا الاجتماع في رومة ، ويلمح إلى ما في ذلك من الفوائد ، وكانت حينئذ إيطاليا الفاشستية تقوم بدعوتها في البحر المتوسط ، وتطالب بالميراث الروماني وتنافس الدول التي سبقها بالاستعمار وحرمتها من الأرجاء التي تمد بأطرافها إليها ^(١) .

(١) أوسات القعدة النبوية في ١ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ بفرمان حاكم بلاد الشام والمندبات ، ذكرت فيه ما أفشى إليه نظام الانتداب لدى فائقة الحكومة الفرنسية من مكائد وكوارث .

وفي الحق إن هذا الاجتماع كان من أهم الاجتماعات التي عقدتها اللجنة . فقد نوقشت فيه أعمال فرنسا أكثر من قبل . لأن كثيراً من أعضاء اللجنة أصبحوا يرددون أنه لا يمكن أن تحكم سورية في ما بعد على هذا المنوال ، ولا بد من تغيير جوهرى . وقد فحمت الصحف الإيطالية بحالا واسماً لمطالب السوريين وشكاواهم ومذكراتهم التي أنقلت كأهل الفرنسيين ، حتى أن ملك إيطاليا نفسه . أظهر اهتمامه لدى مقابلة أعضاء لجنة الانتداب بما كان يحدث في سورية وسأل الميسور روبر دوكة عن إطلاق القتابل على دمشق .

وكان يجد الوفد السورى فى المؤتمرات الصحفية التي يعقدها كل تأييد وعطف ، أما الميسور دوكة المندوب الفرنسى فقد كان الصحفيون الإيطاليون يناقشونه ويجادلونه ، حتى أنه أشار ذات مرة إلى ما تصنعه إيطاليا في طرابلس الغرب . فأجابه أحد الصحفيين أن إيطاليا ذات سيادة في طرابلس الغرب ، وفرنسا ليست ذات سيادة في سورية . وهي تقوم بتهمة محددة موقفة .

وقد اشتركت في أعمال الوفد السورى ، الذى كان مؤلفاً من الأمير شبيب أرسلان والسيد إحسان الجابرى . وحملت إليه بيانات مفصلة وعرائض رسمية واحتجاجات متعددة وتقارير كثيرة عن الوقائع والفضائع التي كانت سورية مضى ومرآحاً لها في أيام الثورة ، وبياناً إضافياً عن المفاوضات التي جرت مع الميسور درجوفال في باريس ومصر وبيروت^(١) .

== وقد استقبلت هذه الوثائق على بيان مفصل عن وضع دمشق ومن مصدر شبه رسمى وهو رضى فدميا * منصور حماد * إلى نفوس السامى عن الحوادث الدامية التي وقعت في تلك المدينة ، واستفانة لأمم مقام الربداني احتجاجاً على تدبير مضايك . واستمالة رئيس الدولة السورية التي أيد فيها المطالب الوطنية .

وكان يريد في قيمة هذه المذكرات مدورها عن رجال ذوى صفة رسمية من أنصار الانتداب ومقدمة إلى مثال مرسة .

وفد أضيف إليها تقارير عن وقائع دمشق وحماه ووادى النيم وسلسلة الفضائع التي ارتكبتها الحزب العربيون ، واحتجاج قدمته سيدات حماد إلى نفوس السامى نفسه .

(١) نصرت اللجنة التنفيذية بؤمة العربية في أول سنة ١٩٢٦ ، كما نشرت جملة الأمم كتاباً يتضمن هذه التقارير والمذكرات التي أنصت بها مع عصر الانحياز لدى ذلك من ١٦ فبراير (شباط) إلى ٦ مارس (آذار) سنة ١٩٢٦ ، ويبلغ في ٢٠٨ من الصفحات بالقص الكبير .

وأرسل الميسو دوجوفل من ناحيته تقريراً عن الثورة ، قال في التبعة على الدروز والسوريين ، ودافع عن عمل الفرنسيين وأشار إلى أن الثوار لا يلقون سلاحهم بدون إظهار القوة العسكرية ، وستختار القيادة الوقت الملائم للعمل . واتهم حزب الشعب والوطنيين في مصر بأمور ليس فيها جد . وادعى أن هناك أناساً يطمعون في إحراز عرش في سورية ، ولام السوريين لأنهم أضربوا عن الاشتراك في الانتخابات . واتهم سلطان الأطرش بأنه يسعى للانفصال .

وما كاد يصل هذا التقرير إلى لجنة الانتخابات حتى تلقت رد الوفد السوري على ما فيه من مزاعم بعيدة عن تحرى الحقائق ، فذكرنا أن الاحتلال هو الذي قضى على يسر البلاد ورخائها ، وأنه من الأمور البديهية أن تؤيد الجالية السورية في مصر القضية الوطنية دون أن يكون هناك مطامع في عرش أو ما أشبه ذلك . بما كان يشط له الميسو دوجوفل نفسه . . . وجميع السوريين لا يرمون إلا إلى غرض واحد وهو استقلال بلادهم في ظل حكم ديمقراطي .

وذكر الرد الأسباب التي حملت السوريين على مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها . لما فيها من فساد الأساليب وسوء القصد الذي دل عليه إجراء الانتخاب في بعض الأرجاء السورية دون غيرها ، مما يؤدي إلى تمزيق وحدة البلاد أكثر من قبل .

وأنكر ما ادعاه من أن سلطان الأطرش يعمل للانفصال . وأن الأحقاد الدنيئة والسياسية مهيمنة على النفوس .

وفي يوم ٦ آذار (مارس) أعلنت اللجنة انتهاء اجتماعها ووضعت تقريراً مفصلاً ضمنته خلاصة وأقية مناقشتها . قدمته إلى مجلس جمعية الأمم في ٨ أيار (مايو) وختمته بالملاحظة الآتية :

« إن فرنسا تعلن أنها لا تتبع في سورية وليتان غاية ما سوى مساعدة الشعوب التي يعترف منذ الآن بسيادتها وجدارتها بأن تكون قادرة على ممارسة هذه السيادة بنفسها . فيجب أن يسلم بأن رفض التعاون في تنفيذ الانتداب لا يجعل حلول يوم تحرير البلاد تحريراً كاملاً بل يؤجله . فما يظهره السوريون

الوطنيون من نفاق صبر. يبدو في بعض الأحيان في شكل يدل على عدم الاكتراث بالانتداب أو على عداة له . يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودى . وتأمل اللجنة أن الجهود التي بذلتها بعض الأحزاب السورية حتى الآن لعرقة نجاح سياسة الدولة المنتدبة في البلاد وللمطعن في هذه السياسة في الخارج توقف بعد الآن على تعزيزها وتأييدها .

فن المهمل على الذين يعيشون في ظل تلك الإدارة أن يقدموا معاونتهم للدولة المنتدبة ليكون ذلك دليلاً على حسن نيتهم ورضائهم وفهم المقصد السامى منها . . .

ويجب أن تنجح جهودهم إلى تعجيل تحقيق تلك الغاية وتشجيعها ، فالإصرار على الثورة بعد الآن يجب أن لا نستكره الدولة المنتدبة وحدها ومعها جميعية الأمم ، بل جميع الذين في سورية ولبنان وفي الخارج ، الذين يريدون أن يروا السلام والرخاء والحرية تسود البلاد التي تمرقها اليوم الخصومة الدموية العقيمة . . . وقد أيد مجلس جمعية الأمم هذه الفقرات واستحسنها . مهما كانت بواعتث الثورة ومهما تسكن التبعات .

وفي اجتماع عقده اللجنة في ١٧ حزيران (يونيو) من السنة نفسها ، أدلى المسيو دوجوفيل ببيانات صريحة بصرح أن يقال إنها بيانات رجل غير مسؤول لا مسؤول . فوصف صحن بركات رئيس الدولة السابق الذي كتب له كتاب ثناء بعد استقامته ، بأنه كان يعمل في الدولة مدفوعاً بشعور رئيس عصاة قديم . فكان ذلك سبباً لإثارة معارضة تكاد تكون عامة . . . والفرنسيون هم الذين عيروه وناضلوا لأجله . وقال عن الوزراء الوطنيين بأنهم نظموا مؤامرة بالاتفاق مع العصابات . فلم يجد الداماد أحمد نامى بدا من طلب الإذن بإرسالهم إلى مكان إقامة إجبارية . وادعى أن النهب الذي جرى في حى الميدان هو من المساوىء المتأصلة . . . وكان الفرنسيين لا علاقة لهم بجميع ما سبق ذكره من الأعمال .

ويبدو للخطاير أن هذه العصبة التي وكل إليها تنفيذ أمانة الانتداب المقدسة، كل ما استطاعت أن تقول في أشد موقف دعيت لمعالجته، أن تنصح السوريين بالتعاون مع الدولة المنتدبة وفهم مقاصدها السامية، وكل ما جرى منذ سنة ١٩٢٠ إلى ذلك التاريخ ليس فيه إلا أن الوطنيين السوريين كانوا يرفضون التعاون. أما السياسة التي اتبعتها السلطة المنتدبة ونفذتها بحرص في حكم البلاد وتسليطها عليها وتجزئتها واستغلالها ومحاربة أبنائها، فلم تستحق منها أي توصية. وقد حاول ثلاثة من أعضاء اللجنة أن يعالخوا بإجراء تحقيق يستبينون به فعارضت الأكثرية، وأذيع في رومة في ٢٤ شباط (فبراير) أن المركز تيودلي رئيس لجنة الانتدابات قابل الوفد السوري للمرة الرابعة، فأبلغه الوفد برقيتين تلقاهما من القاهرة — بعد أن أعلنت السلطة الفرنسية النار والدمار في حي الميدان — تبسطان الحالة المزعجة في سورية، فتكلم الرئيس في جلسة ذلك اليوم وذكر أن جمعية الأمم لم تتدخل في توزيع الانتدابات، وليس في وسع اللجنة أن تحمل المطالب السورية، المتعلقة بإلغاء الانتداب أو تعديله، محلها من الاعتبار.

٣ - مرحلة جديدة بطيئة

(١) التبادل السياسي

دعا مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الوطنيين السوريين إلى السعي لتحقيق تعاون ودي بينهم وبين فرنسا، وأرسل كذلك تقرير اللجنة وتقرير المجلس إلى الحكومة الفرنسية لتتفضل بمنحهما ما يستحقان من اهتمام.

وقد استشهد الوفد السوري في مناشدته عصبة الأمم لدى اجتماعها السنوي العام بهذه المشورات والنصائح التي عمل بها، فلبث في باريس ٤٠ يوماً يبذل أقصى ما عنده من الجهود للوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين، ولكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح، واضطر إلى العودة إلى جنيف ليمسك لجمعية الأمم الجهود التي بذلها وفقاً للرغبة التي أعربت عنها.

وذكر الوفد أنه اجتمع مراراً عديدة بالمسيو دوجوفيل ، فأظهر هذه المرة من روح المسالمة ما لا يسع الوفد إلا أن يقرته بالحد والثناء ، وأنه حين أوشك الفريقان أن يصلا إلى اتفاق تام ، حدثت أمور غامضة لا يدلم فيها وكان من جرائها أن وقفت المفاوضات بغتة .

هذه الأمور الغامضة التي أشار إليها الوفد ، هي أن سياسة الاستعمار تبني مواصلة القتال حتى يخضع السوريون لحكم القوة . وتتصرف بخطتها كما تريد في منع ما تمنع ومنع ما تمنع .

وقد اختارت لهذا العمل موظفاً من كبار موظفي وزارة الخارجية له تجارب سابقة في تونس ومراكش والريف ، وارتباط بالوزارة ، فبقى أوامرها وتقاليدها نصب عينه . ولا يقضى من نفسه أمراً إلا من حيث التفاصيل . وكان تعيينه شبه مفاجأة . وعلى كل حال فإنه خرج على قاعدة اختيار القادة والسياسيين إلى الدبلوماسية المسلكيين .

هذا هو المسيو بونزو ، الذي كان أطول المفوضين عهداً ، والذي عرف بالصمت ، وهو من أكثر الناس تحفظاً . كان يأتي إلى سورية كما يقول لبعض الأمور مع الوظيفيين . ويعود بعد ستة أشهر إلى فرنسا ليعالج الأمور مع وزارة الخارجية ، التي كان يصفها لنا بأنها ليست رجعية ولكنها محافظة ، فيقضى سلكه في رحلة الشتاء والصيف . ولم يكن مستعجلاً في شيء .

جرى تعيينه في ١٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٦ . فوصل إلى سورية في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) . وقد بدأ يدرس الأمور في فرنسا ، وأتم بعض الدرس في سورية ، وهو شديد الخذر ، متحفظ في علاقاته ، متحفظ في رسائله . فتلقته الوفود السورية في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) بالمقالب الوطنية التي أصبحت مألوفة معروفة . من دعوة جمعية تأسيسية واستبدال معاهدة بالانتداب ، وتحقيق الوحدة السورية . وتوحيد النظام القضائي ، واحترام السيادة القومية ، والاشتراك في عصبة الأمم وتمثيل الخارجي ، وإعلان العفو العام والتعويض على المنكوبين .

وقد برح سورية في أوائل شباط (فبراير) متوجهاً إلى فرنسا ثم إلى

جنييف . وعاد إليها في أواسط شهر حزيران (يونيو) . وقد أوضحت السياسة الفرنسية في مذكرة نشرت في شباط (فبراير) سنة ١٩٢٧ . وفي بيان نشره المفوض السامي في ٢٦ تموز (يوليو) من السنة نفسها .

وكانت المذكرة تحتوى على برنامج يشمل الحد الأدنى للطالب الوطنية — كما قالت — فيدعو إلى التهادن السياسى . ويقوم على أساس تنفيذ الانتداب بإخلاص وولاء . كما تصوره مؤتمر السلام . وحددته جمعية الأمم . والاتفاق بين الجيران في مسألة الحدود الجغرافية . وإذا تعذر الاتفاق فيحال الأمر إلى التحكيم . والاحتفاظ بالاستقلال الإدارى للقاطعات . والسير نحو الوحدة الوطنية بإنشاء نظام حكومى دستورى يتوافق فكرة السواد الأعظم من المواطنين ويقبلونه عن طيبة خاطر . وتخفيض عدد الموظفين بحيث يصبحون مستشارين . وإنشاء « متلوعة » وطنية . يديرها ضباط فرنسيون . ويعهد إليها بصون النظام فى الداخل ومراقبة الحدود .

أما الشئون الخارجية فهي من خصائص الانتداب . ومع ذلك فإن فرنسا لا ترى مانعاً من وجود موظفين يعملون مع ممثلى الدولة المنتدبة . للدفاع عن مصالح اخوانهم المقيمين فى الخارج رمزاً للسيادة الوطنية .

هذا هو برنامج وسط معتدل — نقول المذكرة — يظهر أن قبوله هو الطريقة الوحيدة المفيدة لتهيئة وسائل الاستقلال القومى الذى يتأبى تحقيقه رغائب جميع الفرنسيين والسوريين على السواء .

وأما البيان الرسمى فقد جاء مفصلاً للمذكرة فى بعض وجوهها . ومضيفاً إليها بعض الإيضاح فى وجوه أخرى . فقد بحث عن أوصاف الانتداب والعناية بالأقليات . والدستور — الذى سيكون من وضع الذين همهم الأمر — وتنظيم الحكومات المحلية بمشورة الدولة المنتدبة ومساعدتها . وأشار إلى عودة النظام والأمن واهتمام الدولة المنتدبة بالمحافظة عليهما . واعداد العدة اللازمة لهما . ثم تكلم عن التقدم الاقتصادى واحتمالاته واهتمام الأسواق الفرنسية به . وعن إدارة المصالح المشتركة برعاية الدولة المنتدبة .

وأشمار في الحثام إلى أن عدم الصبر لا يعجل في الحل المرغوب وأن العنف يقوض أعدل الآمال . . . وأن المبدأ الحر الذي تمشي عليه الجمهورية الفرنسية لا يبع أحداً أن يرتاب فيه . . . وأن الدولة المنتدبة التي عهد إليها بمساعدة سورية ولبنان كدولتين مستقلتين ، لا تتخلف عن القيام بواجباتها في سبيل الرقي التدريجي وفي جعل حقوق الجميع مصنونة ومحترمة .

وسواء آكانت المذكرة أم البيان . فإنهما عنوان السياسة الفرنسية التي لم تتغير في أساسها منذ بدء الاحتلال . ولم تحدث فيها الثورة إلا تعديلاً ظاهرياً لا يتعدى الأسلوب في الغالب . ولذلك تلقاهما الوطنيون في خارج البلاد وداخلها بعدم الارتياح .

وقد جاء في رد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني :

إن الحصة التي أعلنتها الحكومة الفرنسية تمسكها بها مناقضة تماماً لسياسة الوطنيين . وأنه لا يبع للجنة بعد الموقف الودي الذي وقفته في السابق . سوى العودة إلى خطة المعارضة ودعوة السوريين في داخل البلاد وخارجها إلى استئناف الجهاد لتحقيق آمالهم وأمانهم المشروعة .

وفي ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٧ عقد مؤتمر وطني في بيروت برئاسة السيد هاشم الأتاسي . فنشر بياناً أبلغه المفوض السامي . وناقش فيه المواد الغامضة في بلاغه . وأكد مطالب البلاد التي قدمتها وفودها في الداخل ومثلوها في الخارج . وكان هذا المؤتمر بدء حركة جديدة .

وقد جرى بين المفوض السامي وبين الرئيس هاشم الأتاسي والزعيم إبراهيم هنانو محادثات لم تقترب من نتيجة . واشتدت الخلة على حكم الداماد أحمد نامي الذي عينه دوجوفيل . وأثنى عليه في لجنة الاتخابات ، على حين كان يرى فيه السوريون رجلاً غريباً . يحكم بأمر الفرنسيين . وقد جرت في عهده أحداث مشهورة من قتل وتخريب ونفي ومجن . فلم يحرك ساكناً ولم ينطق بكلمة .

ولما بلغ الأمر مداه . وقضى الميسو بونسو ثمانية عشر شهراً على طريقته

الاضطراب والاختلافات . أو عن جهل الحقائق السياسية . وذكر في الختام أن فرنسا تضع ثقها في الحكومة المؤقتة التي أخذت على عاتقها مهمة محدودة هي إدارة الشؤون العامة .

وأذاع المفوض السامي بلاغا في شأن العفو ، بعد أن مد السلام رواقه وساد الهدوء النفوس . ولكنه جعله مقيدا بحيث استثنى منه كبار الزعماء والقادة والسياسيين . وألغى أحكام الإقامة الإلزامية الصادرة في شأن السادة فارس الخوري وحسن البرازي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري ورفاقهم .

ويبين من مطالعة بيان المفوض السامي ومن قرار العفو المقيد المحدود ، أنه ليس في الحطة الجديدة خروج عن الأساليب المتبعة ، فشروط الانتخاب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية . ومنع فريق كبير من رجال البلاد من العودة والاشتراك في الانتخاب . كل ذلك يدل على أن أسباب الخلاف بين الفرنسيين والجمهورية التأسيسية قد أعلن عنها قبل اجتماعها ، وهي اختلافات جوهرية تتعلق بالمطالب القومية الأساسية .

ومع ذلك فقد أعلن الوطنيون في ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٩٢٨ عزيمتهم على مواجهة المستقبل ، برغم ما في الموقف من غموض وإيهام لا يأنلغان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما المفوض السامي في بيانه . وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست في حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات . ولا على الثقة بالقانون الذي تجري بمقتضاه .

وأذاعت اللجنة التنفيذية لمؤتمر السوري الفلسطيني بياناً بمناسبة الانتخابات ، أعلنت فيه أنها لا تعيد عن خصتها لتحقيق استقلال البلاد الشام بحدودها الطبيعية . ومع ذلك فإنها ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم في مصيرهم وفي نظام الحكم الذي يختارونه . وانتقدت قانون الانتخاب الذي نشر حينئذ ورأت فيه أداة تحول في مجموعها دون انتخاب الممثلين الكفاء . والذين يستطيعون القيام بمهمة التشريع الدستوري حق القيام ويمثلون رغائب الأمة ومرايى نهضتها تمثيلا حقيقيا .

وكانت اللجنة التنفيذية قد انقسمت على بعضها ، ففريق من الوطنيين الاستقلاليين نظروا بعطف إلى العمل الجديد الذي أخذه على عاتقه رجال أشرب قلوبهم حب الوطن ومصلحته العليا ، وقرروا خوض الغمرات السياسية الجديدة باسم الكتلة الوطنية ، التي تحمل أعباء النضال في البلاد ، وفريق آخر تأثر بعوامل مختلفة ، فتجهت للعناصر الجديدة والقديمة التي ظهرت في ميدان السياسة السورية وتكر لما تقوم به من المساعي والجهود .

وقد حاول زعماء الوطنيين في سورية أن يذروا أخطار هذا الخلاف الذي أخذ يزداد على الأيام تفاقماً بين الوطنيين خارج البلاد ، باستبعادهم عنه ، فضلاً عن العمل على إزالته ، في أوقات حرجية يمر بها الشعب السوري ، ويحتاج إلى اجتماع الكلمة واتحاد الغاية ، فما نجمت هذه الجهود ، وظل الخلاف قائماً دون أن تنقطع آثاره السيئة ، حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد نجح الوطنيون نجاحاً كبيراً في الانتخابات التي جرت في ٢٤ نيسان (أبريل) ، فأصبحوا مهيمنين على الجمعية التأسيسية ، وأطلق ذلك الفرنسيين قلقاً شديداً^(١) . وافتتحت الجمعية في ٩ حزيران (يونيو) ، وألقي فيها المشروع

(١) زار الميو ديفرند الرئيس الاشتراكي الحاكم الشهير - سورية في أثناء الانتداب وكان سيقاً على الميو بوسو ، وبعد انتهاء زيارته ، رجع إلى أوروبا فسانده المصليون الفرنسيون في مرسايها ، وأغلوا من ألبان إجراماً ما شهد في سورية من عمل جهود وحضارة .

وأرسلت إليه كتاباً وأما في باريس استعرب فيه صدور هذه التصريحات من رجل اشتراكي مثله ، بينما هي أجدر بأن تكون على لسان أحد الاستعماريين . وقت في هذا الكتاب لا بد أنه شاهد ألقاس الحراب والدمار في دمشق ، فإذا كان بعد صفا مدينة وحضارة ، فما هي البربرية إذن ؟

وما كنت أتوقع أني مصافي مع وجوع البريد ، من وزير خارجية ينجكاً جونا ينكر فيه ما عزته إليه الشعب والشركاية الشرقية وبعده من قولاني : الكرامة ، ويدكر لي به أن شعوره الحقوقي ، أشرف في جريرة ، الايديش دوتولور ، - سورية الكبرى ؟ وثقت سريرة معه ، وكتب عليها من اميل ديفرند ، وقد وصف زيارته إلى دمشق بموون ثلاثة أيام في دور الشام ، ذكر محاسن هذه البلاد التي يرحها وهو يثبات عليها مشدوهاً بجزالة ، وبعث عن لسانه التماسي وكيف تلقى الفرنسيون نجاح الوطنيين في الانتعاش ، ذلك النجاح الذي ألقى عودهم وأفس مضاجعهم .

السامي خطبة نوه فيها بالساعة الجلية التي سيكون لها أثر خالد في تاريخ سورية ،
إذ يجتمعون فيها لوضع دستور الدولة . أي تنظيم أسس الحكومة التي تأخذ
على نفسها إدارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الأمة .

ثم أشار إلى إجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة ، بعد أن يكون
المجلس قد أتم مهمته الدستورية ، وتشيد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم
متينة . وحذر من أن ينشأ وينمو في داخل المجلس حالة قد تذهب بشمرة
الجهود المشتركة .

وانتخبت الجمعية السيد هاشم الأتاسي رئيساً لها ، وأقبلت على عملها مهمة
وعزيمة . واختارت لجنة من أعضائها . تولى رئاستها إبراهيم هنائو ، وكان مقررها
فوزي الغزوي ، فوضعت مشروع دستور قررت تقديمه في ٧ آب (أغسطس)
إلى الهيئة العامة لمناقشته وإقراره .

وما كاد يوضع مشروع الدستور حتى بدأت الشائعات بأن هناك ما يدعو
إلى التخلي ، وما عثم أن كشف القبح عن صحة هذه الشائعات ، فظهر أن هناك
مواد لا ترضى عنها فرنسا وأن المفوض السامي يلتفت من باريس لأوامر وتعليمات ،
وتبين الأمر في بلاغه الذي تلاه باسمه السكرتير العام في الجمعية التأسيسية .
وقال فيه مامليخه : إنه وجب عليه أن ينبه الجمعية ، قبل أن تبدأ مناقشة مشروع
الدستور ، إلى ضرورة عدم البحث الآن في المسائل التي ليست من اختصاص
الجمعية وحدها ، لأنها تمس تنفيذ الانتداب الذي تعهدت فرنسا مسئولة عنه أمام
جمعية الأمم . ولا يمكن تغيير شيء في نصوص هذا الانتداب إلا بعد اتفاق سابق
ثم أشار إلى بعض أحكام المشروع التي تستدعي تحفظات خاصة لأن بعضها
يتخالف نصريجات العهد الدولية المعنية . وهي المواد ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٠ ،
١١٢ . كما أن المادة (٢) تخالف الاتفاقات الدولية وهي حالة قانونية واقعة لا يمكن
تعديلها بقرار يتخذه فريق واحد . وطلب فصل الأحكام المذكورة من صلب
الدستور قبل المناقشة ، إذ لا يع الحكومة الفرنسية أن تأذن بنشر وتنفيذ

من الاحتلال حتى الانسحاب ٦٣

دستور يحرمها الوسائل التي تساعد على القيام بالواجبات الدولية التي أخذتها على عاتقها^(١).

فرفض المجلس ذلك بما يقارب الاجماع . بعد أن تعاقب الخطباء في حماسة شديدة ، يدلون بحججهم . ويردون على ما ورد في البلاغ ، ولم يشذ إلا سبعة أعضاء أحدهم رئيس الحكومة الشيخ ناج الدين . الذي اضطر أن يغادر المجلس بعد أن تعرض لحملة عنيفة .

أما القرار الذي اتخذته المجلس ، فقد نص على أن طلي المواد الست الواردة في بيان المفوض السامي ورفعها من صلب الدستور يجعله أثراً لا قيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف مبدئياً به . وقد عاهد أعضاء الجمعية التأسيسية الأمة حين ترشيحهم أن يضعوا دستوراً كفيلاً بتحقيق استقلال البلاد وسيادتها ووحدتها ، وهم غير مرتبطين ولا ملزمين بسوى ذلك . وقد أقرروا في جلسة سابقة قبول مشروع الدستور بكامله . فلا يسلمهم الرجوع عن هذا القرار بخلاف أهم مواد الدستور وأركانها . ومع ذلك فالجمعية تقرر رغبتها الأكيدة في دوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلي فرنسا في سورية وتفوض مكتب الجمعية مواصلة العمل باسمها .

(١) المادة ٢ — البلاد السورية المنصبة من لدولة أممية واحدة سياسية لا تعزأ ولا عزة .
بكل تحركة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة .

المادة ٧٣ — لرئيس الجمهورية حق التفويض الخاص أما المفقود العام فلا يجب إلا بقانون
المادة ٧٤ — يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية ويزيرها أما المعاهدات في المعادى على شروط تتعلق بإقامة البلاد أو عازية لدولة أو معاهدات تجارية أو معاهدات التي لا يجوز منعها سنة فستة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ — يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء . ويجب لوزراء بناء على اقتراح رئيسهم وقبل استقالتهم ويستقبل الممثلين السياسيين ويمنح الموظفين المكسرين والقضاء ضمن حدود القانون ورأس المظلات الرسمية .

المادة ١١٠ — تطعم الجيش نقدي سيوفه يكون القانون خاص .

المادة ١١٣ — لرئيس الجمهورية أن يمنح بناء على اقتراح الوزراء الأحكام الترفعية في الأوامر التي تصدر فيها استعازات أو فلافق ويحدد أن يتم المجلس البراني بإعلان الأحكام فوراً وإذاعة .
يكن المجلس ختاماً فيدعى على وجه السرعة .

وأرسل رئيس الجمعية هذا القرار في ٩ آب (أغسطس) . إلى المفوض السامي . فأجابته في اليوم التالي بقرار أجل فيه اجتماع المجلس لمدة ثلاثة أشهر . ذاكراً أنه من الصعب أن توجد تسوية في مدة قريبة للمشكلات التي أثارها بعض النصوص .

وعلى أثر ذلك اتخذ المجلس قراراً . وكل فيه إلى مكتبه المتابعة على بذل المساعي لتحقيق أمان البلاد . وأعرب عن رغبته الصادقة في متابعة الجهود للوصول إلى اتفاق مرضى . مع الاحتفاظ بجميع حقوقه .

وكان تعطيل المجلس اعتباراً من ١١ آب (أغسطس) سبباً لمظاهرات واحتجاجات في سائر أنحاء البلاد . وقد عمد الوطنيون إلى الدعوة إلى الهدوء والسكون . برغم التحدي الظاهر الذي أثارته سلطات الأمن والجيش . واستولى على الناس شعور خيبة عظيم . بعد أن عقدوا آمالاً كبيرة على انتصار المبادئ الحرة وإجابة مطالب الأمة . التي أظهرت تلك الاستشارة الشعبية إرادتها بحلها وقوة . وبرهنت الجمعية التأسيسية . في أقوالها وأعمالها التي سجلها محاضرها ومقرراتها على صدق وطيبة وصدق عزيمة . فسارت خطة وسفناً مقرونة بالحكمة والسداد لتحقيق غايات الأمة . ولا يستطيع من يطالع كلمات خطاباتها بعد مضي خمسة وعشرين عاماً . إلا أن ينظر إليها باستحسان وتقدير وإعجاب . فلم تكن ولم تضعف ولم تتخاذل ولم تبطل . ولم تفرط ولم تتشدد ولم تتلصق . وعجز الفرنسيون أن يظفروا من ذلك البيان المرصود . بغير بضعة نواب حاولوا التأجيل والتسويق بزعماء رئيس الحكومة . الذي كان بينه وبين بعض أعضاء الجمعية روابط وصلات . رفعت من منبعه حتى وصل إلى منصة الحكم . وقد شاهدنا هذه الحالة المؤسفة توافق كثيراً من الأشخاص . فتضلهم سكرة الاقتدار وغرور السلطان عن محجة الصواب .

وقد برح الميسر بوندو سورية إلى فرنسا واتصل بحكومته . ثم أجلت الجمعية ثلاثة أشهر أخرى في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) . وعاد المفوض السامي إلى بيروت في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) . ودعا رئيس الجمعية التأسيسية

وسلّمه بعض المقترحات لمرضاها على مكتب الجمعية ولجنة الدستور^(١). فلم يتم الاتفاق عليها ولا على مقترحات معارضة قدمتها الجمعية التأسيسية. فأصدر المفوض السامي قراراً بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى، وأرسل إلى رئيسها كتاباً شرح فيه الأسباب التي حملته على ذلك، والتي ترجع إلى ما وصفه بالحق العام المحدد في الانتداب، وما توجبه حالة حقوقية ليس في مقدور الحكومة الفرنسية أن تغير فيها دون موافقة جمعية الأمم. وأشار إلى ما تقتضيه الحاجة من الجهود الساكنة الثابتة التي تسعى وراء منفذ للصعوبات الحالية. وإن التبصر وإنعام النظر لم ينضج الحلّ لهذه القضية الجوهرية، ولذلك أصبح انعقاد الجمعية غير مجد، كما أنه لا يمكن معرفة الساعة التي يستطيع فيها الوصول إلى نتيجة منتظرة، فاتخذ قراره بتأجيل الجمعية إلى مدة غير معينة.

وبعد مرور سنة على تعطيل الجمعية التأسيسية عقد الوطنيون في شهر آب (أغسطس) مؤتمراً في عين زحلثا أذاعوا على أثره بياناً أوضحوا فيه الأسباب التي حملتهم على رفض المادة الإضافية التي طلب إليهم قبولها بعد عودته. إذ أنها لا تقتصر على تعطيل المواد الست التي كانت وحدها موضع الخلاف، بل تتناول سائر أحكام الدستور وتحرم السلطات المحلية من حرية تنفيذه حرماناً تاماً، لافي خصائصه الخارجية فحسب بل في خصائصه الداخلية أيضاً، وتقضي ببقاء الإدارة

(١) أقرغت هذه المقترحات في المادة ١١٦ التي أضيفت إلى الدستور وهي :
ما من حكم من أحكام الدستور يمارس ولا يجوز أن يمارس التهمات التي تضمنها فرنسا على نفسها فيما يخص سيادية، لا سيما إذا كان منها متعلقاً بجمعية الأمم.
يطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالخاصة على النظام وعلى الأمن وبالموقع عن البلاد وبالمواد التي لها شأن بالملأى الخارجية.
لا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تفسر التهمات فرنسا الدولية فيما يخص سيادية في أثناء مدة هذه التهمات إلا ضمن الشروط التي تحدّد في اتفاق يقدّم بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية.
وعليه أن القوانين الصادرة عليها في مورد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التهمات لا يتناقض بها ولا تعسر وفقاً لهذا الدستور ولا تنفذ لهذا لاتفاق.
إن القرارات ذات الصلة التشريعية أو التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلا بعد الاتفاق بين الحكومتين.

في حالتها الحاضرة تماماً مع زيادة مجلس نيابي ليس لمقرراته صفة سوى التقى .
وجاء في هذا البيان :

« إن الأمة السورية لم تعد تطيق بقاء الحكم المطلق الذي من طبيعته ضياع المسؤولية وجعل الحكم في أيدي موظفين ضعفاء لا كفاءة لهم حتى يكونوا حجة على قصور السوريين وعجزهم عن الحكم ... ونحن نصرح بأن هذه الأمة لا تنظر بعين الرضى والقبول إلى أى دستور كان غير دستورها الذي قبله نوابها في ٧ آب (أغسطس) ، ولا إلى تعديل بطراً عليه بغير إرادتها . وهي تعتبر كل حكومة تقوم على غير أساس الدستور حكومة غير مشروعة ، ولا يكون الشعب السوري مسؤولاً عما تتخذه من قرارات وتوقعه من عقود وتمنحه من امتيازات ... »

كانت الجمعية التأسيسية نصت إلى ضمائر أعضائها فيما قامت به من أعمال ، ولا تغفل عما يدور في المخاوف الوطنية خارج سورية من مطالب وأمانى . فقد عقد اجتماع في القاهرة ، قرر فيه المجتمعون أن دستور سورية يجب أن يصرح بوحدة البلاد السورية واستقلالها وسلطانها القومى ، وأن تكون حكومتها ديمقراطية برلمانية جمهورية . ثانياً أن تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا بمعااهدة يبرمها البرلمان السوري وتبنى على قاعدة احترام استقلال البلاد وسيادتها ، وأن تنص هذه المعاهدة على قرب جلاء الجيش المحتل ، وأذاع سلطان الأطرش بياناً كذلك أيد فيه الوحدة السورية ، على أن يشترك فيها جبل الدروز .

وعقد مؤتمر في دمشق في ٢٣ حزيران (يونيو) حضره النخبة المختارة من بيروت وطرابلس وجبل عامل وعلبك ووادي التيم واللاذقية والبقاع وحصن الكراد فأعلنوا تأييد الكتلة الوطنية والميثاق القومى ، وطالبوا الجمعية التأسيسية بتحقيق وحدة البلاد السورية العامة وضم جبل الدروز وأراضى

العلويين والبلاد التي ألحقت ببلتان القديم ، والنص على ذلك في مادة خاصة من الدستور^(١) .

(ج) الدستور :

في أوائل آذار (مارس) سنة ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمراً في إحدى ضواحي دمشق ، وقرروا العمل على إيجاد حل للخروج من هذا المصمت ، الذي لازمه المفوض السامي بعد مضي وقت غير قصير على تعطيل الجمعية التأسيسية . وقابل رئيس هذه الجمعية السيد هاشم الأتاسي المفوض السامي مقابلة المبع له هذا خلافاً أنه سيبصر قريباً على خطة مستمدة من نفس السياسة الحرة التي ابتدأ بها .

أما هذه الخطة فقد كانت إعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المفوض السامي في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٣٠ وسماه القانون الأساسي للدولة المشمولة بالانتداب الفرنسي .

وقد قدمه بكتاب إلى المنيو بريان وزير الخارجية ، ذكر فيه هذه النصوص المنطبقة على أحكام المادة الأولى من صك الانتداب وهي تحدد الأسس الحقوقية المتعلقة بتنظيم البلدان ، التي يترتب على فرنسا العمل على تميمتها وإمدادها النصح والمساعدة في سبيل رقيها .

وقال أنه يمكن تعديل هذه النصوص برضى الدولة المنتدبة لمجازاة هذا الرقي أما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها ، أو بمعاهدات تعقد مع الدولة المنتدبة ، أو باتفاقات تعقد فيما بين الحكومات ذات الشأن تحت ظل الدولة المنتدبة .

ولم يكن هناك دستور واحد ، بل دساتير ونظم عديدة ، تتعلق بسورية

(١) قبل إنهاء الدستور وإعداده للتنفيذ ، أخذ رئيس الحكومة المؤقتة يرسم خطته ، وجميع من يستطيع جمع من الأصوات حوله ، ليضمن انتخابه لرئاسة الجمهورية ، أما الوطنيون الذين كانوا يسيطرون على الجمعية التأسيسية فقد كان معظمهم يود أن يكون هاشم الأتاسي رئيساً ، ولكن إبراهيم هنانو أبدى رغبته مصرّاً على أن يكون هو الرئيس فليتب رغبته ، وإن كان الأمر لم ينتهائياً فيه ، وكان يحث سابقاً لأوانه .

ولواء الإسكندرونة الذي يمتنع بوضع خاص ، وقانونان أساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز ، ونظام المصالح المشتركة .

ثم استعرض هذه الدساتير والنظم ، فذكر الدستور اللبناني الذي قرره المجلس التمثيلي في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ ، ثم عدل مرتين ؛ وبحث عن الدستور السوري فأوضح أنه في مجمله نسخة من النص الذي وضعت لجنة الإنشاء في الجمعية التأسيسية ، وأقرته الجمعية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ، وقد أدخلت فيه تعديلات نصت عليها المادة ١١٦ . التي أضيفت إلى الدستور لتعبر عن تحفظات الانتداب ، ريثما تعقد معاهدة يحدد فيها برضى الجمعية الأمم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للبادئ المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية .

وما عدا هذه التعديلات الأساسية فهناك تعديلات بسيطة أدخلت على النص الأصلي ، جرى في شأنها تبادل الرأي مع مكتب الجمعية ، وكان من المنتظر أن يقبل بها^(١) .

٥٥٥

لقد أقرت هذه المجموعة من الدساتير والنظم خطة التجزئة التي سارت عليها فرنسا وثبتها في نصوصها ، كما أنها بإضافة المادة ١١٦ إلى الدستور السوري عطلته في ميثاقه وفي معناه . وليست المعاهدة المنتظر عقدها إلا نصوصاً تحمل

(١) إذا استثنينا المادة ١١٦ المضافة ، وبعض التعديلات البسيطة لوضع مواد من الدستور الذي ندره الموضع السابق ، فإنه في جملة مضائق مشروع الجمعية التأسيسية . وهذا الدستور قائم على النظام البرلماني وأوصافه السمات التشريعية والتنفيذية التي تبدأ منه ، وما يتصل بذلك من حريات عامة وحكم نيابي جمهوري على أساس المجلس الواحد ومراقبة الصلحية في الانتخاب وأن يكون الإسلام دين رئيس الجمهورية . وبصورة عامة ، لهذا الدستور سمات النظام البرلماني وبحذوراته .

وقد اعتبرت المادة ١١٦ ملغاة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ ، وأعيد طبع الدستور خلواً منها ، وحيداً أقسم رئيس الجمهورية ونواب الأمة الذين انحدسوا عليها في الدستور . ثم أجرى تعديل فيما بعد لبعض المواد ، أهمها المادة ٦٨ التي كانت لا تحجر تجديد انتخاب رئيس الجمهورية إلا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته ، فألغى هذا العرط ، كما ألغى تجديد عدة الوزراء المنصوص عليه في المادة ٨٩ .

عمل هذه المادة وتنفيذ بحسب شروط الانتداب . لا معاهدة تعترف لسورية بحقوقها وسلطانها وسيادتها .

كان نشر الدستور بهذه الطريقة والصيغة باعاً للاستياء والاستنكار في جميع المدن السورية . وعند حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية في ١١ حزيران (يونيو) ، عقدت اجتماعات في دمشق وحلب ، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم وإلى المفوض السامي الذي كان في باريس ، على منع الجمعية التأسيسية من إتمام مهمتها ونجدة البلاد بأصدار قوانين مختلفة وتعطيل الدستور والسيادة القومية بالمادة ١١٦ .

وكانت هذه المناسبة وسيلة لدعوة السوريين في داخل البلاد وخارجها إلى الوفاق والوئام والاتحاد ، وتمجيدياً لعمل الجمعية التأسيسية ، التي دُعيت إلى قبول خطة الضم ، فقالت لا بل في هذا ، واستمر الضمونيون على إظهار غضبهم واستيائهم عند كل منوح فرصة . وتولى الرئيس الأناسي بعض المفاوضات لبحث مشروع معاهدة لم تقترن بنتيجة . وثابر المفوض السامي على خطته في التسوية والتأجيل ، ومتابعة رحلاته السنوية . إلى أن عاد في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣١ . فأصدر في ١٩ من هذا الشهر قراراً أنهى به عهد الحكومة المؤقتة ، التي دامت نحو أربع سنوات ، ودعا الأمة السورية إلى الاشتراك في انتخاب مجلس نيابي . وأصدر ثلاثة قرارات : أحدهما يتعلق بإنشاء مجلس استشاري يجتمع فيه حكام رؤساء الدولة السورية الذين تعاقبوا على الحكم ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس مجلس الاسكندرونة ورئيسا غرفتي التجارة في حلب ودمشق . وثانيهما قرار يحدث أسلوباً إدارياً مؤقتاً لتسيير أعمال الحكومة ، من وزراء عاملين مكلفين بالتوقيع ، وأمانة سر عامة (١) ، ومشاركة مندوب المفوض السامي في أعمال الدولة . واحتفظ المفوض السامي لنفسه في قرار آخر بصلاحيات رئيس الدولة المتعلقة بالانتخابات .

(١) عهد إلى السيد بديع الزويد أحد وزراء الحكومة المنحلة بالتوقيع على . يتعلق بأعمال رئاسة الحكومة ، والسيد توفيق الحياي بالأمانة العامة ، وهو من قدماء الموظفين الإداريين .

ولقد استمر هذا الوضع مدة ثيف عن ستة أشهر ، جرت في خلالها انتخابات واضطرابات وفلاقل . أما المجلس الاستشاري الذي افتتحه المفوض السامي بخطبة ضافية في ٧ كانون الأول (ديسمبر) حدد فيها مواعيد الانتخاب التي تفتتح في اليوم التالي ، ويكون في ٢٠ من الشهر انتخابات الدرجة الأولى ، وفي ٥ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٢ الانتخابات الحتامية .

وفي هذا اجتماع أشار أحد رؤساء الدولة السابقين ، الداماد أحمد نامي ، الذي لا تزال في نفسه مرارة حملة على الاستقالة ، إلى أنه كان يبغي أن يشترك في المجلس الاستشاري من يمثل الوطنيين الذين يعبرون عن آراء جمهور كبير في البلاد .

ولم يجتمع المجلس إلا هذه المرة .

٥٥

تذاكر الوطنيون في أمر الاشتراك في الانتخابات أو عدمه ، وعقدوا جلسات طويلة ، فكان منهم من يرى أن شروط الانتخابات الحرة غير متوفرة وأن قواعد الدستور التي دعوا إلى العمل بموجبها ليست صالحة ، ومع ذلك فقد قرروا الاشتراك في الانتخاب باعتبار أنه حق أساسي تمارسه الشعوب ، رغم ما يعترض ذلك من شكوك وشبهات في أوضاع الدولة القائمة والقوانين المتبعة ، وما يتبع ذلك من أحكام استثنائية ومغايرة لمطالب الأمة .

وقبل أن تحرى الانتخابات ، عمد الفرنسيون إلى إعداد قوائم انتخابية من الذين توسموا فيهم أن يكونوا أنصاراً لهم ، وأخذوا في بذل جهودهم لتأييد هذه القوائم ، ولبس بعض الحكام جلد الثمر . ومع ذلك فقد فشلوا في حمص فشلا ذريعاً ، حيث نجحت قائمة الرتبس الأناسي ، وقامت ثورة عنيفة في دمشق هوجمت فيها الدبابات والجند ودوائر الحكومة ومكاتب الاقتراع ، فسقط قتلى وجرحى كثيرون . فاضطر الفرنسيون إلى وقف الانتخابات بعد أن شهدوا تفاقم الخطر في الساعة الثانية بعد الظهر . وكان بعضهم يلقى التبعة على بعض ، ويتنصل من المسؤولية كما هي العادة غالباً في حالة الإخفاق .

ونشبت في حماة فتنة شديدة لم تقتصر على تعطيل الانتخاب كما جرى في دمشق ، بل أخذت صفة نضال طبقات وخصومات بقيت آثارها في النفوس مدة طويلة ، وجرى شبيه ذلك في دوما التي شملها وقف الانتخابات .

أما حلب ، وهي معقل عظيم من معاقل الوطنيين . فقد اتخذ ممثلو السلطة جميع الوسائل لإنجاح قائمتهم ، التي جمعوا فيها رئيس دولة سابق ، ورئيس البلدية ورئيس غرفة التجارة ، وغريباً آخر من رجال المال وأصحاب النفوذ . وحرصوا الطوائف غير الإسلامية على مقاومة المرشحين الوطنيين . واستعانوا بجميع وسائل العنف والاضطهاد للوقوف في وجوههم وعرقلة مساعيهم ، ومنع الشعب من الإعراب عن رأيه الصحيح . وحشدت السلطة قوات عسكرية كبيرة للإرهاب والفائز . ولم تحترم أبسط قواعد الانتخاب الحر ومراقبة سيره . فما كان من الوطنيين . الذين أقبلوا على هذا الانتخاب في ظروف مثل هذه الظروف غير الملائمة . إلا أن يخفوا المساحة ويعلنوا انسحابهم . ولكن السلطة أتمت عمل الانتخابات الأولى في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) واستأنفت الانتخابات الختامية في ٥ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٢ . والمدينة كأنها في حالة حرب . فجاءت النتيجة مضابقة لما يتقدر في مثل هذه الأحوال . ونال مرشحو السلطة ظفراً لا غبطة فيه ولا نفع .

لقد واصلت حلب احتجاجها . وظلت النفوس فيها متأثرة بما حدث . وكثرت الاعتداءات ، وسفكت الدماء . وعطلت المدينة أعمالها . ولجأت السلطة إلى نظام قمع الجرائم . الذي هو نوع من الحكم العرفي . وكان يمثلوها يستغربون دوام هيجان النفوس كل هذه المدة بعد انتهاء الانتخابات . ويتخذون جميع الوسائل لحماية النواب الذين أخرجوهم بالقوة . حتى إن رئيس القاعة السيد صبحي بركات تعرض وهو في أحد الفنادق في بيروت لمحاولة اغتيال ، قام بها أحد الشباب المتحمسين .

وجرت مساع كثيرة لإلغاء انتخابات حلب بعد تمامها . وقابل رئيس الكتلة هاشم الأتاسي المفوض السامي وبحث معه هذا الموضوع وما يتصل به

فإنكر أن يكون له حق التدخل في انتخابات قانونية في عرقه ، وأضاف إلى ذلك أن الوطنيين هم الذين تخلوا عن صناديق الاقتراع ، ولو أنهم عملوا كما عمل في دمشق وبرهنوا على العبث فيها لعطل الانتخابات في حلب كما عطلها في غيرها .

وتجاوز المفوض السامي في محادثته هذا الموضوع إلى إظهار استعداد الحسن لما قد يقوم به المجلس القادم من انتخاب رئيس الجمهورية ، هذا الاستعداد الذي لم يبرهن على أنه كان يريد تنفيذه أو كان في مقدوره تنفيذه ، بالنظر لما كان يحسبه من حساب الاتجاهات ووزارة الخارجية الفرنسية .

وما قاله المفوض السامي في شأن تغلّي الوطنيين عن انتخاب حلب وفصحهم المجال لخصومهم ، كان موضع مناقشة وبحث في انخاف الوطنية نفسها . فتساءل الكثيرون إذا كان المستطاع الاستمرار على الانتخاب في حلب برغم ما جرى في أثنائه من مضايقة للقوانين وعبث بحرية الناخبين . وإذا كان انسحاب الوطنيين من المعركة وهي في إبانها نتيجة لعدم الرغبة في الاشتراك في الانتخاب الذي كان يراه البعض ، وشعور القنوط واليأس من أن تسير المعركة الانتخابية سيراً طبيعياً ، فقد كان يحتمل أن يتصور الموقف في حلب كما تطور في دمشق وحماة لو صبر الوطنيون أكثر من ذلك في ساحة النضال .

وبعد أن تمت الانتخابات في معظم البلاد السورية ، صدر قرار بتعيين موعد الانتخاب في دمشق وحماة ودوما في ٢٠ آذار (مارس) للدرجة الأولى وه نيسان (أبريل) للانتخابات الحتامية .

وقد أراد الفرنسيون اجتناب اصطدام آخر . أما في حماة فالمرشحون الوطنيون لم يطرأ عليهم تعديل ، وأما مرشحا دوما اللذان كانا يتمتعان بتأييد السلطة ، فقد تبدأ استعداداً لموازرة الوطنيين ، وانتهى الأمر بانتخابهما . بقيت العاصمة فجرت في شأن مرشحها مفاوضات عديدة مع ممثلي الفرنسيين ، وكانت النتيجة أن اكتفى الوطنيون بترشيح ستة منهم وفصحوا لغيرهم المجال لترشيح ثلاثة . ففاز في الانتخابات جميع مرشحي الوطنيين ، ومن أرادوا موازرتهم أو التساهل في انتخابه .

ودعى البرلمان للاجتماع في ٧ حزيران (يونيو) لدورة استثنائية يوضع فيها الدستور موضع التنفيذ ، في برنامج محدد لانتخاب مكتب المجلس . وانتخاب رئيس الجمهورية ، وتصديق الانتخابات ، ثم تحديد محضات الرئيس وأعضاء المجلس .

(٥) الجمهورية الوضائية :

كانت الاتصالات مستمرة بعد نهاية الانتخابات بين بعض العناصر الوطنية وبين ممثلي السلطة الفرنسية في بيروت ودمشق ، بغية الوصول إلى اتفاق في شأن الرئاسة الثلاث . وكان الوطنيون أقلية في المجلس (١٧ من ٦٩) ولكنهم أغلبية في البلاد ، فكانوا يطالبون بنصيب من الحكم يتناسب مع ذلك . أما أغلبية المجلس الانتدابية فليس لها من قوة إلا ما تعدها به السلطة . وكان الفرنسيون يعملون على تحقيق خططهم عن طريق المجلس الذي سيطرهم على زهاء خمسين عضواً منه . ويحاولون استرضاء الوطنيين بالمداواة والمداخلة . ولما اجتمع المجلس في موعده المقرر كان مندوب المفوض السامي في دمشق على خلاف ، على ما يظهر ، مع معاونه في حلب ، فالأول مرشح للرئاسة وهو السيد حقي العظم والثاني مرشح آخر وهو السيد صبحي بركات . وكان السيد هاشم الأتاسي مرشح الوطنيين .

وبدأت المعركة الأولى في الترشيح لانتخابات المجلس ففاز صبحي بركات . واقتصرت الأصوات التي نالها السيد هاشم الأتاسي على النواب الوطنيين . ولم ينضم إليهم أحد ، على حين أنه كان ينتظر أن رجلاً مثل الرئيس الأتاسي ، يجمع حول اسمه أغلبية من الأصوات . ولكن الفرنسيين كانوا متوقعين من نوابهم في الشمال والجنوب ، فقد أخذوا عليهم الأيمان والعهود . وكان مندوب المفوض السامي يجلس في المكان المعد للحكومة أمام النواب يراقب حركاتهم وسكناتهم . ويوجه أعمال أنصار الفرنسيين منهم .

ولما جرى الترشيح لرئاسة الجمهورية ، وتنافس صبحي بركات وحقي العظم على إحرازها ، أخذت الجلسة تزداد اضطراباً وحماسة . فالتقى بعض الوطنيين خطباً

شديدة اللهجة ، ولاح في الجو احتمال انتخاب صبحى بركات ، فأجل المجلس إلى ١١ حزيران (يونيو) ليتخذ قراره في انتخاب الرئيس .

وكان الفرنسيون يعملون جاهدين على حماية أنصارهم من تأثير الرأي العام ومحيطونهم في الليل والنهار ، والناس ينظرون إليهم شزراً كأنهم خصوم تألبوا على مصاحبة البلاد . وساد دمشق في تلك الأيام حالة هيجان وقلق . وعقد الوطنيون اجتماعات كثيرة . وبلغوا الفرنسيين أنهم إذا أصرروا على التمسك بمرشحهم (حتى العظم وصبحى بركات) فلا بد للوطنيين من الانسحاب من المجلس والدعوة إلى معارضة عنيفة بجميع الوسائل .

فتذاكر الميونيخ مع مستشاريه في الليلة التي يليها اجتماع المجلس ، وظهرت بوادر أزمة شديدة وتضال لا تعرف تطوراتها . فأتجه رأيه إلى خطة وسطى ، يتجنب بها الأحداث والمشكلات . كما هو من أوجه السياسي . وخرج مندوبو بعد هزيع من التبلبيل يبحثون عن تدوية لإخراجها . فتم الاتفاق على انتخاب محمد علي العابد الذي أيد الوطنيون انتخابه لمجلس النواب ، رئيساً للجمهورية السورية . على أن يشكك العظم برئاسة مجلس الوزراء . تعويضاً لتخليه عن ترشيح نفسه للرئاسة . ويشترك معه بعض الوطنيون في الحكم . وجرى الانتخابات في حموة النهار فكانت الأصوات متفاربة بين محمد علي العابد وصبحى بركات ، ففاز الأول بستة وثلاثين صوتاً ، ونال الثاني اثنين وثلاثين صوتاً . وقد نفس الناس الصعداء لأنهم خرجوا من المأزق بهذه التسوية التي لا يصح أن يقال بأنها كانت المثلى . وهي كسائر الأعمال السياسية يحكم عليها بالنظر إلى الظروف التي جرت فيها .

وبعد عشرين سنة من هذا الحادث ، الذي اشتركت كثيراً في مفاوضاته ، رجعت أنامل إذا كان من الصواب الخروج من المأزق بهذه الطريقة ، وإذا لم يكن أقوم سبيلاً وأصدق عزيمة توجيه البلاد نحو النضال والمقاومة ، وما هي الفائدة التي جنتها الأمة من القبول بمثل تلك التسوية . وما هو الخير الذي قربته والشر الذي أبعدته ؟

أن استقرار الحوادث التي جرت بعد ١١ حزيران (يونيو) ١٩٣٢ يأتيها ببعض الجواب على هذه الأسئلة^(١).

كان الوطنيون أقلية في المجلس النيابي ، ف أخذوا يسيطرون على الأكتية بما لديهم من نواب أكثر كفاية للعمل ، وأعظم شأناً في الرأي العام . وزاد من مكاتهم وجود زملاء لهم في الحكم . وتغلغل الوطنيون في دوائر الدولة وتغلّبوا على عناصر الانتداب . ولكن فضالاً سرياً بدأ بينهم وبين الفرنسيين في العاصمة وفي الملحقات . إذ هم لا يريدون أن يتخلوا عن سلطاتهم وحكمهم ، ولا يقبلون إلا مشاركة ضئيلة . وأكبر مثال على ذلك أن الحكومة عينت رئيس بلدية لمخص ، رجلاً كان من أصدقاء الفرنسيين ، ثم غضبوا عليه لعدم رضهم ، فجاء مندوب المفوض السامي ، يمتج بصفة رسمية . ويأمع إلى أنه قد يلجأ إلى المادة ١١٦ - سيف ديموكليس - إذا تكرّر مثل ذلك .

غير أنه ما كانت تتألف الوزارة ويشارك فيها بعض الوطنيون ، حتى بدأت تكون معارضة وطنية شديدة لهذا التعاون . فأتجه فريق إلى تأليف حزب جديد ، وشنت حملة صريحة بعد أسابيع من الاشتراك في الحكم بمناسبة ذكرى يوم ميلادهم . ولما كان المجلس على أهبة الاجتماع في تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع الوطنيون وكادوا يقررون وجوب مقاطعة المجلس وما يقرب عليه من نيل الحكم ، حتى تتبين أسس المعاهدة التي يجب أن لا تقل عن المعاهدة العراقية

(١) كان المفوض السامي وصف الرؤساء الثلاثة بقوله كما روى في رئيس الجمهورية حينئذ : — أحدهم لا يقدم ولا يؤخر ، وثانيه إحدى العراب ، وثالثه ويمى به رئيس الجمهورية الوحيد الذي يجدر بالاعمال ، وهو أدى حمت على قلبه عملاً .
أما الوزارة التي تألفت فكانت وزارة مؤمنة ، اشترك فيها من الوطنيون جبل مردم بك ومنهز أرسلان .

وكان الفرنسيون في سورية يكتسبون في تقاريرهم لوزارة الخارجية لتسوية أعمالهم ، إن في الوضع الجديد الذي أقره الدستور ، أكثرية انتفاية في السلطة التشريعية ، أكثرية انتفاية في السلطة التنفيذية ، وقد كان يقول لنا غير ذلك السيوفيل مساعد السكرتير العام في القنصلية ، والسفير السكرتير العام لوزارة الخارجية بما بعد . إن رئيس الجمهورية منكم ، وأنتم يحيطون به . وسلم جنيرت يترس خدمواكم وبنى آثاركم ، ولديكم أربع وزارات . هذه هي الخيفة التي قبلنا بها لإرضاء جماهركم ، فانعمها إذا لم يكن فيها مرعاة لهم ؟

الانكليزية ، ، ولكن المساعي المبذولة جعلت الوزيرين الوطنيين وفريقا من إخواننا يعتقدون أن الاستمرار مدة أخرى على السياسة التي انتهجت سيساعد على تحقيق الأمان القومي فلذلك رأينا لزوم التريث (١) .

وكان المفوض السامي في أثناء رحلته إلى باريس قد سلمه المسيو هريو ، وكان رئيساً للوزارة ، كتاباً بخطه للبدء في مفاوضات المعاهدة ، وأذيع ذلك في دمشق بعد عودته ، مع الإشارة ، إلى السابقة العراقية ، . وهذا ما حمل الوطنيين على التريث وعدم الانسحاب ، ولكن الجو ما زال يندثر بالعاصفة .

جرت بعد ذلك مفاوضات حضرها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأعضاء الوزارة كما دعيت حضورها ، ومثل الجانب الفرنسي المفوض السامي والسكرتير العام ومساعدته ومندوبه في دمشق ، وتليت علينا الأسس ، واعدت الملاحق ، وكان الفرنسيون يريدون أن المعاهدة ستكون المفاوضة بها حرة ، والموافقة عليها حرة .

ومنذ الجلسة الأولى ، أظهر رئيس المجلس معارضة غير منتظرة ، أقرب إلى التعتن والتشنج ، بسبب ما كان في نفسه من الاقصاء عن رئاسة الجمهورية ، بعد أن أصبحت أقرب إليه من حين الوريث . فلم يدع إلى اجتماع آخر .

تذاكرنا في المبادئ ، وفي بعض الملاحق ، ولا سيما الملحق القضائي ، وكان رئيس الجمهورية يود التخلص من المحاكم التي تنظر في القضايا الأجنبية ، لأنه اتق منها بنفسه ما زاد في كرهه لها ، ولم نصل إلى غاية يحسن الوقوف عندها ، لأن المسيو بونسو لا يريد أن يتخلى عن خدمته بالسير الحين ، وإذا كان وضع الدستور وتنفيذه احتمال معه أكثر من أربع سنوات فإذا يحتاج إليه من الزمن وضع معاهدة وتنفيذها ؟

ولكن الوطنيين كانوا يستحثون رفاقهم على الانسحاب . وقد شعروا أن نصيب الوحدة قليل في هذه المفاوضات ، فعمدوا في حلب مؤتمراً في شباط (فبراير) سنة ١٩٣٣ وأصدروا بياناً في الثامن عشر منه أعلنوا فيه أن السوريين في الداخل والساحل يتسمكون بحق البلاد القائم على أساس الوحدة ، وأن كل

(١) بيان الرئيس هاشم الأتاسي في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢

معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على هذه الأسس لا تكون جديرة بالقبول .

وعلى هذا فلم يبق مجال للتفاوض فضلاً عن التعاقد . وفي شهر نيسان (ابريل) تداعى الوطنيون لعقد مؤتمر في دمشق . وكان الرأي الغالب وجوب الانقطاع عن التعاون في المجلس والحكومة ، لأن المحادثات التمهيدية بشأن المعاهدة المنوى عقدها بين سورية وفرنسا لن تخرج في مجموعها عن نطاق بيانات المفوض السامي الأخيرة في لجنة الانتداب . وهي لا تحتوي على أى اعتراف بالوحدة السورية ، التي قررت الكتلة الوطنية أن لا تدخل في مفاوضات إلا على أساس الاعتراف بتحقيقها ^(١) .

وقد فوض أمر إعلان ذلك واختيار الوقت المناسب إلى الرئيس هاشم الأتاسى والزعيم ابراهيم هنانو ، وكان موقفهما حاسماً في الموضوع ، فاستقال الوزيران الوطنيان ، وبقيت استقالاتهما لدى رئيس الجمهورية دون أن يقبلها بضعة عشر يوماً .

وجرت في أثناء ذلك محاولة لتبديل الوزارة وتسليم رئاستها إلى السيد جميل مردم بك ، الذى كان يتولى كبر المسؤولية في أعمال الحكومة ، ولكنها لم تنجح ، وحدثت مناقشة مع المفوض السامى في موضوع الاستقالة فقال ما معنى الاستقالة ؟ ان هى إلا تخلص مؤقت من العناء !

وانتهت هذه التجربة بإدخال عناصر جديدة من المعتدلين في الوزارة ، فانسجمت من حيث المقاصد والغايات في خدمة الانتداب . وافترقت من حيث المناهج والأساليب في خدمة الأشخاص .

(١) أشارت البيانات الفرنسية في لجنة الانتداب إلى تصور لدى ثم في سورية وإلى بدء المذاكرات في شأن المعاهدة المزمع عقدها .

٤ - السياسة الحازمة

(١) محاولة عقد معاهدة وإيقافها

خلف المسيو بونسو وراهه في سورية حكومة انتدائية بجميع أعضائها ، وجلسا اعتزله الوطنيون فأصبح كذلك انتدائيا ، ولكن رئيسه وبعض أصدقائه الذين قل عددهم ، أخذوا يمنحون نحو القيام بمهمة المعارضة ، وعقدت الحكومة عزمها على الاقتصاد في النفقات - متفقة مع الفرنسيين - بإخراج عدد من الموظفين - فيشئ أعضاؤها بهذه الوسيلة ما في قلوبهم من أحقاد وضغائن على بعض أولئك .

وكان المفوض السامي يشكو بعض العلة ، فذهب للاستشفاء والاستجمام ومذاكرة وزارة الخارجية في الوضع الجديد ، على عادته في رحلاته السنوية ، ولكن ما وصل إلى باريس ومكث فيها حيناً قليلاً حتى جاءت الأنباء في تموز بأنه نقل مقبلاً عاماً إلى مراكش ، وحل محله في سورية السفير المسيو دومارتل ولم يسر هذا النقل المسيو بونسو الذي كشف عن ذات نفسه على قلة تصرّجاته السياسية بقوله أن البرنامج الذي أخذ على عاتقه القيام به ، عندما عين في سورية - قبل سبع سنوات - كان يستلزم وقتاً أكثر للوصول إلى نهايته ، وقد أوضح ذلك حينئذ للمسيو برهان وزير الخارجية ، الذي وقع عليه اختياره لمعالجة المشكلة السورية .

أما خلفه ، فقد أذيع حينئذ أنه من أولى العزم والحزم ، يواجهه المواقف الصعبة بالحل الجريئة التي ليس فيها تردد ولا إحجام ، وكنت أتحدث مرة مع المسيو شوفيل ، مساعد السكرتير العام في المفوضية وصاحب الشأن الأول ، عن المفوض السامي الجديد ، فقلت له أي رجل هو بين الرجال ، فقال لي إنه نقيض المسيو بونسو ، وهكذا تجد وصفه الصحيح .

وفي الواقع أنه ما كاد يصل إلى سورية في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٤ حتى أجمع أمره على حل عقدة المعاهدة ، كما حل الإسكندر العقدة

المشورة ، بعرض مشروعاتها على الحكومة الانتدابية لتوقيعه ، وعلى المجلس النيابي لإجرائه ، وإطلاع السوريين عليه في الصحف ليأخذوا علماً بحجته . ولم يعر سمعاً للذين أبلغوه وأبلغوا مستشاريه أن أولئك الحكام قانعون بالانتداب لا يهمهم تبدله ، وأن مشروعه لا يحقق أماناً للبلاد فسيخفق حتى في المجلس الذي يعتمد على غالبية . ومضى في خطته ففاوض الحكومة في ليالي قصيرة معدودة ، وخرج بمعاهدة صداقة وتحالف وقعت في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) وأذيعت في التاسع عشر من الشهر المذكور ، وعقد المجلس جلسته بعد يومين .

لقد بحثت مقدمة هذه المعاهدة عن الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التي تبقى بين الدولتين لإنهاء الانتداب . وتحقيق جميع الشروط المؤدية لقبول سورية في عصبة الأمم . وأقرع الاتفاق في ثلاثة صكوك :
أولاً - معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً - بروتوكول (١) بشأن الاتفاقات الملحقه بالمعاهدات والتي توضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية في جمعية الأمم .

ثالثاً - بروتوكول (ب) بشأن البرامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيديّة لكي يؤمن بطريقة التعاقد وصين نطاق القانون الأساسي تطور المؤسسات الحاضرة لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلاً تدريجياً .

ولم يكذ يعلن نبأ مشروع المعاهدة وتنقله الأفواه حتى استولت على دمشق هزة عنيفة من القلق والغضب ، حذراً بما قد تحملها هذه المعاهدة في نصوصها من قيود وأغلال للبلاد السورية ، إذ أن الحكومة التي عقدتها ليس لها سابقة في الدفاع عن مصلحة الوطن . وزاد في بث الكره لها العدد العديدين الذين أخرجتهم من الموظفين لأشهر خلت . وكانت الشراة الأولى ، التي انتشر ضوؤها وحريقها في كل مكان ، استقالة سليم جنيرت قبل توقيع المعاهدة بيوم ، وهو الرجل الكاثوليكي التي صديق فرنسا من القدم ، الذي لم يستطع أن يوقع المعاهدة إلى

جانب أولئك الرفاق ، وغامرته شكوك كثيرة ، لم يجد أنضل من الاستقالة للخروج من مأزقها ، فاجدت الوسائل خله على استرداد استقالته^(١) .

وأخذت بعد ذلك تعقد اجتماعات سرية في أحياء دمشق ، وقام السيدات بعمل مجيد في تظاهرهن ومناشدتهن النواب الوطنيين على الاشتراك باجتماع المجلس بعد انسحابهم منه ، وعاد الوطنيون إلى المجلس وانفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة . واشترك معهم في الحلة رئيس المجلس ، فوضعوا عريضة بذلك وقعها الأكثرية المطلقة .

وفي أول جلسة عقدها المجلس ، في دورته العادية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أخذ وزير المالية بإلقاء خطبة . تؤيد المعاهدة وتذكر محاسنها وتطلب من المجلس إقرارها . فرد عليه النواب الوطنيون . وعارضه السيد لطفي الحفار ، ووقف السيد جميل مردم بك على منصة الخطابة وتلا العريضة الخاصة برد المعاهدة . التي وجدها النواب الموقعون مناقضة لرغائب الأمة ، وغير ضامنة لمصالح البلاد . وما ترمي إليه من وحدة وسيادة واستقلال . وبينما هو يقرأ العريضة حاول مندوب المفوض السامي إبلاغ رئيس المجلس بقرار المفوض السامي بتأجيل الاجتماع إلى الخامس والعشرين من الشهر المذكور . فحصلت بينه وبين السيد جميل مردم بك مشادة . وعطل الرئيس الجلسة بعد أن تليت أسماء معظم الموقعين .

وقد أراد الفرنسيون تلافياً الأمر ، فدعا المفوض السامي رئيس المجلس إلى مقابله . وطلب منه أن ينزع من ضبط الجلسة الجزء الخاص برفض المعاهدة بحجة أنه جرى بعد قرار التعطيل ، فأجاب باستحالة الرجوع عما جرى في جلسة علنية . وقامت المظاهرات في المدينة تندد بأعضاء الحكومة الذين وقعوا المعاهدة تنديداً شديداً ، فوجد المفوض السامي الطريقة الوحيدة أن

(١) من دواعي الأسف أن الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٣٦ لم تذكر له ذلك الموقف المحمود ، غير أن رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي استعاه به ذلك الاشتراك في وزارته وكاد يولي في الأزمنة الأخيرة رئاسة الوزارة .

يطلب إلى رئيس الجمهورية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) استرداد النص المودع إلى المجلس النيابي. قائلا في كتاب له : أن الحوادث التي جرت خلال يومى ٢٠ و ٢١ تولى بمجد ذاتها برهانا كافيا على قلة استعداد المجلس للاشتراك في مسؤوليات المعاهدة . وعلى محذورات وضع عبء المناقشة في نص له هذه الأهمية على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافى ممارسة الأحكام الدستورية والتقاليد النيابية .

ثم عطل بعد ذلك المجلس الذى بذل الفرنسيون جهوداً عظيمة لتشكون غايته الكبرى في جانبهم ، فلم يكن أسعد حظاً منهم في الجمعية التأسيسية . ولم يكن حزم دومارتيل وعزمه ، أجدى وأبقى من أساليب بونسو ومداوراته . وقد سلك الرجال مناجاً واحداً في تعطيل الأوصاف التي تقاوم الرغبات الفرنسية . وأصبح الحكم بواسطة المراسيم الاشتراكية التي يصدق عليها المفوض السامي . وانتهى أمر الدستور الذى ذهب السوف في وضعه . وقد احتج النواب على تأجيل المجلس واعتبروه لاغياً كما عدوا الحكومة ساقطة بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها . وجرت مناقشة حول ما حدث في الجلسة بين رئيس المجلس النيابي وبين مندوب المفوض السامي . وإذا كان منطبقاً على النظم والتقاليد ، فكتب رئيس المجلس إلى المندوب رسالة فصل فيها ما جرى ، وبين أن اجتماع مجلس النواب في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) كان على غاية من الهدوء ، ولا تفوقه في ذلك أية جلسة برلمانية في العام تبحث فيها مقدرات الأمة . وأن التحفيزات المدهشة التي أراد إبداءها على محضر الجلسة لا تقلل من قيمته المشروعة .

(ب) من القصص إلى المفاوضات :

أخذت الحكومة قسماً من الراحة بتعطيل الحياة النيابية . ولكن الاحتجاجات على بقائها في الحكم ظلت مستمرة . فكانت الوفود تتوالى على رئاسة الجمهورية تستنكر دوامها . وكانت الاجتماعات تعقد في المساكن الخاصة حيث تلقى الخطب بلهجة شديدة في الضعف بالحكام . وقد تمتع رئيس المجلس

النياي ، الذي أصبح يرافق الوطنيين في غدواتهم وروحلتهم ، بشعبية دامت فترة من الزمن بسبب مجاراته لإياهم في رفض المعاهدة .

أما المفوض السامي . فقد أخذ يعد العدة لتأليف وزارة جديدة ، وواصل أهتمامه بأمور إدارية واقتصادية بعد أن أخفق في محاولته السياسية . وشعرت الحكومة بأن أياها أصبحت معدومة ، وشاركها في القلق رئيس الجمهورية . لأن المرشح الجديد لرئاسة الوزارة الشيخ تاج الدين الحنّى لم يكن يبعث في نفسه ثقة ولا أرتياحاً .

وفي مساء ١٦ آذار (مارس) سنة ١٩٣٤ زار الشيخ تاج الدين رئيس الجمهورية . وكان يصحبه المسيو شوفيل ، السكرتير العام المساعد . والقائد كوله صديق الشيخ الخيم . ودخل هذا الضابط قصر الرئاسة وهو يمشي مرحاً . وانتهت هذه الزيارة التي كانت زيارة مجاملة . وذهب بعدها رئيس الجمهورية إلى قصر المفوضية حيث وقع مراسم الوزارة الجديدة على كره . بعد أن عارض معارضة شديدة في شخص أو شخصين . حتى أفهم من قبل المفوض السامي أنه يحشى أن تنقلب أزمة الوزارة إلى أزمة رئاسة . ونال بمقابل تسليمه بعض الترضية في أمور أخرى .

وكان تأليف الوزارة الجديدة يقتضى استقالة رئيس الوزارة السيد حقي المظم ، المعروف بصداقته للفرنسيين وسلس قياده في أيديهم . ولكن الأمر أصبح يتعلق الآن بشخصه . فبدأ تنعاً شديداً في تقديم استقالته . حتى أقنعه بعض أصدقائه . وخبثوا له رئاسة مجلس الشورى مع تخصصات وزير ومزاياه . فقبل حينئذ أن يستقيل .

وهكذا تم تأليف الوزارة التي أريد بها مقاومة الوطنيين ، فجمعت أشخاصاً أكثر خبرة ودرجة من الوزارة السابقة . التي بلغ غضب الرأى العام عليها غضباً شديداً . وكان ذلك في مصلحة الذين قبضوا على أزمة الحكم . غير أن الرأى العام الوطنى تلقى عودة الشيخ تاج الدين بكثير من الامتعاض . لما هو معروف عنه من اطماع غير محدودة وأساليب غير مرغوبة . ولا سيما بعد أن أقصى عن انتخابات سنة ١٩٣١ في حوادث دامية .

وقد عقد رئيس الوزارة الجديد نيته منذ البدء على إظهار قوته وإضعاف رئيس الجمهورية . وسافر وإياه في رحلة إلى حلب والمناطق الشمالية ، وذهب إلى الصلاة ، فتحدثاها الوطنيون بعنف وشدة . بعد أن أسمعنا في بعض المدن أثناء الرحلة هتافات الاستنكار والاحتجاج . فسبب ذلك اعتقالات كثيرة وقلقل عنيفة . وكان رئيس الجمهورية لا ينبغي اغتيابه بعد الإياب بما حدث ، وبراءه موجهاً إلى خصمه و منافسه رئيس مجلس الوزراء . وفي الواقع أن الأمر كان كذلك . وبدلاً من أن يستدل بهذه الأحداث على عجز الوزارة القوية عن مواجهة الأمور . فقد أخذ صديق الشيخ تاج القائد كوله . الذي كان يساعد المندوب ، بصور الأمور في تقاريره تصويراً يلائم رئيس مجلس الوزراء أكثر من أن يلائم رئيس الجمهورية . حتى كأنه هو المقصود بمظاهرات الصخب والعداء . وإقامة البرهان على ذلك . عاد الشيخ تاج فقام برحلة إلى حلب ، لم تقع فيها أحداث ، لأنها كانت أقل ضجيجاً ، كما أنها حدثت بعد اللجوء إلى وسائل القمع العنيفة .

واستمر المفوض السامي في طمأنينة ظاهرة ، متغافلاً عن النشاط السياسي ، معرضاً عن الاكترات بأمان الشعب ، مقبلاً على الأعمال الاقتصادية ، كشرايع الري والطرق الحديدية . والقوانين الإدارية . التي كان من جعلها قراره بشأن إدارة المحافظات . في ١٠ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٦ . وقراره بشأن الطوائف الدينية الذي نشر في ١٣ آذار (مارس) من السنة نفسها . وقد عد الأول من عوامل إضعاف الصلة بين الولايات السورية . كما اعتبر الثاني تدخلاً في الشؤون الدينية والمذهبية لتحقيق بعض الغايات . وكان رئيس الوزارة قد ذهب من قبل إلى باريس ففضى وقتاً من الصيف يحاول أن يجد تأييداً في فرنسا لخطوطه ومشاريعه . على حين كانت تتصاعد شكوى البلاد من أوضاعها وحكامها . وإعمال شئونها وتجاهل مصالحها . وجاءت حفلة الذكرى للزعيم إبراهيم هنانو . الذي توفاه الله إليه . مبعث حركة نضال شديدة في أوائل شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٦ . فبلغت ثورة النفوس حداً قلنا شهدت سورية مثله ، وأذاعت الكتلة الوطنية في العاشر منه بياناً ضمنته مطالب الأمة في الاستقلال

والوحدة ، فقابل الفرنسيون ذلك بأعمال العنف ، وهاجموا مكاتب الكتلة الوطنية ، واشتبكوا مع المضربين والمظاهرين ، فجرت الدماء وفتحت السجون ، وعطلت الأعمال ، وأغلقت المدن ، واعتقل الزعماء ، فلم تلبث قناة الأمة ، حتى شعر الفرنسيون بأن البلاد أوشكت أن تشتعل فيها نيران الثورة مضطربة ، وبعد أن كان مندوب المفوض السامي يقول لمن يشابهه : إنكم تحاولون عبثاً وبخلاف فيما تطلبونه من تعديل الوزارة ، كما أن المفوض السامي أذاع بلاغاً شديد اللجة إليهم فيه الوطنيين بالقش والتدمير ، وتلقى الوفود ، التي قابلته لإنهاء الوضع الخيف الذي تمر به البلاد ، بالتهديد والوعيد ، لم يجد مناصاً من تعديل الوزارة ، فاستقالت في ٢٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ ، وألف وزير العدلية فيها السيد عطا الزوي وزارة تقوم بمهمة الوساطة ، وأعلن المفوض السامي بياناً أبدى فيه استعداده للتفاوضة لعقد معاهدة ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإصدار قرار بالعموم العام ، ودعا زعماء الكتلة الوطنية للذاكرة .

وفي أول آذار (مارس) وقع المفوض السامي مع رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الأتاسي اتفاقاً في بيروت ، ينص على موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمي يتفاوض معها لعقد معاهدة ، وعاد الزعماء الوطنيون من معتقلاتهم على الأثر ، فاستقبلهم الشعب في كل مكان بحفاوة منقطعة النظير ، وعقد الوطنيون اجتماعات عديدة تذكروا فيها بشروط اتفاق بيروت ، ووافقوا على إرسال وفد اختاروا أعضائه ، وعاد الناس إلى أعمالهم بعد ذلك الاضطراب الطويل .

ولم يلبث اتفاق بيروت رسماً جميع الناس ، حتى إن فريقاً حاولوا أن يحرطوا على الاستمرار في الإضراب ، وإن لم يكن لهم شأن فيه منذ أوله ، وقد أرادوا بهذه المحاولة إظهار نقيمتهم على ما جرى ، فالذين لم يشتركوا في المفاوضات ولم يدعوا للانضمام في الوفد أخذوا يفتشون على العيوب ، ومن طلب عيباً وجدده ، والذي يباشر أمراً ويشوم بأعبائه يرى في الغالب من حسنة بارتياح أكثر مما يرى من مساوئه ، غير أن السواد الأعظم مال إلى استحسان قرارات بيروت ، وتأييد الذين أخذوا على عاتقهم مسئوليتها .

وفي ٢١ آذار (مارس) سافر الوفد إلى فرنسا . مؤلفاً من الرئيس هاشم الأتاسي ، والسادة فارس الخوري ، وجميل مردم بك ، وسعد الله الجابري ، والوزيرين مصطفى الشهابي ، وإدمون حمصي ، وسكرتير الوفد الأنطاكي . والخبير العسكري نائب الزعيم أحمد اللحام . ومكث فيها إلى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٦ . حيث وقع في اليوم التاسع من المعاهدة التي تنهى الانتداب ، وتقرر بين فرنسا وسورية تحالفاً على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال . ولم تكن المفاوضات سهلة لينة بل تعرضت للانقطاع في ظروف شتى . لأن الفرنسيين ، عند ما كان رئيس الوزارة البرسارو ووزير الخارجية فلانجان لم يكن موقفهم باعثاً على الرضى والاطمئنان . وقد تبدل الأمر عند ما نجحت اللجنة الشعبية في فرنسا ، وألف اليساريون بلوم أول وزارة يرأسها زعيم اشتراكي ، وكان وزير الخارجية إيفون دلبوس راديكالياً ، وكان بيير فيينو ، نائب وزير الخارجية الذي يرجع إليه الفضل في عقد المعاهدة . من الاتحاد الاشتراكي ، وساعده في وضع النصوص اليسوشوفيل . الذي كان في سورية . واشترك في التوقيع مع اليسوي بيير فيينو اليسوي دومارتل المفوض السامي . وقد أقرت المعاهدة في نصها : السلم والصداقة بين فرنسا وسورية والتشاور في السياسة الخارجية وما يمس مصالحهما المشتركة . وانتقال الحقوق والواجبات ومسئولية حفظ النظام إلى سورية . وجعلها لمدة خمس وعشرين سنة . ومنح فرنسا التسهيلات اللازمة في الطرق والمواصلات البرية والبحرية والجوية . يضاف إلى ذلك اتفاق عسكري ، وما تحتاج إليه العلاقات الفرنسية السورية من برودوكولات ، تتعلق بالشؤون العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الجهل ؛ وكذلك المراسلات التي تخص الحقوق المكتسبة للعسكريين والاستعانة بالموظفين الفرنسيين ، والتمثيل السياسي و ضمان حقوق الأفراد والجماعات ، والامتيازات ، والحفاظ على التعاون القوي ، وضم اللاذقية وجبل الدروز ، والانتهاج إلى عصبة الأمم ، وشرط الإقامة لرعايا الفريقين ، وما يتصل بذلك .

٥ - جمهورية المعاهدة

(١) الأوضاع الجديدة

ضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ لسورية استقلالاً تشوبه بعض الشوائب، فالحكومة السورية لم تكن حرة وظيفية في السياسة الخارجية، إذ أن هنالك مقتضيات التحالف والتشاور والتعاون وتقديم المعونة لاتخاذ تدابير الدفاع، ولم تكن الحكومة السورية حرة وظيفية أيضاً في شؤونها العسكرية البرية والبحرية والجوية، سواء في ذلك خلال السنين المنصوص عليها في المعاهدة أو بعد انقضائها. وعدا هذين الأمرين الأساسيين فإنه يلبقى عقد اتفاق جامعي واتفاق قضائي، واستدعاء مستشارين فنيين وقضاة وموظفين من فرنسا، وتفاوت التمثيل بين فرنسا وسورية، وحق التقدم لسفير فرنسا، والمحافظة على نظام المؤسسات الأجنبية وبقاء التعادل التقدي.

وضمن هذه الشروط، لقد نصت المعاهدة على الابداء والاستقلال ونقل الخصائص المتعلقة بالنصائح المشتركة، كما تنازلت فرنسا عن المطالبة بجميع النفقات التي تكبدتها غير العقارات والتجهيزات.

أما ما يتعلق بالوحدة السورية، فقد كان الاتفاق ناقصاً كذلك، إذ أنه تقرر ضم أراضى اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية على أن تتمتع بنظام خاص إداري ومالي، ولم يشر إلى أي جزء من الأجزاء التي أحقت بلبنان، واكتفى بتاميم في خطبة رئيس الوفد السوري الختامية، ولم يكتم الفرنسيون رأيهم بأن المطالبة يبحث هذا الموضوع تؤدي إلى انقطاع المفاوضات.

ومهما كانت المعاهدة السورية باللمسة للمعاهدة العراقية، فإن بيانات الوفد السوري أسبغت على المعاهدة من الوصف والاطراء ما لا يتناسب مع حقيقة ما حتى أن سكرتير الوفد سماها بمعجزة.

ولعلنا إذا نظرنا إلى مآلاته البلاد السورية بعد الجلاء، أو ناظرنا بين الشروط التي أدرجت في المعاهدة والشروط التي تحيا بموجبها الأمم المستقلة حياة حرة

صحيحة ، وجدنا مأخذها عديدة . وهذا ما دنا الوطنيين السوريين الذين عقدوا المعاهدة أن يعرضوا عنها ، حينما ذهبت الضرورات التي قضت عليهم بقبول تسويتها . وإذا نظرنا أن الوحدة السورية كما كان يطالب بها السوريون لم تتحقق فيما بعد ، عندما سجل السوريون في جامعة الدول العربية أنه ليس لهم مطلب في لبنان ما دام حراً مستقلاً ، وجدنا ما يسوغ احتجاجات أهل الساحل وانتقاد فريق من الوطنيين في داخل البلاد وخارجها .

ولكن إذا رجعنا في خواصرتنا إلى تلك الأيام ، واستقرنا السياسة الفرنسية الاستعمارية في مختلف مظاهرها ، ومشرورات التعاقد التي كانت تعرض على سورية ، تبين لنا أن الوفد السوري استطاع أن يحجز فوزاً لا نكران له ، على أنه ما كان ليتحقق لو لم تجتمع من ورائه عناصر ثلاث : الأول ما أظهرته الأمة السورية من صلابة العود ، والثاني حالة أوروبا السياسية المهددة لفرنسا تهديداً مباشراً ، الثالث قيام الجبهة الشعبية ذات الميول الحرة في فرنسا

ولما بدأت تضعف هذه القوى المجتمعة ، أخذ الفرنسيون يتكبرون بالمعاهدة مع كل ما منحته زيادة من حيازات ، لأن ضائمهم السياسية لا تضيق أن تمتنع بلاد يتصلون بها بتلك المزايا الحرة المحدودة التي نصت عليها المعاهدة . إن الوضع الدولي لم يتغير بل زاد اضطراباً وتعقداً ، ولكن الشعب السوري لم يبق على تضامنه وشدة مراسه ، وقد أوهن الحكم زعماء الذين كانت المعارضة حلية لهم وقوة ، وفوق كل ذلك عادت القوى الرجعية فسيطر على فرنسا ، وهي التي لا يرضيها أن تنال سورية منائمه وإن كان يشق الأنفس .

تقبل الشعب السوري هذه المعاهدة بقبول حسن ، وأعرب عن ثقته بالذين عقدوها بتأييده المطلق في الانتخابات التي جرت على أثرها ، تحمل رجالها إلى الحكم راضياً مختاراً فرحاً مسروراً ، وأنشأ بذلك الجمهورية الجديدة : جمهورية المعاهدة التي تتمتع بمزايا لا يستهان بها من الحرية والاستقلال .

وبعد أن تردد رئيس الجمهورية السيد محمد علي العابد في الاستقالة ، ولم يكن

قد بقي لنهاية ولايته إلا بضعة أشهر . رأى أن الحطة المشي هي أن يكتم غضبه ويظهر رضاه . فأرسل إلى المجلس النيابي كتاب استقالة استلمه بقوله : الآن وقد دخلت البلاد في عهد جديد . وأوشكت أن تتسلم مقاليد الحكم الفئة التي أولتها الأمة ثقها ووكلت إليها أمانيها . أصبحت أعتقد أن مهمتي قد انتهت وأنه قد آن أن يفسح المجال لهذه الفئة المختارة حتى تضطلع بأعباء الحكم الملقاة على عاتقها .

وقد انتخب في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية والسيد فارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي والسيد جميل مردم بك رئيساً لمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد والزراعة واشترك معه السيد سعد الله الجابري . فكان وزيراً للداخلية والخارجية والسيد شكري القوتلي فكان وزيراً للثبائية والدفاع الوطني والدكتور عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف .

وإذا استثنينا الرئيس هاشم الأتاسي الذي كان غير متنازع . فإن اتفاق زعماء الكتلة على انتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء كان موضع جدل ونقاش مدة أيام . حتى تم الاتفاق وأعدت المراسيم . واقتصر على ذلك العدد من الوزراء دفعةً لكثير من الرغبات وصعوبة الاختيار . وظلت الوزارة على هذا الوضع إلى أن استقال السيد شكري القوتلي في ٢٢ آذار (مارس) سنة ١٩٣٨ . وقد كتمت أسباب استقالته إلا عن أخصاص أصدقائه . وكان في مقدمتها عقد اتفاق بين البترول والبنك السوري في غيابه . وكان رئيس مجلس الوزراء وكيله في وزارته . وظل يقوم بهما إلى أن عدلت الوزارة في ٢٦ تموز (يوليو) من السنة المذكورة .

وفي ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ ألقى رئيس مجلس الوزراء بيان حكومته . فأشار إلى إنشاء وزارتي الخارجية والدفاع . قائلاً أن سلطان الأمة لا يكون صحيحاً ثابتاً إذا لم يتم في مظهره الخارجي من حيث العلاقات الدولية وأوضاعها . ولأن الجيش هو عنوان ذلك السلطان وشعاره كما أنه حارصه وسياجه .

وقدمت الحكومة إلى المجلس معاهدة التحالف والصداقة المعقودة مع فرنسا، فوافق على إبرامها بإجماع الرأي، وجرى تبادل الرسائل بين المفوض السامي ورئيس مجلس الوزراء، وأبلغت الحكومة السورية القرارين اللذين أصدرهما المفوض السامي بتاريخ ٢ و ٥ كانون الأول (ديسمبر) المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية، وتعيين النظام الخاص الإداري والمالي لهاتين المنطقتين.

• • •

تجاوبت دمشق ببرقيات التهاني من أقطار العالم العربي، تبارك لسورية عهدتها الجديد الذي أنكرته بعد فضال دام أكثر من خمسة عشر عاماً، فلاحث للشام يوارق الفوز وأسفرت لها وجوه الرجاء، ولكن الدماء الدوي أخذ ينثى سمومه، فراح الفرنسيون الذين غلبوا على أمرهم يدسون الدسائس ويميلون على التفريق، وأخذت العناصر النافذة، بحق أو بغير حق، تجمع كلتها وتضم صفوفها وتتهب للمعارضة والانتفاض والنشنة، كل على قدر غايته ومأربه، واشتبهكت المشكلات الداخلية بالمشكلات الخارجية، وفي مقدمتها مشكلة الاسكندرونة التي جاءت على قدر في بدء العهد الجديد، وظهرت مراحلها حتى وصلت إلى أمدتها بعد انقضائه.

(ب) مشكلة الاسكندرونة

ما كادت تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى أخذ الترك يمازاة الفرنسيين، وأصبحت الصلات بينهم وبين العرب أقرب إلى المودة والتعاون، ولا سيما بين عصابات الثوريين التي تعمل كل من ناحيتها لتحقيق الغاية التي تهتمها، وقد جرت محاولات اتفاق ذهبت بدون جدوى، إذ أن الفرنسيين انتقلوا إلى أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية فهادنوا الأتراك الكماليين في ٣٠ أيار (مايو) سنة ١٩٢٠ ونخلوا لهم عن أراض تركية وعربية.

وكان الفرنسيون قد طلبوا من الملك فيصل تسهيل نقل الجنود والعتاد

عن طريق سكة حديد حلب . فرأت الوزارة أن تقتنم الفرصة وتطلب لقاء ذلك الاعتراف بمطالب سورية الاستقلالية ودفع حصتها من الجمارك ، وفقاً للاتفاق الذي عقد في حيفا . فرفض ذلك الجنرال غورو وقال بأنه لا يوافق على شيء يتجاوز ما جاء في بيان الحكومة الفرنسية بعد اتفاق سان ريمو . ورأت الحكومة السورية أن توثق علاقتها مع القواء الأتراك ، وسافر وزير الحرية إلى الشمال . واتصل بهم للتسليم ، فوعدهم بالجواب بعد استشارة حكومة أنقرة . ثم تمت الهدنة بينهم وبين الفرنسيين دون أن تحقق الدولة العربية أو بعض رجالها أرباباً من هذا التعاون .

ولما تلقى الملك فيصل أنباء الاتفاق شعر بدنو الخطر ، وأطلع مجلس الوزراء على ما يخامره من قلق . وكان الأتراك قد أعلنوا ميثاقهم الوطني الذي يقتصر فيه على المناطق التركية أو التي تسكنها أكرتية تركية . وما زالت لهم أطماع في بعض المناطق السورية وخاصة في لواء الإسكندرونة . حيث عقدت الهدنة قبل أن يتم جلاءهم عنها سنة ١٩١٨ . وقد كان من نتيجة اتفاق أنقرة الذي عقده فرنكلن بويون سنة ١٩٢١ أن منح سكان اللواء حكماً خاصاً وامتيازات في اللغة والتعليم والإدارة مهدت السبيل للاستيلاء عن سورية .

ففي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٦ أرسل المسيو . بيير فيينو ، كتاباً إلى الرئيس هاشم الأتاسي أشار فيه إلى طلب الحكومة التركية أن توضع على بساط البحث حدود سورية . واتجهت الأمور إلى حمل الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم الذي ينظر في هذه الأمور بطريقة تعارض مدعيات الأتراك . وأرسل للرئيس محاضر مجلس العصبة . وقال أن الدفاع عن مصالح سوريا قدم بنصوص تسترعى الأنظار في محكمة جنيف ، التي وإن كانت لم تدع لتتخذ قراراً من حيث الأساس . أكدت وجهة نظر فرنسا ، برغم امتناع الأتراك عن التصويت لإرسال مراقبين محايدين إلى اللواء .

ولا أشك ، كما قال ، أن هذه الحصة ستساعد على تظمين السكان ومنع الفتن وتهدة النفوس التي هي ضرورية جداً في الظروف الحاضرة .

« وفي نفس الزمن ستستمر الاتصالات المباشرة بين الحكومتين ، وإني أعالج الموضوع وأضع نصب عيني أمرين : أحدهما الدفاع عن حقوق سورية ، وثانيهما تمهيد السبيل ، إذا رغبت الحكومة التركية ، إلى عقد اتفاق معها ، لا تكون فيه سوريا المستقلة في المستقبل ، تحمل أعباء خلاف لم يسو تسوية نهائية مع دولة مجاورة قوية . »

وأشار في الختام إلى أنه يستطيع الاعتماد على حسن تفهم الرئيس وعريق إدارته للحقائق في متابعة هذه القضية .

وقد ذكر لي السفير الكونت « أوسترووروخ » وكان مشتركاً في مفاوضات المعاهدة ، أن الكونت « دومارتيل » ألمع في أثناء تلك المفاوضات إلى أنه لا يستطيع ضمان اللواء .

ولما عاد الوفد إلى سوريا عن طريق استنبول حاول الأتراك أن يحرموه إلى مباحثات بشأن الاسكندرونة . فتجنب الوفد أن يخوض في هذا الموضوع ظناً منه أن التجنب فيه منجاة ، أو أنه حاذر المواقف التي تنشأ بالنسبة للمعاهدة . وبالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة للبلاط ، باعتبار أنه لم يكن لديه تفويض للبحث في هذا الشأن . على أني أعتقد أن جميع هذه الاعتبارات ما كان ينبغي أن تحول دون استطلاع الوفد آراء الأتراك واقتراح المباحثة معهم . بدلاً من أن يترك الأمر للفرنسيين ومن وراءهم الأتراكين حتى يعالجوه على حسب ما تقتضيه مصالحهم السياسية .

وفي أول بيان ألقته الحكومة الجديدة في المجلس النيابي أشار رئيس الوزارة إلى هذا الموضوع بقوله : « بقي علينا أن نتكلم عن المشكلة الخطيرة التي واجهتها سورية في بدء عهدنا الجديد وهي مشكلة الاسكندرونة . ولما كان سير الحوادث قريباً جداً فإننا لا نرى حاجة للتفصيل والافاقمة ، وحينما الآن أن نقول أننا ننظر بملء الثقة والطمأنينة إلى مستقبل هذه المنطقة العربية منذ أجيال متطاولة . التي لا تستطيع سورية أن تتخلى عنها والتي تؤيد حقها الصريح فيها الشرائع الدولية الثابتة والعهود القائمة . على أننا نحرص كل الحرص أن تكون بيننا

وبين جارتا تركيا وشعبها أوثق الصلات وأبقاها مدى الدهر ، تلك الصلات التي تؤكدتها ذكريات انماضي ورغبات الحاضر وآمال المستقبل ، ونحن نرجو أن تزول هذه السحابة وتحل هذه المشكلة الخطيرة ، حلاً مستمداً من التاريخ ومن إقليم البلاد وحاجاتها الحيوية وحدودها الطبيعية والحق الدولي العام .

إن منطقة الاسكندرونة وما يتصل بها تحتل مكاناً عظيماً في التاريخ العربي منذ بدء الفتوحات الأولى . فهناك الثغور والعواصم ومنازل الشواق والصوائف حيث كانت تشحن العساكر وتتمس المقاتلون . ويسكن الخلفاء غالباً في هذه الجهات قبائل يأتون بها من الأرجاء النائية لتعزيز العنصر الإسلامي وحماية المملكة . وتاريخ العواصم والثغور مخضب بالتهجير الأحمر وهو كما قال عنه ستريك ، في مدنية (دائرة المعارف) الإسلام — يعرض على أنصارنا صوراً مختلفة من الضلال العظيم الذي مرت عليه الأجيال بين الخلفاء والقيصرة ، كل يرى إلى تثبيت ملكة في شرفي آسيا الصغرى وجنوبها . وقد لا نعرف بقعة من الأرض سقطت بالدماء أكثر من هذه الدروب ، التي اشتبكت فيها أعظم الملاحم وأشد المعارك^(١) .

وعدا هذا التاريخ الحافل ، والعنصر والملة الغالبة والحياة الاقتصادية ومعااهدات ما بعد الحرب وغير ذلك من الأمور المذهبية التي تنصل بمركز انطاكية بالنسبة لطائفة النصارى المقيمين في سورية ، تجعل العري محكمة والوحدة وثيقة بين سائر بلاد الشام وبين هذا الجزء منه^(٢) ، ولا ينكر أن هنالك فريقاً لا يستهان به من السكان يشعرون مع الأتراك أو أنهم ترك في عنصرهم ولكن ليس الأمر كما قال المسيو ، يو ، في كتابه ، سنتان في الشرق ؛ إن اهتمام السوريين كان قليلاً في أمر الاسكندرونة ، لأن حدود اللغة التركية والعربية لم تكن واضحة المعالم^(٣) . إذ أن هذا الاشتباك بين اللغتين وحكم الدولة

(١) تخرج المؤلف في الإسلام نجيب الأرمنازي ص ٣١ - ٣٢

(٢) المذكرة التي قدمها الوفد السوري .

(٣) ص ٥٤

العشانية مدة أربع مئة عام لم يستطع أن يزيل سلطان الأكرثية العربية .

بعث الأتراك هذه المشكلة منذ أصبحت المعاهدة بين فرنسا وسورية على وشك التوقيع ، فأثاروا الموضوع لدى فرنسا ، وتحدثوا مع بعض رجال الدول العربية^(١) ، وأخذت صحفهم تشن غارة شعواء على سورية ، وبادرت العناصر التركية والمستركة للعمل على مقاومة سورية . وألف العرب جماعات للدفاع عن الاسكندرونة ، وأرسلت الحكومة السورية رجالا من قبلها لبث الدعوة وتعزيز روابط المقاومة بين العناصر العربية . وأخذت المناقشات بين فرنسا وتركيا تستمر طورا في عصبة الأمم وطورا بمراسلات بين أنقرة وباريس . ونظورت الأمور تطورا كبيرا إلى أن حاول المسيو ، بلوم ، رئيس الوزارة الفرنسية نفسه أن ينقل القضية من ميدانها الحقوقي إلى الميدان السياسي . مينا في مذكرة له إلى الأتراك أن الناحية الحقوقية هي في جانب وجهة النظر الفرنسية بدون شك ، وجنح إلى تسوية سياسية .

وكانت المشروعات كثيرة ولعل أغربها المشروع الذي قدمه الأتراك على أساس اتحاد دول ، كوفندراميون ، بين سورية ولبنان وإسكندرونة ، بدون أن تعين عاصمة الاتحاد ، مع تأليف لجنة تنفيذية متساوية الأعضاء ، وصدان تركيا وفرنسا لحياذلواء الاسكندرونة والمعاهدة التي تقرر الاتحاد .

غير أن تركيا كانت ترمى إلى فصل اللواء عن سورية ، وبذلك في هذه السيل جميع وسائلها السياسية . وأخذت فرنسا تقساهل وتنازل ، وأخذت مجلس عصبة الأمم يعالج الأمور حتى انتهى إلى إنشاء وحدة منفصلة من لواء إسكندرونة تتمتع باستقلال تام في شؤونها الداخلية . أما شؤونها الخارجية فتقوم بإدارتها الحكومة السورية ضمن حدود وقيود ، ويشترك اللواء مع الدولة السورية في الإدارة وفي العملة . وتصبح اللغة التركية لغة رسمية . على أن يقرر المجلس

(١) قضية الاسكندرونة تأليف الدكتور محمد خدوري نسخة عربية .

الصفة والشروط التي تستعمل بها لغة أخرى ، وتقرر أيضاً أن يعين مندوب فرنسي في اللواء يختاره مجلس العصبة نفسه .

وقد اتخذ مجلس العصبة قراره في اجتماع كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) سنة ١٩٣٧ وتمت بذلك مقدمات ما يريده الأتراك ، وأنشئت كما قال المستر إيدن للسوفينو في حديث له ، دتريغ الثانية . ولكن بصورة مؤقتة . وابتهجت العصبة مع ذلك في حل هذا النزاع بالطرق السلمية التي بذلت سورية نفقته وتحملت أعباءه .

ثم أنشئت لجنة خبراء وقرر مجلس العصبة النظام والقانون الأساسي في ٢٩ أيار (مايو) سنة ١٩٣٧ ، وتعهد الوفدان الفرنسي والتركي بالمحافظة على استقلال اللواء ونظامه الجديد والتعاون بدفع أي هجوم خارجي عليه .

وقد روعي في قرار جنيف أساليب عصبة الأمم وما يسمونه بغايات السلم العام والمصالح الدولية ، أكثر مما روعيت حقوق سورية التاريخية والقومية والاقتصادية .

لم يطل الأمد على هذا النظام حتى أخذ الأتراك بوالون مساعدتهم وتهديداتهم وكلما أذكروا ظفراً نهبوا النيل ظفر آخر . مستفيدين من الأوضاع الدولية ، ومن ضعف البلاد السورية ، إلى أن أحقوا بهم لواء الاسكندرونة بأسره وسموه . هاتاي ، نسبة إلى الحشيين ، وكانت المفاوضات تجري طوراً مع السفير بونسو ، وطوراً مع خلفه الفير ، مسيغلي ، ؛ ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ ، افتنعت الحكومة الفرنسية أن مسألة الاسكندرونة قد أشرفت على نهايتها ، حتى إن مدير شعبة إفريقيا والشرق الأدنى ذكر في تعميم بتاريخ ٦ من الشهر المذكور أن تركيا غير مكدوعة حينما تؤكد أن هاتاي كلها متعود إليها طوعاً أو كرهاً في يوم قريب .

وفي كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٩ وجد ، سراج أوغلو ، أنه قد حانت الساعة لطلب إلحاق هاتاي ، بتركيا وإنهاء فصولها الروائية . بعد أن شارك

الجيش التركي الجيش الفرنسي في احتلال اللواء ، وقد صرح بذلك للسفير الفرنسي « مسيغلي » ، الذي كان يجذب سرعة الإجابة قبل فوات الوقت لاكتساب الصداقة التركية .

وكانت المفاوضات بين الإنكليز والترك تسير سيراً حثيثاً لتعقد معاهدة تحالف . وقد أحسن الترك اغتنام الفرصة فكانوا يسمعون مسيغلي « سفير فرنسا » أن تركيا يمكنها أن توقع معاهدة مشابهة مع فرنسا عند انتهاء مشكلة هاناي ، ويكنى كما كان يقول « سراج أوغلو » ، وضع اسم فرنسا محل اسم إنكلترا . وتم الاتفاق في ٢٣ حزيران (يونيو) من سنة ١٩٣٩ على أن يكون جلاء الجنود الفرنسيين في ٢٣ تموز (يوليو) . واستلام الأتراك اللواء بصورة كاملة بعد أن قضى الفرنسيون على العهد الوطني في الشام ببضعة عشر يوماً ، وأبرم رئيس الجمهورية الفرنسية بمرسوم اشترعى الاتفاق مع الأتراك الذي جاء قبل الحرب العالمية الثانية بأيام قلائش .

وهكذا اضطلعت الأمان التي لوح بها بريان في خطبة له بأحرار نهر الاسكندرونة العظيم لفرنسا ، التي سالت أيضاً برغم تعهداتها الدولية المنعقدة التي أوثقت عليها ، ولم تستطع أن تحتفظ بها لأهلها . وكان اهتمام المندوبين الذين ترسلهم إلى اللواء قليلاً جداً بمصلحة سورية ، ومهمهم الأكبر استرضاء الأتراك ؛ فكان كمال أناتورك قبل وفاته يهدد ويوعد ويهدد بسوق الجيش لاحتلال اللواء عنوة . ولكن الفرنسيين لم يهوجوا الجيش التركي إلى هذا الغناء فتراجعوا ثم تراجعوا إلى أن طويت أعلامهم كما طووا من قبل أعلام سورية . وأنزلوها من تلك السماء . ونظروا إلى الأعلام التركية تعلو في محلها . وارتاحت إنكلترا ، التي كانت تحرص على مصافاة الأتراك ومخالفتهم . إلى الشانخ التي وصل إليها هؤلاء بدون اشتباك عكري . إذ أن الحرب مع الألمان كانت على قوسين ، وقد درست أنه أجدى لها ولحليفها فرنسا أن لا تكون تركيا في جانب أعدائهم إذا لم تحمل السلاح في جانبهم .

لقد أشرنا إلى أن الوفد السوري عند عودته من باريس في أواسط أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ لم يصنع شيئاً في هذا الأمر . واستفز موقفه الأتراك الذين كانوا يحملون على سورية من ناحية وعلى فرنسا من ناحية ثانية . ويصورون هذه الدولة بأنفسهم الصور التي تقطر دماً . وأرسلت الحكومة السورية في شباط (فبراير) ١٩٣٧ إلى أوروبا وفداً مؤلفاً من رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك ووزير الداخلية والخارجية السيد سعد الله الجاوي ، وقد اشتركت معهما في هذه الرحلة التي أعدناها دون أن نفوز بباطل . وكان معنا في المرة الثانية الخبير في شؤون اللواء ومدير مالهية حسن حبارة الذي قفل راجعاً قبلنا .

وفي أثناء رحلتنا الأولى دعانا الأتراك إلى زيارة أنقرة والمفاوضة معهم . فتجنبنا هذا الأمر ، وقد استقبلنا في محطة أنقرة لقائم بأعمال السفارة الفرنسية متظاهراً بأنه لا رأى له في بقائنا أو عدمه . ولكنه في الحقيقة كان يجهد عدم البقاء . وفي أثناء عودتنا في المرة الثانية من أوروبا تلقينا عن طريق السفير الفرنسي قبل دخول الحدود التركية ، دعوة من رئيس الوزارة عصمت اينونو المنى يوم العاشرة القديمة لتجتمع وزرائه . فكان اتجاه الوفد إلى الاعتذار بسبب ضرورة عودته السريعة إلى الشام ، ولكنني اعترضت على ذلك ، وعادل رئيس الوزارة عن الفكرة الأولى ، فاستقر الرأي على أن يبقى وحده . وأن يواصل الأعضاء الآخرون السفر إلى دمشق . واجتمع رئيس الوزراء السوري مع رئيس الوزراء التركي . ثم عاد مرة أخرى إلى تركيا وهو راجع من فرنسا فزارها زيارة رسمية ، والتقى بالرئيس كمال أتاتورك .

جرت مساع متأخرة^(١) للوصول إلى تسوية مع الأتراك على قاعدة تقاسم اللواء . ولكن الأتراك الذين وجدوا أقصى آمالهم أوشكت أن تتحقق . لم يعودوا يأبسون إلى هذا الأمر . فقد تنازلت فرنسا . وتساهلت عصبة الأمم ، وتألقت جمهورية هاناي التي تجمع اللواء بأسره . ولم يبق للأتراك إلا إلحاقها ،

(١) أرسلت الحكومة السورية الأمير عادل أرسلان مدعياً عنها إلى تركيا . وأقام مدة في أنقرة .

وهذا ما صنعوه ، فمفاوضات التجزئة لم تعد لها قيمة في نظرهم . ولا مفاوضات الاتفاق التي كان يحبذها بعض السوريين المعروفين برغبة التفاهم مع الأتراك . وأرسلوا بهذا المعنى رسائل إلى رئيس الجمهورية . وكذلك بعض ساسة الدول العربية . على أن سفير فرنسا المقيم في دمشق في بادئ الأمر ، قبل أن تأخذ الأحداث شكلها الواضح ، إلى إمكان البحث مع الأتراك على قاعدة التجزئة . ولكن تلمحه كان مشوباً بالتردد . كما أن السوريين لم يقدموا على هذا البحث وتمسكوا بحقهم الصريح في اللواء كله . وعندما مالوا إلى الأخذ بفكرة المفاوضة كان إلحاق اللواء بتركيا أصبح أمراً مقضياً .

إن الاتفاق الذي تم بين فرنسا وتركيا في ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٩ ذكر في مقدمته أنه من مصلحة الفريقين إقامة حدود نهائية بين تركيا وسورية . وقد وقع الاتفاق سراج أوغلو وزير الخارجية التركية وماسيغلي سفير فرنسا . وعينت الحكومة الفرنسية بأن أصدرت تصريحاً في التاريخ نفسه بأنها لا تنوى مطلقاً أن تنازل الفريق الآخر عن المهمة التي تقوم بها في سورية ولبنان . ولكن الحدود السورية كانت تتقاص وتضائل منذ باشرت فرنسا أن تقوم بهذه المهمة . وقد أشار رئيس الجمهورية السورية إلى ذلك في كتاب أرسله إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وغيره من زعماء فرنسا قبل استقالته . كما أن الحكومة السورية ، وكانت الأزمة الوزارية التي سبقت استقالة الرئيس على أشدها ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في أواخر حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٩ تحتج فيها على الاتفاق الفرنسي - التركي الذي وقع في أنقرة ، وتخلت بموجبه الحكومة الفرنسية عن لواء الإسكندرون . وذكرت أهمية هذه المنطقة الحيوية بالنسبة إلى سورية ، وما في التنازل عنها من انتهاك للمعقود الدولية وحقوق السكان . واستعرضت الاتفاقات السابقة بشأن حدود سورية ، وما يحمله الاتفاق الجديد من نتائج سيئة ويبقى من وقع أليم في البلاد السورية .

وما يستحق الذكر أن الحكومة الإيطالية احتجت لدى الحكومة الفرنسية

على تنازلها عن اللواء لتركيا، بصفة كونها إحدى الدول العظمى المتحالفة والمشاركة التي انتدبت فرنسا على سورية. وذكرت أن هذا الاتفاق قد عقد دون إطلاعها وموافقتها، وهو يعارض معارضة صريحة غايات الانتداب ورغبات السكان أولى العلاقة.

وكذلك انتهت هذه المأساة بالنسبة إلى العلاقات الدولية، ولكنها بقيت خالدة في نفوس السوريين. وكان الأجدي بشعبين متجاورين أن يصلوا إلى اتفاق وتسوية بدلاً من الحل الذي استند إلى الإكراه والقوة، وعدم الاكتراث بمبادئ الحق العام ورغبات أكثرية السكان التي تبينتها لجنة عصبة الأمم نفسها. عندما ذهبت إلى اللواء للإشراف على تنظيم أوضاعه وتنفيذ الأنظمة التي قررت له.

وبخلاصة القول إن الحكومة التركية أثارت مشكلة الاسكندرونة، وسورية لم تكف تنفض عنها غبار الاستعمار الفرنسي وتحرر من قبوده. فكانت الحكومة السورية لا تستطيع أن تتخذ سياسة مستقلة في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بسبب وضعها الدولي من ناحية، وبسبب محاذرة رجالها من إغضاب الرأي العام الذي كان ينادي بوجوب المحافظة على اللواء العربي محافظة تامة، ويحتج على القرارات التي اتخذت في جنيف، وعلى المفاوضات التي تدور في شأنه، ولنضرب مثلاً مشروع الحلف (اتحاد الدول أو الكونفيدراسيون) الذي اقترحتته الحكومة التركية في بادئ الأمر، فالحكومة الفرنسية رفضته لأنه يشمل لبنان، والحكومة السورية لم توله عناية الدرس، وتابعت نهج الفرنسيين في عدم الاكتراث به. ولم يكن واضحاً في الحقيقة ما يرمى إليه الأتراك، هل كانوا جادين فيه؟ وهم لا يجهلون أن الفرنسيين وبعض اللبنانيين لا يقبلون به حتى أن الرئيس السابق اميل اده صرح بأن لبنان لا يريد أن يعرض نفسه لمشكلات جيرانه.

ومهما كانت دخيلة الأتراك في هذا الاقتراح، وكانت خطة الفرنسيين، فإنه كان ينبغي أن يدرس حسب ما فيه من مزايا ونقائص. وإذا كان ينطوي على حل للمشكلة، فإن فيه مخدروات عديدة، منها أن عاصمة الحلف، لم تعين،

وعما لا شك فيه أن الأتراك أصحاب الاقتراح كانوا يلتزمون شيئاً لم يصرحوا به من أول الأمر . والخطر الآخر : الضمان والحماية لمعاهدة الاتحاد وحياد لواء الاسكندرونة وحياته من كل اعتداء . وذلك ما أراد الأتراك أن يكون لهم ولفرنسا ، وهو يؤدي إلى تدخل الدوائين ليس في شؤون اللواء بل في شؤون سورية بسبب شروط الحماية والضمان . فهل كان بالمستطاع دحر هذه المخدورات بالمفاوضات المباشرة ؟ لا يمكن الإجابة على ذلك بالحدس والتقدير ، لأن المشكلات الواقعة ، إنما تسوى في وقتها لا بعد انتهاء أجلها . وكذلك القول في موضوع التقسيم إذا عني به في أول الأمر ، لا يعرف إذا كان يؤدي إلى نتيجة أم لا ؟ وأغلب الظن أن ساسة الأتراك وجدوا الظروف الدولية ملائمة . فبهشوا القضية من مرقدها بأساليب مختلفة ، للوصول إلى الغاية التي أدركوها رويداً رويداً في أقل من ثلاث سنين^(١) .

(ح) الأحداث الراهلة

ما كادت تنقضي الأشهر الأولى لعقد المعاهدة حتى أخذت الفتن تذر قرنبا في الأرجاء التي اختارها الفرنسيون لها ، وذلك في الجزيرة ولواء اللاذقية وجبل الدروز . فقد عز على الفرنسيين أن تزع الأحكام والسلطة من أيديهم

أقبل ١٩٢١
C. G. G. G.

(١) أرسل الفرنسيون مندوبين هذين اللواء الاسكندرونة تبعداً لقرارات حليف ، أوفوا المنيو غارو ، من موفى وزارة الخارجية ، وقام بها القائد كوله ، الذي كان يقوم في سورية بمهمة عسكرية سياسية ، وفي رفته جرى تسام اللواء سورية لمالية الأتراك ، وشملت الصف الفرنسي صور دخول الجيوش التركية . الاسكندرونة ، وقد دفع عنها علم الهلال ، ولم يبق كلمة تقريباً للضابط الفرنسي المشير ، أن الأول ، وهو الديو ، عزو فقد نصبه الأتراك العداء وعدوه مقاوماً لهم ، والسكنة في الحقيقة لم يكن كذلك ، ولعله لم يستطع أن يغير بالسرعة التي أرادوها ، على أنى اعلنت على تقرير مكثوم مث به عدهم القواء الذي سمى الرأى ، وفيه يذكر ما قاله الديو غارو من أنه جاء مكلفاً بتنفيذ النظام لدى أفرته عصبة الأمم بكل حزم وشدة ، بعد أن اعترفت بأحكامه وفور بعد فرنسا وتركيا في عصبة الأمم ؟ وفي أنه سيجتهد لتدعيم شديده إذا اقتضى الأمر لتنفيذ النظام الذي موحد ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ ، وأخذ على عاتقه أعباء الحكم المباشر بمبادئه من صلاحياته ممتدة حتى لا يجمع الخيال لتدخل الأتراك العمل وإرسالهم قوة عسكرية لحماية مواطنهم (وهو ما وافقت عليه فرنسا حين ذلك) . وأهم المندوب الفرنسي المحافظ السوري أن عمل السلطات السورية يقتضي في التاريخ المذكور آنفاً ، وبمضي آتخذ للحكومة السورية أن تبين المحافظ مندوباً لها (كومبيير) في اللواء .

بتنفيذ المعاهدة ، فعمدوا إلى تحريض السكان ودفعهم إلى معارضة الحكومة الوطنية بحجة المحافظة على مصالحهم المحلية الخاصة . فكانت فتنة الجزيرة التي اشترك فيها فريق من الأكراد الذين يحذرون العرب . وفريق من النصارى الذين يخشون المسلمين . وأدت هذه الحركات إلى ما يشابه العصيان والتمرد على الحكومة . وقد هوجم المحافظ وأطلق عليه النار كما اختطف محافظ آخر . وفي اللاذقية نشط أنصار الانفصال والتفوا حول رجل من عامة العلويين أسبقوا عليه صفة الربوبية . وفي جبل الدروز تظاهر فريق بزعماء بعض رجال الأطرش إلى أن استفحل أمر هؤلاء وأولئك .

لقد كان المسيو دومارتيل وكبار معاونيه يتصلون من ذلك . وقد جاء مرة إلى سورية المسيو هريو رئيس مجلس النواب الفرنسي ، فأقام له المفوض السامي مادة عشاء دعى إليها رجال الحكومة السورية . وأشير في أثنائها إلى هذه الأحداث التي تقع في بعض المناطق السورية . فاعترف المفوض السامي صراحة بأن هناك تعاوناً بين العسكريين والاكليركيين يرمى إلى إزالتها . فكان كلام المسيو هريو كلاماً عاماً أشار فيه إلى أن الحرب في خطر .

وما عدا هذه الفتن التي كانت تثار لأسباب عنصرية وإقليمية ومذهبية ، فقد نشطت في سورية معارضة لرجال الحكم . وتألفت من أصحابها جبهة متحدة . ولم تكن العناصر التي ختمتها هذه الجبهة ترمى إلى غاية واحدة . ولا تتأثر بزعامت مشتركة . فقد كان هناك من يتلقى الأوامر من المكتب الثاني بالجيش الفرنسي . كما كان من يشترك في المعارضة لأنه خاب في تحقيق بعض أغراضه الخاصة . وكان فريق من هؤلاء المعارضين يقيمون إلى بعض الزعماء الوطنيين الذين ما زالوا في خارج البلاد . وقد أظهروا تقمُّصهم على المعاهدة وانتقاداتهم لها لأسباب لا يمكن أن يقال أنها وطنية محضة ولا شخصية محضة .

على أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة ليعود إلى البلاد جميع أبنائها البعيدين الذين جاهدوا في سبيلها وأبوا بلاء حسناً في خدمتها . وفي أثناء الرحلة الثانية التي قضاها إلى باريس في صيف سنة ١٩٣٧ استطعنا أن نحمل

الحكومة الفرنسية على إصدار عفو عام شامل^(١). وقد تردد الفرنسيون في شأن سلطان الأطرش والدكتور عبد الرحمن شهنيد وعادل أرسلان ، ورفضوا رفضاً باتاً العفو عن القائد فوزي القاوقجي لأنه كان في خدمة الجيش الفرنسي ، وخرج عليه في أثناء الثورة فلا يمكنهم أن يقبلوا العفو عنه ، خصوصاً وأن وزارة الدفاع التي لا يمكن إصدار عفو بدون موافقتها كانت ترفض ذلك رفضاً مطلقاً . أما الزعماء الثلاثة الأولون فقد بذلنا كل جهد حتى وافقت وزارة الخارجية على طلبنا في أمرهم . وكتبت إلى وزارة الدفاع مطالبة بإيائها الموافقة على العفو . مستندة إلى ما صنعه البرلمان السوري وأظهر من حسن النية بموافقته بالإجماع على إبرام المعاهدة . وكانوا يصفون أحد الزعماء الذين عارضوا في عودتهم ، بأنه لم يصدر عنه في الماضي عمل إنشائي ، ولكن بما أن الحكومة هي التي تصر على ذلك ، فليس للفرنسيين إلا أن يقبلوه على غير رضى .

ولما عاد المبعوثون رحبت بهم البلاد واشترك بتحيتهم الخصوم والأصدقاء . ولكن الخلاف الدفين الذي كمن حياً من الزمن . بدأ يظهر شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح اتصال سرّاً وعلناً . بين فريق "كتلة الوطنية الحاكم وبين الفريق العائد من الوطنيين والمجاهدين ، حتى أخذ طوراً خطيراً . فليجأت الحكومة إلى الشدة وقابلها الآخرون بمختلف وسائل المقاومة . وقد أشار رئيس الوزارة في خطبة ألقاها في المجلس النيابي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى بوادر هذا النضال فقال :

« أن حرية كل فرد مقيدة بحرية الآخر كما أن حريتنا جميعاً مقيدة بحرية الوطن وحقوقه ، فكل إساءة إلى هذا الوطن وكل عمل على إفساد أمره باسم الحرية ، فهو مالا نقره لأحد ولانكبت عنه ، كما أننا لا نندع قوانين البلاد

(١) كان الوطنيون السوريون يحسون أن يتجهوا إلى نهال كفة العدو ويتعاونون إلى عداوت أخرى تدل على النقي ، منهم يمثلون بقول حافظ إبراهيم :
أرى عنده عفو مذنب كيف تسمى العفو كيف الذنب

ومصالحها تتخذ هزواً ولعباً . ومن أقصى الرغبات التي تحرص عليها الحكومة السورية أن تتمتع الصحافة في هذه البلاد بالقسط الآوفي من الحرية حتى ييسر لها القيام بمهمتها العظيمة في تثقيف الرأي العام وإرشاده والاعراب عن آماله ورغائبه . غير أن بعض الصحف تكتب أموراً تتجاوز بها حد المصلحة الوطنية وتعدو طور الخصومة السياسية ، وتعمد إلى المفتريات والأباطيل التي تخرج كرامة الأمة ، وتضمن حرمة الدولة ، وهو ما لا يمكن التسامح به أو التغافل عنه .

ولقد كانت هذه الخصومة تنمى لخلافات الثورة بل لخلافات أبعد منها . ولو أن رجال الفريقين أعادوا الشعور الإنساني القائم على الطموح والرغبات النفسية بعض الاهتمام . وحفظ كل فريق للآخر حقه وذكر بلامه . لأمكن تجنب الأحداث التي نشأت من هذا الاشتباك المؤسف ، ولسنا نريد أن نقرر تبعاً في هذا البحث ، ولذلك نظوى صفحاً عن تفاصيل الأحداث التي نشأت من هذا الخلاف . وأعانت الفرنسيين على النكث بما عاهدوا عليه ، كما أعاتهم الفتن التي أثاروها على التفكيك الداخلي ، والوصول إلى ما أرادوه من تعطيل المعاهدة . الذي ندموا عليه كثيراً فيما بعد ، وإن كانوا عدوه في ذلك الحين فوزاً عظيماً لياستهم وأمالبيهم .

(٥) الثورة الحارمية

كان معظم اهتمام الحكومة السورية يرمى إلى إبرام المعاهدة وتسوية الأمور الناشئة عنها ، فواصلت العناية بها منذ بدء استلامها الحكم إلى نهايته ، وذلك عدا مشكلة الأسكندرونة ، وقد بحثناها ببعض التفصيل في مكان آخر .

وعقدت الحكومة السورية في ٢٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٣٧ معاهدة مع حكومة العراق سميتا معاهدة حسن الجوار ، وهي تبحث في حقوق التنقل والرعي والماء والزراعة والضرائب على المواشي والأعمال المتنوعة وما يتصل بذلك من أحكام خاصة بالعشائر الرحل وشبه الرحل وشروط تتعلق باحترام

حدود الفريقين . وقد وقع هذه المعاهدة وزير خارجية العراق ووزير الخارجية السورية والسكونت دومارتل مفوض فرنسا . وفي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ وافق المجلس النيابي السوري على هذا الاتفاق بالإجماع ، كما وافق عليه المجلس العراقي .

وكانت مسألة فلسطين شغلا شاغلا للرأي العام السوري ، فعقد في ٨ أيلول (سبتمبر) مؤتمر في بلودان هيات أسباب اجتماعه لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية برئاسة السيد نبيه العظمة . واشترك فيه كثير من رجال العالم العرب ، واتخذت قرارات كثيرة في هذا الشأن . وقد ترأس المؤتمر السيد ناجي السويدي رئيس الوزارة العراقية السابق ، وانتخب لنياية الرئاسة السيد محمد علي علوبة وزير الأوقاف المصرية السابق والأمير شكيب أرسلان والمطران أغناطيوس حريكة .

ثم عقد المؤتمر البرلماني العالمي العربي في مصر في ١٢/٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٧ ، فتل سوريا فيه رئيس المجلس النيابي السوري الأستاذ فارس الخوري ومعه فريق من أعضاء المجلس . وكان أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الذين انتخبهم هذا المؤتمر برئاسة محمد علي علوبة يسافروا إلى لندن وأراد أن يلحق بهم ، ولكن عندما كان في الإستانة علم أن الحكومة البريطانية استشارت الحكومة الفرنسية في أمر إشراك سورية في مباحث تتعلق بمصير فلسطين ، فلم توافق الحكومة الفرنسية على ذلك ، وأبلغت حكومة بريطانيا معارضتها له ، وألحت المراجع الفرنسية عليه ليعدل عن السفر بحسب البلاغات التي تلقتها من وزارة الخارجية الفرنسية . وقد احتج المجلس النيابي السوري من بعد على هذا العمل احتجاجا شديداً في السادس من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨^(١) وكان رئيس مجلس الوزراء السوري في باريس في أثناء سفر رئيس المجلس النيابي ، فبحث معه الفرنسيون هذا الأمر ، كما أن المتدوب الفرنسي في دمشق تعرض للموضوع في حديث له مع رئيس الجمهورية .

(١) مذكرات المجلس النيابي السوري سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ صفحة ١١ - ١٣ -

وقد صادف في أثناء وجود الأستاذ فارس الخوري في تركيا وفاة رئيس جمهوريتها كمال أتاتورك . فطلبت إليه الحكومة السورية أن يمثل رئيس الجمهورية السورية في مراسم التسمية وحفلات الجنازة . فقام بذلك ، ثم هنا رئيس الجمهورية الجديد اينونو فأعرب له عن جميل شكره وطيب عواطفه نحو سورية ورئيس جمهوريتها وحكومتها وجلس نوابها^(١) .

وفي صيف سنة ١٩٣٨ نقلت الصحف البريطانية مقترحات تتعلق بمستقبل البلاد التي تتألف منها سورية ولبنان وفلسطين والأردن ، وإنشاء نوع من اتحاد الدول بينها . وقد كان المستر مكارت قنصل بريطانيا العام في سورية يقضي أجازته في أنكلترا ، فلما عاد إلى دمشق رار رئاسة الجمهورية وتحدث إلى الرئيس في الأمر . كما تحدث بعد ذلك إلى . وقال إن هذه الخطوة ليست آراء ترونها الصحف ، ويبدونها بعض النواب الخبيرين بشؤون الشرق ، بل هي تردد في الدوائر الرسمية العليا ، وهناك مشروع لهذا الاتحاد ، ولكن بريطانيا بتقاليدها الماسكة تميل أن يكون رئيس الاتحاد ملكا ، فتذاكرنا في الاحتمالات وما يلقاه ترشيح الملك المقصود في سورية من اعتراض وانتقاد .

وفي تلك الأيام أبلغني وكيل رئيس الوزارة أنه اجتمع في لبنان هو ورئيس المجلس النيابي السوري وزعيم فلسطيني كبير ، فتذاكروا في هذه الأنباء المتعلقة باحتمال تأسيس الاتحاد ، وقال لي أن ذلك الزعيم الفلسطيني صرح بأنه إذا تم شيء من ذلك ، فهم يريدون أن يكون رئيس الاتحاد رئيس الجمهورية السورية الذي يتعاون شخصه أكثر من سواه .

وكان رئيس الجمهورية قد أرسل برقية إلى المستر تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية على أثر الاتفاق الذي جرى بينه وبين هتلر في مونيخ ، وطق الناس بدمه ذي بدء أنه سيحمل إلى العالم نغم السلام وبقيته غوائل الحرب . فذكر الرئيس في برقية ما كان من أثر لعمل المستر تشمبرلن في خدمة السلام وجميل

(١) مذكريات مجلس النواب السوري سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ أيضا ص ١٠٠

وقعه ، وأشار إلى فلسطين التي تحتلها الأحداث والفن والتي كانت جديرة بأن يخيم السلام في ربوعها وتسوى مشكلتها نسوية عادلة . فأجابه المستر تشمبرلن شاكرآ له برفقته ، وذاكرآ ما يوليه قضية فلسطين من عناية وأهتمام للوصول إلى حل عادل . .

أما موقف الفرنسيين في صدد مشروع الاتحاد فقد كان على جاري العادة اعتراضاً على كل ما يمكن أن يعتبر خروجاً عن الحدود والقبود . وعن مدعياتهم في سورية ولبنان ، وقد زار مندوب المفوض السامي رئيس الجمهورية وتحدث إليه في أخبار هذا المشروع . وصرح بحسب التعليقات التي لديه من الحكومة الفرنسية أنها لا توافق مطلقاً عليه .

(هـ) رفض المعاهدة والتسكك لها :

ترددت فرنسا في إبرام المعاهدة التي قضت أكثر من ستة عشر عاماً في مقاومة السوريين والتسكك بهم حتى عقدتها ، وأخذ هذا التردد يقوى شيئاً فشيئاً ويزداد انتشاراً في المخالف السياسية الفرنسية إلى أن أصبح معارضة ظاهرة . تتجاوب بأبناء الفن والأحداث التي تثيرها العناصر الرجعية الفرنسية في بعض المناطق السورية .

وقد سافر رئيس الوزارة مرات عديدة إلى باريس محاولاً التغلب على العقبات التي تقوم في سبيل إبرام المعاهدة وإزالة الخلوفا الحقيقية أو المصطنعة التي يظهرها بعض الفرنسيين^(١) .

(١) أتى رئيس الوزارة في سفره الثاني في الخامس من شهر أيلول (١٩٢٧) عام ١٩٢٧ تعرض فيها لمخاطبات شتّى ، التي ستكون موضوع مداكراته مع رجال السياسة الفرنسية ، وهي توضح نواحي كثيرة انتقدها فيها على :
حقوق الأفراد وحرياتهم : إن فرنسا على كثرة ديمقراطيتها لا يتركها راسخاً مع حقوق الحريات والأفراد في فرنسا ، بل في تلك البلاد من غير أن يكونوا مدانين بمرافعة البلاد وحقوقها وفي حدود الاحتمال بمسألة اليهود واليهود التي عانت منها . وكل سوري يسمي له أن يجد في هذا الوطن كل ما يطمح إليه في نفسه وأهله وجماعته من غير أن يخير ذلك سواه . أو يترك سبيل الأمة متجمعة ووقت دون نفسها ويترك أسسها .

وقد تبادل رئيس الوزارة السورية والمسieur دونسان ، وكيل وزارة الخارجية الفرنسية الرسائل للوصول إلى هذه الغاية . ووقعت في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧ . وقد نصت على ماسمى بنظام الأقليات وأشارت إلى حوادث الجزيرة المؤسفة وإلى عزم الحكومة السورية على تنفيذ قانون المحافظات ، الذى يضمن المصالح العامة لسكان البلاد والمصالح الخاصة لكل منطقة من المناطق . والاستعانة بالفن الفرنسى لتنظيم المصالح العمومية وإنشاء نظام دائم للوظائف المقصودة واختيار الأشخاص الذين يقومون بها ، وتقديمهم الحكومة الفرنسية على أن يكونوا من المرشحين الأكفيا ، وأكدت ماسبق

== الشؤون المالية والاقتصادية : صادف في بدء هذا العهد سقوط النقد الفرنسى الذى تولى في هذه السنة وأصاب منه هذه البلاد صير مما أثر في أحوالها الاقتصادية والمالية أسوأ أثر ، ولا حاجة بنا لنقول أن هذه الحالة من النجاسة وضع قديم وإقبال مصت عليه السوى .

أما الأبحاث التى دارت بين وبين ممثل البنك السورى أو ممثلى شركة البترول قبل بضعة أشهر فقد كنا نرى فيها عذبة الاشتراك في المصالح بين سورية وبين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية . ونحن نريد أن نسفيد هذه الأموال في بلادنا ، وأن نعتد نحن أيضا بها ، ولكن لا نريد أن نوسع مساحة الخلاف بين أبناء البلاد وأصحاب رؤوس الأموال . ولذا لم تكن الفوائد متبادلة ولم تكن هناك فائدة بالمصلحة الحقيقية ، فكان اتفاق مفيد يخرج عن طور الاتفاق لأنه لا يكون فيه رضى والحداد .

المعاهدة : أطلع رئيس الوزارة السورية على الرابع الخويل مع فرنسا الذى جاءت المعاهدة وأتمته ، وحددت بمصوغها صلاحيات كل فريق . وذكر أن السوريين هموا في هذه الفترة بتغيير كل ما عاهدوا عليه ، وأنتميم الحكومة الفرنسية أنه متى ما بدأ أول هذه السنة ١٩٣٧ عهد الاتفاق ، كما أنها قدمت المعاهدة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ وأجريت بثبات الخارجية في الشجابين مقرر في هذا الشأن .

وباستعانتنا أن نقول أن المعاهدة لم تكن في مصلحة فريق واحد بل كانت في مصلحة الفريقين المتنافسين ، وقد درست من جميع وجوهها وأجريت عند عقدتها أولا وثمة ورجاء ، ونحن نعرف أنها عندما دخلنا في مفاوضات الصلح بين سورية وفرنسا ، لم تكن تتفاوض مع هذه مدينة أو حزب معين ، فبدأت مفاوضاتنا في عهد السيو سارو وللسو فلانديان ، ومضينا في المفاوضات مع السيو ليون بلوم والسيو فينو والسيو دابوس . ولا تزال الحكومة التى عاقدناها على ما هى بتعديل يسير في رجاها . وسياسة الأمم الخارجية لا تتبدل بتبدل لوزارات . فكيف يتغير قلبى لشكر وزارة معينة . وهذا مظهر من سيرة الحياة وتقاليد الأمم فيها . ونحن ننظر بالمعاشاة كلمة البرلمان الفرنسى في عاهدنا عليه تمثلوا الجمهورية الفرنسية ، ولا نريد أن نشك في أن هذه الكلمة سيكون فيها تدبير وتسكرمة لعهد المفاوض والميثاق المقود .

أن أبلغته الحكومة الفرنسية للحكومة السورية من أن عهد الاستقلال يبدأ في أول سنة ١٩٢٧ .

ثم كانت رحلة سنة ١٩٢٧ التي أدت إلى اتفاق بونه - مردم ، ونوقيعه في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٨ ، وكان يتألف من بيان وبروتوكول . أما البيان فإنه يرى إلى الإسراع بتنفيذ المعاهدة والعقود الملحق بها وإبرامها من قبل البرلمان الفرنسي في مدة لا تتجاوز العشرين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٩ ، وأما البروتوكول فإنه يتألف من سبع فقرات : الأولى تتعلق بتنفيذ الشروط الخاصة بالرسائل المتبادلة بين رئيس الوزارة السورية والمسئول دوتسان ، في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٧ . وكذلك تحديد الحكومة السورية لامتياز البنك السوري واستثمار آبار البترول في سورية وإبرام البرلمان للاتفاقات السابقة . (لا يزال البنك السوري قائماً حتى الآن . أما شركة البترول فقد طلبت إعفاءها من امتيازها . بسبب ما كلفها من نفقات لم تعد عليها بفائدة) .

٢ - النظام الدائم للموظفين الفرنسيين : وفي جملة ذلك مستشار الداخلية الذي سيكون له ملحقان أحدهما يظل دائماً بالجهات الشمالية .

٣ - حرية الضمير وما يترتب عليها في شأن المسيحيين وعدم تقييدهم بالشرائع الإسلامية .

٤ - الاتفاق الثقافي والعناية باللغة الفرنسية .

٥ - الوسائل اللازمة لتنمية التجارة بين فرنسا وسورية . والمؤازرة التي تقدمها الأولى للحكومة السورية في الأمور المالية .

٦ - تحديد المهل المنصوص عليها في مقدمة المعاهدة . وفي « البروتوكول » بالذاتين من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٩ ، ووصف هذا التحديد بأنه رمز لقناعة الفريقين بما بينهما من مصلحة متبادلة في الإسراع بتنفيذ المعاهدة .

٧ - إرسال ممثل مبابي سوري إلى باريس بعد تبادل وثائق الإبرام . وقد جرت كذلك محادثات عسكرية اشترك فيها الجنرال « هنتيجر » .

ولم تحل هذه الملاحق دون استمرار المعارضة الشديدة للمعاهدة في فرنسا لأسباب مختلفة ، ففريق يرفض فكرة المعاهدة لأن سورية لا تزال في رأيهم غير أهل لأن تحكم نفسها . أو لأن المعاهدة في شكلها الحاضر غير كافية لضمان المصالح الفرنسية . أو لأن الضمانات اللازمة لحماية الصناعات التي هي من تقاليد فرنسا غير كافية أيضاً ، كما أن الشروط العسكرية لبقاء القوات الفرنسية لم تكن مرضية . أو لأن سورية لا تدفع لفرنسا ما أنفقته في أيام الانتداب . وقد اشترك في هذه الاعتراضات السياسيون المسلمون والإكباركيون والعسكريون والشركات الاستثمارية والمالية . وكان خلاصتي في البرلمان ، فلم تقدم المعاهدة خطوة في اللجان المختصة . وأمام هذه المعارضة في داخل البرلمان وخارجه أعلن المسيو جورج بونيه ، في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ ، أني بعد شهر كامل من توقيع الرسائل المتبادلة بيني وبين رئيس الوزارة السورية ، تعلى الحكومة الفرنسية عن الطلب إلى المجلس إبرام المعاهدة في الوقت الحاضر . وأعلن أن فرنسا لا تريد الآن تغيير الوضع في البحر المتوسط .

وقد وافق « غستون ريو » مقرر اللجنة في مجلس النواب على المعاهدة اللبنانية . ولكنه اعترض على المعاهدة السورية فهددها فاسدة من أساسها . لأن فرنسا أرادت أن تعقد معاهدة مع دولة مع أقل الدول اتحاداً . وهي سورية التي تشابه عصبة أمم تحتاج إلى أن ينشأ فيها اتحاد دول . وأنكر شرعية ما أقرته حكومة المسيو بونيه من ابتداء المهل . لأن المجلس اللبناني لم يوافق على المعاهدة وكانت معارضة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ شديدة^(١) .

أما الرحلات التي قام بها رئيس مجلس الوزراء السوري فكانت موضع جدل ، ولا سيما الرحلة الأخيرة . فعارضوا الكتلة الوطنية شددوا التأكيد عليها ، ورجال الكتلة الوطنية أنفسهم كانوا منقسمين . فريق يشاطر رأي رئيس

(١) قبل أن يغادر رئيس الوزارة السورية فرنسا ، في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٨ ، قدم إلى الحكومة الفرنسية مذكرة أوضح بم أخطار هذه الرحلات على المعاهدة والمصالح التي تنشأ في المستقبل من رفض إبرامها . وقد تأخر من وصوله في دمشق عرف تأجيل الإبرام إلى أجل غير محدد .

مجلس الوزراء بضرورة العمل في فرنسا للخروج من المأزق ، دون إخلال بأساس المعاهدة ، وفريق كان يرى أن التفات على الفرنسيين لا يجدي نفعاً . وإن حالة البلاد الداخلية والخلافات القائمة فيها قد أطمعت الفرنسيين حتى وجدوا سبيل التمسك بالمعاهدة سهلاً هيناً . وقد اشترك مع هؤلاء بعض السياسيين السوريين الذين كانوا خارج البلاد ، وكتبوا إلى رئيس الجمهورية في هذا المعنى .

وعلى كل حال فإن الأعمال السياسية كثيراً ما تقوم على الاجتهاد في اختيار أهون الشرور ، فالخطة التي لها ما يبررها في نظر فريق لا تروق في نظر فريق آخر ، والحوادث وحدها هي التي تقرر مواضع الخطأ ومواضع الاصابة^(١) . ولو أن الفرنسيين لم ينكثوا إلا ما اهدوا عليه مرات عديدة لكانت وجهة نظر القائلين بالمفاوضة المستمرة وجدت مابوغها ، ولكن خذل الفرنسيون ونكثهم بشروط المعاهدة في داخل البلاد ، ونكصهم عن إبرامها ، جعل لحجة القائلين بعدم فائدة هذه المفاوضات مجالا فسيحاً للاعتراض والانتقاد . ولذلك رفض المجلس النيابي السوري الاطلاع على ذلك الملاحق والاعتراف بوجودها . كما أن رئيس الوزارة قد أعلن أنه في حل من المراسلات والتصريحات التي وقعها مع دوتسان ، وجورج بونه . لأن الحكومة الفرنسية لم تفي بتعهداتها . واتخذ مجلس النواب السوري في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٨ القرارات الخاصة في تحديد موقف سورية والتي نصت على ما يلي :

١ - إن مجلس النواب السوري . مدفوعاً برغبته الصادقة للتخالف مع فرنسا يتمك بنصوص المعاهدة التي صدقتها في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ ، ويعتبر حقوق سورية المنصوص عنها في هذا الصك واجبة الاحترام والتشفيذ . وإذا كان بحق للبرلمان الفرنسي أن يرفض التحالف مع سورية

(١) قال اميرال كاترو في مذكراته كلمة صادقة على المعاهدة . والحق لها . وهي : أن تلك الوثيقة (مشيراً إلى السوريين خاصة والفرنسيين عامة) لا تنص على ضرورة الاقلاع له ضرورة . فتتطلب فرض الموازنة التخلي عما واثقت عليه في ظروف غير ملائمة .

فلا يحق له أن يتكر عليها حقها الطبيعي بالاستقلال المعترف لها به في نفس ميثاق عصبة الأمم .

٢ - لما كان لم يعرض على مجلس النواب أي اتفاق أو عقد آخر غير معاهدة ١٩٣٦ فالمجلس يعتبر بحكم العدم أي ادعاء كان يتعلق باتفاقات أو ملاحق أو ذبول أو عقود لاحقة غير معروفة عنده ولا مصدقة منه .

٣ - يأسف مجلس النواب لنكول الحكومة الفرنسية عن احترام عهدهما دون أن يكون لها مبرر لهذا النكول . ويستنكر التردد البادي في تصديقها للمعاهدة والتأخر في تنفيذ ما تعهدت بتنفيذه من نصوصها . وبذات الوقت يطلب من الحكومة السورية أن تحافظ على جميع الحقوق المؤيدة لاستقلال سورية وروحيتها . وأن تسرع باتخاذ الوسائل الحازمة لاستلام الصلاحيات الباقية لها بدون تأخير .

٤ - يسجل مجلس النواب تصريح رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك بأنه يعد نفسه في حل من جميع الاتفاقات والعقود التي يمكن أن يكون وقعها ويعتبرها لغوا .

٥ - أن مجلس النواب السوري الذي يمثل جميع الدوائر الانتخابية المنسوب إليها أعضاؤه . وهو وحده يعبر عن رأي الأمة ورغائبها تعبيراً شرعياً دستورياً حقيقياً . يستنكر أي أسلوب آخر تجنح إليه الحكومة الفرنسية لمعرفة رأي الشعب السوري بشأن مصيره . كإيفاد لجنة لمن هذه الغاية . وحيث أن هذا المجلس قد أعرب عن رأيه حيال جميع القضايا التي عرضت له . وهو مستعد للإعراب عن رأي الأمة في أية قضية كانت . فهو ينكر جواز الأخذ بأية رغبة تخالف رغبته . ويدعو الشعب السوري أفراداً وجماعات إلى الامتناع عن الاتصال بأي شخص أو أية هيئة تحاول أخذ الآراء والمطالبات ، تذرعاً لإيجاد التفرقة في صفوف الأمة وسعيها وراء غايات وأهداف ضارة بوحدة البلاد وهادمة لاستقلالها^(١) .

(١) كان قد ورد في الأنباء أن الحكومة الفرنسية ستسل لجنة تحقيق إلى سورية ، ولكنها أبطلت أنه لن يستقبلها أحد من رجال الدولة أو الشعب .

٦ - يأسف المجلس لحوادث العصيان والتمرد على القانون والتعرض للإخلال بالأمن العام في مناطق اللاذقية وجبل النور بعد حوادث الجزيرة المعلومة ، ويزيده أسفاً إذا كان صحيحاً ما يقال من أن لبعض ممثلي السلطة الافرنسية ضلعاً في هذه الحوادث أو رضاء عنها . ويطلب من الحكومة أن تسرع بوضع حد حاسم لهذه الحوادث الغربية .

٧ - يسجل المجلس النباني أيضاً مشاطرة الوزارة السورية المجلس النيابي الرأي المعرب عنه في هذه البنود .



أما موقف فرنسا في عصبة الأمم من المعاهدة ، فقد كان كذلك مهماً متناقضاً وقد صرح المسيو ، بول بونسكور ، في اجتماعات العصبة في ٢٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٨ بقوله : أن ممثل فرنسا يحرص على أن يؤكد للجنة في صدد الانتداب على سورية أن المعاهدات التي وقعت بين فرنسا والدول المشمولة بالانتداب لم تلغ ولم تهمل ، والتأخير الذي طرأ عليها إنما هو ناشئ عن المفاوضات الجارية ، التي ترمي إلى إدخال تعديلات تظهر أنها ضرورية . وتؤمل الحكومة المنتدبة مع ذلك أن تقدم قريباً نتائج هذه المفاوضات . واكتفت فرنسا بذلك في عصبة الأمم .

= أنقى المسيو ، كبير ، الذي كان يعمل في الأمانة العامة للمفوضية الفرنسية في بيروت بحضرة في المههد الملكي لدراسات ليلية في لندن ، في ١٥ حزيران سنة ١٩٤٥ ، ابتدأ بحقه بما يذكر العلاقات التاريخية التي تصل فرنسا وسوريا من أيام شارلوك وهرون الرشيد إلى انه في لانتون - دوغول سنة ١٩٤٠ ، وذهب في كلامه إلى أن من حمة لأخذنا الأساسية التي أدت إلى جهل حقيقة المواقف في المشرق ، أن العربانيين وفرنسيين لم يدركوا أن الملك حبيباً كان يشكاه باسم القوميين العرب في دمشق ، في المراسلات التي دارت بينه وبين مكة هوق ؟ وقال إن فرنسا تابعت بناء سياستها على أساس حماية الأقليات في المشرق ، ولم تنس أن يصلح الحال في ملكة الحركة القومية العربية في سورية ، وأنه لم يمكن باستماعته أن يوفق على أي شيء يفتكس استقلالاً ، فمجزت فرنسا عن تدبير حقيقة المشاعر القومية العربية وغشلت في الغش مع بوجل . ثم أشار الخاضر إلى الحماة الكبير الذي ارتكبته في عدم إبرام معاهدة ١٩٣٦

(و) الأساليب الربعية والحكم المباشر

لبث في باريس المسيو غيريل يو ، ممثل فرنسا السابق في النمسا الذي غادرها على أثر إلحاقها بألمانيا ، ثمانية أشهر ينتظر تعيينه في بعض المراكز ، وكان يتوقع أن يرسل إلى البرازيل أو غيرها . وإذا به يرشحه بعض الوزراء الفرنسيين إلى منصب أعظم خطراً وهو المفوض السامي في سورية ولبنان ، ليخلف الكونت دومارتين الذي أصبح في عرف الفرنسيين من رجال المعاهدة . فلما دعي إلى منصبه الجديد وجد أن الحكومة الفرنسية ، التي عقدت معاهدة واتبعها برسانل وعقود في حيرة من أمرها ، فهي عاجزة عن حمل البرلمان على إبرامها . بل على إخراجها من اللجان . وليس في وسعها تنفيذ ما عاهدت عليه بالإبرام قبل ٢١ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٩ .

وقبل أن يتوجه إلى سورية حضر اجتماعاً في مكتب السكرتير العام لوزارة الخارجية . اشترك فيه مع سلفه دومارتين والجنرال غملان رئيس أركان الحرب ومساعد الجنرال هنريتر ، الذي كان قائداً عاماً لجيش الشرق في سورية . وتذاكروا فيما يجب صده . وإذا كان ينبغي إبرام المعاهدة في الصبح الأخيرة ، التي نشأت عن مفاوضات باريس ، أو أنه يترتب أن يطلب من الحكومة السورية الموافقة على تعديلات جديدة حتى يكون الوثوق تاماً بأن الحكومة الفرنسية لا تعرض نفسها أمام البرلمان ، ربما يقضى على الوزارة الفرنسية نفسها . وانفض الاجتماع دون اتخاذ قرار . وبقى على المسيو يو أن يذهب إلى سورية ويدرس أموراً . وهذه الحكومة نتائج التحقيق الذي يقوم به ، بدون أن يتأثر — على ما قال — بشوم سابق من اتجاهات أحزاب اليمين أو أحزاب الشمال . ولكنه وضع نصب عينه نصائح الجنرال غملان والأميرال دارلان ، اللذين كانا يريان وجوب الإبقاء على القوى الفرنسية في الشرق سليمة كاملة . لأن شبح الحرب قد أطل في الأفق . لخلاصة التعاليم التي تلقاها كانت ما قرره لنفسه . وما يمكن أن يصور بهذه الكلمات : اذهب واعمل أحسن ما تستطيع .

لقد بدأ النضال بين المفوض السامي الجديد وبين حكومة الكتلة الوطنية منذ أخذ يفرض بأحاديثه وبياناته ، ويكرر على آذان السوريين ما ملوا سماعه من أن العالم المتمدن وكل إلى فرنسا في هذه البلاد مهمة توفير الأمن والعدل اللذين لا يزالان الشرط الأول لحياة وطنية مستقلة ، ولا يبع فرنسا أن تتجاهل هذا الواجب دون أن تخل بشرفها ، وهي تلك جميع الوسائل للقيام به . وقد عقد فصلاً في كتابه : « سنتان في سورية » سماه : هجوم الكتلة وانكسارها .

ثم إن المسيو بيو استعان برجل من رجال السلك السامي لا يقل عنه رجعية ، وهو المسيو دوهورت كلوك مندوبه في سورية . وصاحب الأحداث الشهيرة في السنتين الأخيرتين في تونس . إلا إنه كان يتظاهر بأنه في بعض الأمور له رأى غير رأى رئيسه . ولكن ماهو إلا مندوبه . وقد يكون ذلك من الأساليب المكيفلية ، حتى يقابل السوريين بمثل ما لديهم . فقد ادعى المسيو بيو أن كل سورى يظن نفسه مكيف . فلا يستبعد أن يكون عمد إلى تطبيق أساليب ، مؤسس الدبلوماسية في الخداع والمراوغة هو ومندوبه . وكانا على اتفاق فيما يقولانه ويعملانه .

وفي الواقع أن سورية بدأت تضطرب . وأخذ النضال بين بيو وبين الحكومة أطواراً شتى . فانتقد رجال الحكومة وأعضاء المجلس النيابي بيانات المفوض السامي الجديد ونزعها الرجعية الاستعمارية انتقاداً شديداً . وأغلقت دمشق والمدن السورية لدى وصوله ، فراح يعي أنصار فرنسا القدماء ، ويستعين بخصوم الكتلة الوطنية من العناصر المعارضة . وأصبحت الحكومة تقاوم في جهتين ، إلى أن استقالت في ١٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ ، بعد أن اجتمع المندوب وقائد الجيش ورئيس الحكومة ، وكان وضعهما وكلامهما مهدداً ومنذراً ، حتى قال قائد الجيش : إن كل حجر يرمى بها جندي سيقابلها بالرصاص . وكانت الحكومة قبل استقالتها ألغت بعض قرارات المفوض السامي ، وأبلغت رؤساء المحاكم اعتبار القرار ٦٠ والقرار ١٤٦ ، المتعلقين بقانون الأحوال

الشخصية ، لاغيين ، كما أنها كانت وضعت مذكرة لترسل إلى الحكومة الفرنسية محتجة فيها على مناهج السياسة الجديدة ، فأبى المفوض السامي قبولها لأنها نشرت في الصحف ، كما أنه أنكر على الحكومة الحق في اتخاذ قرارات تلغي قرارات المفوض السامي^(١)

وقد تألفت حكومة جديدة برئاسة السيد لطفي الخفار لم يطل بقاؤها في الحكم أكثر من عشرين يوماً ، واضطرت إلى الاستقالة ، بعد أن حدث بعض الهدوء واستقرت الأمور قليلاً في بادئ الأمر ، ولكن حوادث التمرد والعصيان لم تنقطع في الجزيرة ولواء اللاذقية وجبل الدروز ، وطلب المفوض السامي اتخاذ بعض التدابير في تلك الأنحاء تشابه ما عمد إليه أخيراً في القرارات التي اتخذها ، فرفضت الحكومة إجابة هذه الطلبات المنافية بالمعاهدة والمناقضة لرغائب الأمة .

وذكر رئيس الوزارة في كتاب استقالته السياسي ، الذي قدمه إلى رئيس الجمهورية في ١٥ آذار (مارس) ، بأنه لا سبيل إلى دوام العمل إذا ظلت المناهج المتبعة في بعض أجزاء البلاد سائرة على النحو الذي ينتظر أن تكون له أسوأ العواقب^(٢) .

(١) كان قانون الأحوال الشخصية سبباً فجعاً شديداً في البلاد ، واستمر السيوبيون آخر الأمر أن يصدر قراراً يخرج فيه الشفيع من هذا النظام ، محتج عليه التصاريح المتعدياً شكلياً كما قال ، وكان الفرنسيون قد وضعوا هذا القرار على مناقشات المعاهدة

(٢) وجاء في هذه الاستقالة : لقد دعوتني لتأليف الحكومة منذ عشرين يوماً ، طلبت رغبتكم المكرمة في تلك الظروف الحرجة ، وتذكرون أنني لم أقدم على هذه المقامرة إلا لتحقيق المصالح ، وأملأ بإيمان البلاد من ذلك الوقت المضطرب الذي كانت فيه . وكان ضرورة زلاتي وإخواني الوزراء أكثر الأثر في أقدامي على تحمل هذه الأعباء ، وقد وجدنا بالفعل من خصائص هذه الأمة وتصحيح السياسي ما دعوني أدركه ، إذ لم يكن من السهل إقناعهم حتى انقلب النظام ، وعاد به وحدأت النفوس المضطربة في جميع المناطق التي تنول إدارتها ، مما دل على حرص الأمة على حقوقها وتمسكها بأمانتها الوطنية ، ورغبتها لأكرده في طرح هذه الأساليب المشروعة في إصلاح الحق والقانون والدستور .

ثم قال : ثم وقد اختبرنا الحكم نوعاً في مرحلتين الأولى والثانية ، فقد ثبت عندنا ما كان راسخاً في غوسا من أن مصطنعة بلادنا ومصطنعة من سادتها لا تتفق مع أية سياسة استوحى من خطط الانتداب وأساليبه ، وأنه لا يمكن أن بقوة في البلاد حكم صحيح مستقر إلا على أساس

وفي ٢٠ آذار (مارس) أذاعت الكتلة الوطنية بياناً ذكرت، فيه أنه لا أمل من تحمل مسئوليات الحكم، ما دامت الحكومة الفرنسية مترددة في قبول معاهدة عام ١٩٣٦، ومسالمة طريقاً لا يدل على رغبتها في التعاقد مع سورية للاعتراف بحريتها واستقلالها ووحدةها. وأيدت ما صنعت الحكومة الوطنية الثانية المستقلة، وأعلنت اعتبار الأزمة القائمة أزمة سياسية قومية، ودعت الشعب في هذا الموقف للقيام بواجبه وتوحيد صفوفه والتمسك بكامل حقوقه. وقد استؤنفت استشارات الرئاسة لتأليف وزارة جديدة، فتألفت بعد عشرين يوماً وزارة اشترك فيها فريق من المستقلين برئاسة السيد نصوحى البخارى، ولم تكن في جملتها ذات طابع حزبي، ولكنها لم تحل أزمة، بل يصح القول إن الأزمة استمرت حتى استقال رئيس الجمهورية، لأن هذه الوزارة لم تمثل أمام المجلس، وما كادت تتألف حتى سافر المفوض السامى إلى فرنسا، فلبثت تلتظر عودته لترى ما يكون من أمر المعاهدة التى تمسك بها رئيس الحكومة، ولكن المسبويو لم يعد شيئاً في أمرها، بل كان يقول إن فرنسا لا تزال تقول بمقد معاهدة، ويتجنب، حرف التعريف، حتى لا ترجع الظنون إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، التى تنكرت لها فرنسا، وجعل الوطنيون الموافقة عليها شرطاً أساسياً لكل تعاون أو مؤازرة في الحكم.

ولدى عودة المفوض السامى اجتمع برئيس الجمهورية، وجرى حديث بينهما، فكان الرئيس يتمسك بالقواعد التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان المفوض السامى يحتج بالحالة الدولية التى تنذر بوقوع حرب، ولذلك لا تستطيع فرنسا إلا أن تأخذ ذلك بنظر اعتبارها وتحدد خططها، وهو ما يؤدى إلى عدم التقيد بكثير من شروط المعاهدة. وانتهى الاجتماع على غير رضى.

وفي الاجتماع الذى عقده المفوض السامى مع أعضاء الحكومة بعد ذلك أبلغه رئيس الوزارة بصورة لا تدع مجالاً للشك أنه ليس على استعداد للدخول

== المعاهدة التى حددت فيها الحقوق والواجبات المتبادلة تحديداً مبرحاً، ولما كنا نرى أن الاستمرار في الحكم بهذه الشروط وفي هذه الظروف منافع لبلادنا الوطنية ومناقض لمبادئنا، فإننا نرفع إلى مقامكم السامى استقالة الحكومة راجين قبولها.

في مفاوضات لتعديل شروط المعاهدة ، واستقال في ١٥ أيار (مايو) ولكنه ظل هو وأعضاء حكومته نحو شهرين يديرون الأعمال بالوكالة . وكان الميسور بيو يتخذ استعداداته لمنح العلويين والدروز صلاحيات وامتيازات تخرجهم عن نطاق الوحدة السورية . الذي عادوا إليه على أثر عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ويعالج مشكلة الجزيرة التي زادها الفرنسيون تعقيداً بما قاموا به من أعمال ، واختار أن يعين لها حاكماً فرنسياً بدون أن يمنحها مثل الصلاحيات التي قرر منحها للدروز والعلويين . لأنه لم يكن فيها عنصر منسجم ، كما أن هناك مخدوراً آخر في رأيه بسبب قيامها على الحدود النائية . وقد أذاع المفوض السامي في أول تموز (يوليو) القرارات المتعلقة بذلك . غير مبال بالدستور الذي وعد رئيس الجمهورية باحترامه . ولا بما يتم بعد عقد المعاهدة . فأصبح من المتعذر على الحكومة الاستمرار في إدارة الأمور . وعلى رئيس الجمهورية البقاء في الحكم ، وبعث في ٧ تموز (يوليو) باستقالته إلى المجلس النيابي . الذي أبلغه الفرنسيون كذلك نهاية أجله . وأصبح الدستور معطلاً . فلم يبق مجال لتنفيذ المواد المنصوص عليها في حالة استقالة رئيس الجمهورية (١) .

(١) إلى رئاسة المجلس النيابي . منهن عديداً الكرم الله . وانضمت في أول جلسة عقدها لرئاسة الجمهورية إثر عقد معاهدة وثيقة الصلات بين فرنسا وسوريا على قواعد التحالف والمودة وذلك تمهيداً لإدراك هذه الأمة غاية الحرية التي تسعى لها من الاستقلال والسيادة القومية . وقد تعاقبت الحكومات في سورية وهي تمثل تضاريس جبهة في سبيل إبرام العهد المفلطح واليثاق المفود ، وانفة إلى ينصوي على الحصة الوحيدة التي أحرز جانب الوطن السوري وترفع من شأنه ، كما توثق الروابط بينه وبين الجمهورية الأخرى حتى يسود علائقهما جو من الصفاء والإخلاص . وحتى تقدر هذه البلاد على مقابلة الأحداث وصمد الأطماع . غير أن الجهود التي بذلت لم تؤد إلى نتيجة برغم الوعود الرحمة الصادرة عن رجال الوردت التي تنامت في فرنسا منذ سنة ١٩٣٦ إلى الآن ، فذهبت ضياء تلك الآمال التي أوجعنا بها إلى سياسة التحالف والتعاون . وشهدنا عودة إلى أساليب قديمة وتجارب جديدة تناقض دناهمنا عليه ودخلنا الحسك على أساسه . على أن حوادث الماضي وفرائض الحاضر لا تحمل عملاً لشك في أن هذه المخطئ التي براد اتباعها واستئناف العمل بها لا تشر إلا التزعج والخضوع كما أنها تضيق كبر هذه البلاد وتوهم قواها وتهدد مستقبلها . ولذلك لا أرى بداً من الاستئذنة من المنصب لدى وكالت إلى الأمة القيام به ووثقت في تحمل أعبائه . راجياً أن يكون في الأيام المقبلة ما يخفف عنها أمانة . ويحقق لها ما تصبو إليه من النجدة والكرامة .

وكان المفوض السامي قد أبلغ الحكومة الفرنسية الخطط التي عزم على اتباعها ، فأبضا عليه الجواب ، ثم تلقاه بعد لآى ، فأعطيت له صلاحيات مطلقة فى نفس الزمن الذى استقال فيه رئيس الجمهورية ، وألقى عن عاتقه أعباء الحكم الثقيلة . وكانت جرت بعض المفاوضات لتأليف حكومة لم تؤد إلى نتيجة ، لأن الأزيمة استحكمت حلقاتها ، وأصبحت كل محاولة محكوم عليها بالإخفاق .

وربما يقال أنه كان أولى نفض اليد من السلطة منذ تبين نكول الفرنسيين عن تنفيذ شروط المعاهدة وعن إبرامها ، كأن يتخلى رئيس الجمهورية عن الحكم عند استقالة الوزارة الوطنية الأولى أو استقالة الثانية . ولكن الوضع فى المجلس وفى البلاد لم يكن بهذا الوضوح المطلق حتى تبلغ الأزيمة حيث ذرونها ، فالكتلة الوطنية لم تكن على وفاق . كما أن رئيس الجمهورية لم يكن يشاطر الحكومة جميع آرائها ، واشتدت شوكة المعارضة كما ضعف جانب الحكومة . وكان فريق من أعضاء المجلس يرون أنه إذا تخلى أعضاء الكتلة عن الحكم ، فلماذا لا يستدعى رئيس الجمهورية الآخرين لتوليه . حتى أن رئيس المجلس أعرب عن رأى هذا الفريق فى حديث له معى لتأليف وزارة . وكانت الأزيمة قد بلغت غايتها . وأصبح رئيس الجمهورية على وشك الاستقالة ، فأجبه أن الأمر تجاوز حد الوزارة . وفضلا عن ذلك فبعد استقالة رئيس الجمهورية التى قدمها للمجلس ، اتخذت فيه بعض الوسائط لتقرير الحلول الدستورية . ولكن سرعان ما قضى عليها الفرنسيون بتعطيل السلطة التشريعية بعد أن عطلوا السلطة التنفيذية . وأعلنوا حكماً مباشراً أعادوا به إلى أشباهه فى أوائل الاحتلال الأفرنسى ، فأنفوا مجلس مديرين يقوم بالحكم الإدارى تحت إشراف المفوض السامى ومشاركة مندوبه .

لقد أشار المسيو بيو إلى التعديلات التى يريد إدخالها فى المعاهدة وهى تقوم على إعادة نظام الحكم الذاتى إلى أراضي العلويين وجبل الدروز . وعلى فكرته هذه بأنه يؤمن بها الانتفاضات المحلية . وكذلك مراجعة شروط الاتفاق

العسكري الذي يشتمل على محذور الجلاء . وإن كان هنالك شروط سابقة لتحقيقه ، لأن الحالة الدولية تستلزم تثبيت مركز فرنسا في الشرق كما طلب إليه القواد العسكريون .

وكان أمر إنشاء ملكية في سورية يتردد في خاطر هذا المفوض السامي ، حتى أن مندوبه في دمشق استطلع ذات مرة وجهة نظر رئيس الجمهورية في الموضوع ، وقد تسأل في كتابه : « ستان في الشرق ، لماذا لا يكون ملك في سورية ، وهو تسأل كان يعرض في خاطر كثير من الفرنسيين ، قال : إن معاهدة تمقدم ملك يكون لملاحظ من الدوام أكبر بكثير لأنها لا تربط رجلاً ولا حزباً ولكن أسرة . وبذلك تقوم صداقة بين فرنسا وبين التاج السوري ليكون أكثر استقراراً وأكثر تأثيراً إذ هي أكثر إنسانية من ارتباط نظري شرعي . فالملك الذي يأخذ على عاتقه بالطريقة الشرقية السلطة العليا لا يكون كثير الاهتمام بمطالب العناصر التي تنشأ الشعبية . . . وكتان المستشارين الفرنسيين يسهل له عمله في الحياة اليومية . ومن المحتمل تأييد عرشه بمجالس تمثيلية تقوم على نظام بناسب الأخلاق المحلية ، ويقدر كذلك أن الدروز والعربون يرضون أن يبذلوا طاعتهم إلى ملك يرجع إلى إحدى الأسر الإسلامية الكبرى أكثر من بذلها لوزارة دمشق من سكان المدن . ولكن الجمهورية الفرنسية هل تستطيع أن تصنع ملوكاً ؟ ما كان بومبي أن أقترح مثل ذلك على رجل مثل بوانكاره . وقد أقدمت على عرضها على المسيو دالاديه . »

لقد عقد اجتماع في غرفة رئيس مجلس الوزراء حضره وزير الخارجية ومساعدوه والجنرال غلان . . . وأصغى المسيو دالاديه إلى بانتباه وتلقى ملاحظات الآخرين ثم اختصر المناقشة بوضوح فقبل كل ما اقترحت لتعديل المعاهدة . ولكن إنشاء ملك في سورية ظهر أنه أخاف الجميع ، ولاحظت أن مقترحات كانت موضع ملوان المسيو دالاديه أستاذ التاريخ القديم . . .

ثم قال المسيو « بيو » أنه لم يخبر أحداً في باريس أن له مرشحاً ، ولكنه في ٦ نيسان (إبريل) قبل سفره من بيروت استقبل في قصر الصنوبر فؤاد حمزة

الذي كان حينئذ وزير خارجية الملك عبد العزيز بن السعود . فسأته إذا كان سيده يوافق أن يعطى سورية ملكاً في شخص أحد أبنائه . وكانت مفاعلتى قد قبلت باستحسان من محبتي الذي أطلع عليها فوراً ملكه . وذكر بعد ذلك أنه قابل الكثيرين حتى لا يهاجم في غيابه . ومنهم المسيو كايو الذي قال له إياك أن تقيم نظاماً برلمانياً في سورية . وعاق على ذلك بالمثل الفرنسي الشهير : إنك تعظ من أهتدى .

وهكذا عندما اشتبكت فرنسا في الحرب العالمية الثانية كان قد مضى نحو شهرين على طلي آخر صفحة من صفحات جمهورية المعاهدة . ووجد عمالها في سورية الفرصة سانحة للإيمان في الاضطهاد والنفي والاعتقال والأحكام الإرهابية . وهو ما كانوا ليبالوا أن يصنعوه في أيام السلم . فكيف وقد جاءت الحرب فأطلقت بدم من كل عقال . إذ يستباح فيها ما لا يستباح في غيرها . والحجج كثيرة لديهم في تسويغ ما يلجأون إليه من شدة وعنف . في جعلتها الحرس على سلامة الدولة وأمنها . واستئصال دابر من يهيمونهم بالتآمر مع العدو . فكانت شرطتهم وجنودهم تفرغ الأبواب في جنح الليل فتبت الخوف والذعر وتقود إلى السجون والمعتقلات من يقع عليه اختيارهم كاتصنع الحكومات التي تعارف الناس عليها الآن باسم ديوايسية .

ولكن ما جاءت أشهر الربيع سنة ١٩٤٠ حتى انكشفت الحجب وظهر أن فرنسا ، التي ظفرت هي وحلفاؤها سنة ١٩١٨ . لا تستطيع أن تقاوم الجحافل الألمانية التي دكت حصون ماجينو أو دارت بها ، وسلبت لها الجيوش الفرنسية بعد معارك قليلة . فأقبلت سورية على مواجهة وضع جديد لا تعرف ما يحمل في طياته . وإن كان كثير من أبناء البلاد لم يكتفوا اغتباطهم بتطور الحرب وأقول نجم الذين غلبوهم على أمرهم عشرين عاماً غير أن الفرنسيين كانوا يقولون إن فرنسا قد انهارت في أوروبا . ولكنها لا تزال على قوتها في سورية . وهو منطق غريب . قرأت الجواب عليه في كتاب عن يوليوس

قيصر . أسند لنابليون الثالث . وفيه يذكر أن بعض القبائل الجرمنية لم تستطع البقاء في ربيعها التي أخرجت منها . فجاءت إلى القيصر الروماني تلتبس أن يقطعها أراضي في بلاد الغول . فرد قائلاً : إن الذين لم يستطيعوا أن يحتفظوا ببلادهم لا يحق لهم أن يطالبوا ببلاد غيرهم . ولكن فرنسا التي كادت تطوى صحائفها من بحر الدول العظمى . أقالها من عثرتها تحالف الإنكليز والروس والأمريكان . الذين ألبوا العالم على الشعب الألماني حتى وقع جائياً على ركبتيه . وفي الأيام الأولى بعد انكسار الفرنسيين . هم المسيويين ، الذي فاقرو كثيراً بالقضاء على عهد الكتلة الوطنية وطى صحائف المعاهدة . أن يعدل سياسته . وأراد الاتصال بفريق من الرجال الذين يعربون عن اتجاهات مختلفة ، وقد اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في اليوم الذي كان المفوض السامي قادماً إلى دمشق لحس النبض في محاولات جديدة . وذلك في ٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٠

لقد أثار هذا الاغتيال اضطراباً في النفوس وقلقاً في الخواطر ، وشغل الناس بالمحاكمة التي نشأت عنه حيناً من الزمن . وقد اتهم زعماء الكتلة الوطنية بأنهم لم ضلوا في الحادث ، ولكن القاتل الذي تولى الجريمة كان مريداً لأحد مشايخ الصوفية الذي جاء من المغرب . فحضره على الاعتراف بحقيقة الأمر والمحكمة مجمعة ، فاعترف اعترافاً صريحاً لم يدع مجالاً للشك . وحكم بالإعدام على القنلة . وبرت ساحة الوطنيين الذين ذهبوا إلى العراق وهم السادة جميل مردم بك ولطفي الحفار وسعد الله الجابري .

• • •

وفي هذه الظروف الحرجة نهض السيد شكري القوتلي بأعباء العمل الوطني وقيادته . لجمع الصفوف المتفرقة ونشر الدعوة إلى إعادة الأوضاع الشرعية وإنهاء الأحكام الاستثنائية والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين . وكانت البلاد السورية قد عانت أزمة شديدة في مطلع سنة ١٩٤١^(١) ، وأضربت

حوالي ١٩٤١/٤١

(١) جاء في أول بيان أذاعه على الشعب السوري عن وصف حالة البلاد ومطالبها ما يلي : — منذ نحو ستين وهذه البلاد تعاني مساويء حكم مباشر تفهمرت فيه أوضاعها وأهينت كرامتها =

احتجاجاً على السياسة المتبعة وتأييداً للحركة الوطنية الجديدة، وكان الجنرال داتز قد وصل إلى سوريا في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ليقوم بوظيفة مفوض سام وقائد عام في سورية من قبل حكومة فيشي، فمكث نحو ثلاثة أشهر يقوم بما سماه استشارات عديدة لدى معظم الشخصيات السورية، واتجه بأدى الرأي إلى تعيين الدمامد أحمد نامي رئيساً للدولة السورية، ثم وجد أنه على غير صواب في هذا الاختيار فأصدر في ٢ نيسان (أبريل) سنة ١٩٤١ قراراً بتنظيم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وآخر بتعيين البد خالد العظم رئيساً للحكومة السورية، فخل مجلس المديرين، وقرر إنشاء مجلس استشاري يكون للعلمين والدروز ممثلين فيه، مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص، وأماط سن القوانين بمجلس شوري يساعد الحكومة في هذه المهمة، عدا القوانين التي لها علاقة

بتجريح عزائم هذا الحكم المندفع والنظام الاستثنائي الذي نشأ فيه سلطات متداخلة، وقد رافق هذا النظام منذ يدي به مازقه من خبط الخفق وإرهاق وأساليب الإكراه والتروير والاضطهاد، وحادث الحرب على الأثر أصغر السوريين ناموس كريمة يتعذرون ويتكلمون ويتنصرون ما تقدم إليه سياسة المستأجرة من مؤس وشقاء، وكانت الحدود مصادرة لمساكنهم، فبعد أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما تسددها في موارد رزاقها ووسائل حياتها وعيشها، وما تجر به عليها جرائر حكم عربي قضى عليها أثر شعاع في جبهة من ساءت أحوالها وظهور، التي من بها الأقوياء العالون أنهم مالوا أوسهم من هذه الأمة وثقل لا يكون مملوا لها، فزبحوا يرددون على مسامع أبنائها أحاديث المهمة التقليدية، على حين أنه قد انصدمع لأساس الحقوق المهمة التي جاءت فرنسا باسمها إلى هذه البلاد، فالتفت عن عصاة الأمم التي هي الآن في مرس رول، تلك المهمة المؤانة في عرف العهود والمواثيق والشرائع، التي لم يرخص السوريون عن توسيعها وقد تعاقب مقاومتهم لها إلا بقوة السلاح...

فنهج نرفع الصوت جبهة بأننا متسكون بمطالبنا القومية، وإذا لا نضل لأن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين سنة، وإذا كنا سننظر انتهاء الحرب استعيق جميع رغائبنا القائمة على وحدة البلاد واستقلالها وتوثيق العرى بينها وبين سائر البلاد العربية التي يتبع بعضها بعضاً، وقد يكون أجل الحرب طويلاً، وقد يكون السلم قريباً أو بعيداً، ولكنا على كل حال نأمن أن نرفع عن إدراك حقوقنا في الحرب الانتصار للسلام، كما كنا ندفع عن إدراك حقوقنا في السلم بسبب خسار الحرب ولا بد من العمل على إقادة البلاد من هذه الفوضى المائدة في التشريعية والإدارة والاقتصاد التي قادتها إلى الأزمات المتعصية، وذلك بإعادتها إلى الوضع الطبيعي الذي يلائم حاجاتها ورغباتها ويستمد من رأى الأمة وقتها، فيتقدم رجاءه صلاحيات الحكم لمصلحةه ويعملون على إزالة ما خالته سياسة التجزئة وأساليب التفرقة، التي لنا وجدت تخارية لفكرة القومية وإبائى الوطنية.

بواجبات فرنسا الدولية فهي لا تعد نافذة إلا بعد موافقته . وظلت هذه الحكومة قائمة إلى أن استدعي الجنرال كاترو مندوب فرنسا الحرة التي خلقت حكومة فيشي في سورية . الشيخ تاج الدين الحسني في ١٢ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤١ . ليأخذ لقب رئيس الجمهورية السورية مع المميزات والواجبات المترتبة على هذا اللقب .

القسم الثاني

الاستقلال والجللاء

١ - مقدمات وعوامل

(١) بريطانيا وفرنما الحرة في سورية

على أثر المعارك التي دارت رحاها بين الجيوش الألمانية والجيوش الفرنسية في مدة أسابيع قليلة ، فوجئ العالم بأن الجيوش الفرنسية ، التي كان بعدها البقاد الخبيرون أفضل الجيوش وأعظمها جرأة وأكثرها خبرة ، مزقت كل عرق ، فأضحت ومعظمها أسير ، وبعضها قتل . وما بقي يبحث عن ملاذ له .

وقد أعلن الجنرال متلهوزر ، الذي خلف في سورية الجنرال ويطان ، في ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٠ ، أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير في نظام البلاد المشمولة بالانتداب ، ونبأ لذلك فقد أمر بالكف عن القتال ، وقال : سيبقى علم فرنسا خفاقاً وتواصل مهمتها في المشرق .

أن هذا الوضع الجديد أفلق الدوائر البريطانية وسائر الأمم الحليفة ، وجعل مراكر قوائنها حرجة في الشرق ، فصرحت الحكومة البريطانية أنها تقدر أنه لا يقصد بذلك أن القوى الفرنسية لا تبدى معارضة ما ، إذا أرادت ألمانيا وإيطاليا أن تحتل سورية ولبنان ، وحاولتا الوقوف في وجه القيادة البحرية البريطانية ، فدفعا لكل شبهة بمكر الشعور بها حينما كان ، تعلن حكومة جلالاته ، بأنها لا تسمح لأية سلطة معادية أن تحتل سورية ولبنان ، ولا أن تتخذها قاعدتين لمهاجمة البلاد التي وعدت بالدفاع عنها ، ولا أن تعود فيهما الفوضى فتهدها بالخطر . وهي تعتبر نفسها حرة باتخاذ جميع التدابير

التي تقتضيها الظروف وتراها ضرورية لمصالحها . وكل عمل تضطر للقيام به لتنفيذ مقتضيات هذا التصريح . لن يكون له تأثير في مستقبل البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي^(١) .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) استدعت حكومة فيشي المسبوي ، مع أنه أتى بياناً أقرب إلى تأييدها ، وعينت مكانه . كيباب ، مدير البوليس الفرنسي الشهير . الذي لقي مصرعه على أيدي البريطانيين في الطائرة قرب مالطة . وهو متوجه إلى سورية . وحل محله الجنرال . دنز ، الذي أسلفنا ذكره .

وقد اعتبر الفرنسيون الذين هم في الشرق أنهم مرتبطون بالحكومة الفرنسية في فيشي ، ومقيدون باستلامها والهدنة التي عقدتها . ولم تال هذه الحكومة جهداً لتحويل دون التحاق أي فرنسي من جيش الشرق بالقوى البريطانية المعسكرة في فلسطين . إلا أن الفرقة البولونية ، ومعها قليل من الفرنسيين في جملتهم ، الكولونيل دلامينا ، أخذت سيبلها نحو الجنوب .

وفي آب (أغسطس) سنة ١٩٤٠ قدمت سورية لجنة الهدنة الإيطالية . كما نشط وكلاء الألمان وعاملهم الذين كانوا اعتقلوا عند إعلان الحرب . ولم تنته السنة حتى وصل إليها بعض الألمان . الذين عملوا على إثارة شعور البغضاء للبريطانيين بين الشعوب العربية في الشرق . وكان يديرهم شخص ذو خبرة في هذه البلاد وهو المسبوي ، فوق هنتنغ ، الذي كان يعد ممثلاً لهتلر ، فيعقد الاجتماعات ، وقيم الحفلات ، ويعرض أشرطة سينمائية تسجل انتصارات ألمانيا الساحقة في فرنسا . وكان كل ذلك يمر بالجنرال . دنز ، وكأنه في غفلة عنه ، وأخذ النفوذ الألماني يزداد في الدوائر الفرنسية نفسها ، ويتدخل أنصارهم في الاتجاهات السياسة الداخلية

وفي أوائل آذار (مارس) سنة ١٩٤١ حدثت في سورية اضطرابات بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرفقة ، والمطالبة بإلغاء الانتداب

(١) التيس : ٢ تموز (يوليو) سنة ١٩١٢

واستقلال البلاد ، فأمر دتتر بتدخل الجنود ، ولكنه عاد فأخذ بالتساهل وحاول معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الحسنة ، على حين أنه — كما قال الجنرال كاترو نفسه — لم يبق لفرنسا مقام في الشرق إلا بما لديها من قوة عسكرية . وقيل أن ينهى هذا الشر : ازدادت حوادث سورية خطراً فأكرهت البريطانيين على الاهتمام بما يجرى فيها ، إذ أن طائرات ألمانية راحت تهاجم قناة السويس متخذة جزر دوديكانز ، قاعدة لها ، وهي بذلك تستطيع أن تهاجم سورية ، وتسوق إليها الجنود بالطائرات . وإذا سيطر الألمان على سورية فإن مصر وقناة السويس ومراكز البترول في الشرق تصبح عرضة لهجمات الألمان المباشرة ، وتضطرب المواصلات البريطانية بين فلسطين والعراق ، ويعتري الضعف والوهن مركز البريطانيين في مصر وسورية ومائر أجزاء الشرق الأوسط .

ولما كانت الأحداث تتوالى بسرعة ، آخذة بعضها برقاب بعض ، رأت الحكومة البريطانية أن تتصل بالجنرال دتتر بواسطة قنصلها العام في بيروت ، وتستوضح موقفه فيما إذا جرى حادث عسكري فأجاب ، أنه سيقاوم ، أي يقاوم الألمان . على أنه كان يعتقد أن احتمال هجوم ألماني غير منتظر . وعلى كل حال فإن لديه قوة كافية لمقاومتهم إذا اعتدوا على البلاد التي يحكمها .

ولكن ثورة رشيد عالي في العراق حدثت في ٢ أيار (مايو) سنة ١٩٤١ . وفاوض الأميرال دارلان الألمان لكي يرسل ثلاثة أرباع المواد العسكرية ، التي ترافقها لجنة الهدنة الإيطالية إلى العراق . ومنح الطائرات الألمانية حق النزول في المطارات السورية وغير ذلك من التسهيلات . ورغم أن هذا الاتفاق لم يقره مجلس الوزراء الفرنسي فقد نفذ معظمه ، وأبلغت التعاليم الخاصة في شأنه إلى الجنرال دتتر ، الذي بقى على وفائه وعهده لحكومة فيشي ، وأعضائه الطرف عن أعمال الألمان . فأصبح بعد قليل في سورية نحو مائة طائرة ألمانية وعشرين إيطالية . ومنها ما هو مصبوغ بالألوان العراقية .

وكان الجنرال دتتر يهرب من الإجابة على الأسئلة التي يوجهها القنصل العام البريطاني ، ولا يعير إذناً صاغية للنداءات التي يوجهها زعماء فرنسا الحرة .

فازدادت العلاقات سوءاً بين الفرنسيين من هؤلاء وأولئك في المشرق وبين الفرنسيين المؤثرين بأمر فيشي وبين البريطانيين . وعطلت على وجه التقريب الصلات بين فلسطين وسورية . ومنع سماع الإذاعات البريطانية . وأعلن الفرنسيون أنهم على استعداد للدفاع عن ربوع الشرق . كائناً من كان المعتدى . وفي ذلك الحين اتجهت اللجنة الفرنسية في لندن إلى تعيين الجنرال ، دلازمينا ، لسياسة المشرق وقادته . وهو رجل كان رئيساً لأركان حرب الجيش الفرنسي في المشرق . ومسيطرأ على ما يسمونه المكتب الثاني . الذي أدار حركات الانتفاض في الجزيرة واللاذقية والجبل ، وكان يمثل العسكريين الفرنسيين الذين يقاومون المعاهدة . ولكن البريطانيين أبدوا اختيار الجنرال كاترو ، الذي كان يرغب نشر مثل أن يحل محل الجنرال دوغول نفسه في رئاسة اللجنة الفرنسية كما أصر على تعيينه مندوباً عاماً . لا مفوضاً سامياً كما كان يريد الفرنسيون . وكان الجنرال دوغول بلغ في احتلال سورية ، ويتمسك بأن تقوم به القوى الفرنسية وحدها . دون أن تساعد الجنود البريطانية . غير أن تجربة فرنسا الحرة في . دكر ، وفشلها في تلك المحاولة . لم تكن بما يشجع الحكومة البريطانية بقيادة الشرق الأوسط على قبول هذه الخطوة لما قد ينشأ عنها من مخدورات سياسية وعسكرية .

على أن قيادة الشرق الأوسط التي دُعيت إلى حمل عبء جديد . وهو مساعدة قوى فرنسا الحرة . كانت تحمل أعباء كثيرة تكاد تنوء بها . فقد خرجت من اليونان منهكة القوى . وكان عليها حينئذ أن تدافع عن كريت وذلك قبل أن يحتلها المظليون الألمان . وترسل النجدة إلى مالطة . وتجزر احتلال الحبشة . وتعزز موقفها في العراق .

وكان من المقرر أن تبدأ الحركات العسكرية في فجر الثامن من حزيران (يونيو) سنة ١٩٤١ . فوجه الجنرال كاترو دعوة إلى الجنود الفرنسيين في المشرق قائلاً أنه يدخل سورية باسم فرنسا ولأجل فرنسا . ولم يلتحق به إلا الكولونيل كوله ، الذي رفع إلى رتبة جنرال ، على رأس فريق من كتيبة الشركس . فسبب ذلك نقمة سائر الضباط التابعين لفيشي عليه .

وفي التاريخ نفسه ألغت "طائرات الخليفة على سورية ولبنان بيانات الجنرال كاترو ، باسم فرنسا الحرة ، فرنسا ذات التقاليد المجيدة ، فرنسا الحقيقية ، وباسم زعيمها دوغول ، وفي هذه البيانات وعد بإنهاء عهد الانتداب ، وضمان الحرية والسيادة للسوريين واللبنانيين ، الذين لم أن يؤلفوا دولا منفردة ، أو دولة متحدة ، وأشار إلى عقد معاهدة ، تكفل ، الاستقلال والسيادة ، وتوضح العلاقات المتبادلة ، ، وذكر أنهم لا يسمعون بأن تسلّم الشعوب التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها ، إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ قسوة ، ولن تسمح بأن تسلّم للدو ، ما لفرنسا من مصاخر قديمة في الشرق ، ، ثم أشار إلى رفع الحصر وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني ، إذ تعهدت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة بأن تبذل لكم جميع المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها ، وختم كلامه بقوله : لقد أرقت ساعة عظمى في تاريخكم ، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم ، تعمل استقلالكم .

وفي الوقت نفسه أذاع "الفيبر البريطاني في القاهرة السبر مايلز لمبسي (اللورد كلرن) بيانا ذكر فيه ، أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته بأن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذي أعطاه الجنرال كاترو بالنيابة عن الجنرال دوغول واشترائها به ، وأضاف إلى ذلك ذكر ما تجنيه البلاد ، إذا أبدت الخلفاء وانضمت إليهم ، من الفوائد الكبرى في تجارتها وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني .

ولم ترق هذه الضمانة للجنة فرنسا الحرة ، وحاولت أن تعارضها وتتخلص منها ، ولكن البريطانيين أصروا على ذلك ، فلم يسع فرنسا الحرة إلا القبول . وجدير بالذكر ، أن الجنرال كاترو تجنب ذكر بيان السبر مايلز لمبسون (اللورد كلرن) في مذكراته التي بحثت عن معركة المتوسط وجمعت مئات الصفائف .

وقد أرسل المستر تشرشل حينئذ برقية إلى الجنرال دوغول ، وهو واضع

نصب عيديه النواحي القلقة والطبائع المختلفة في الأمور التي يعالجها معه ، فتمنى النجاح للساعي المبدولة في الشرق ، وأمل أن يكون في ذلك مرضاة له ، وبحث عن السياسة المقبلة للدولتين في الشرق الأوسط وبلاد العرب ، راجياً أن تسير في خطوط متشابهة ، وصرح بأن ليس لانتكلترا مأرب خاص في الامبراطورية الفرنسية ، ولا تريد مطلقاً أن تعز فائدة لها من حالة فرنسا المحزنة .

ثم رحب بقرار الجنرال بمنح سورية ولبنان الاستقلال ، وأشار إلى الضمانة البريطانية ، وما فيها من قوة ، وأبدى حرصه على تجنب كل ما يهدد الاستقرار في المشرق . واستنتج من ذلك وجوب صنع كل شيء مستطاع لتحقيق آمال العرب ورغائهم^(١) .

وما كاد يتم احتلال سورية ولبنان ، حتى بدأت مفاوضات صعبة بين وزير الدولة في الشرق الأوسط المستر أوينغر تلتون وبين زعيم فرنسا الحرة الجنرال شارل دوغول في بيروت . فأكد الأول للثاني برسالة بتاريخ ٧ آب (أغسطس) سنة ١٩٤١ أنه ليس لانتكلترا من مصلحة في سورية ولبنان سوى كسب الحرب . وقد تعهدت فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان ، متى أقر هذا التدبير الأساسي . فإن بريطانيا تعترف بأن يكون لفرنسا في سورية ولبنان حق الرجحان بالنسبة لأية دولة أوربية أخرى . فأجاب الجنرال دوغول بنفس التاريخ أنه أخذ علماً بالتأكيدات التي قطعها له وزير الدولة مجدداً بما يتعلق بتجرد انتكلترا عن كل غرض بسورية ولبنان ، واعترافها مقدماً بمكانة فرنسا الفضلى وميزاتها عندما تستقل هذه البلاد . وفقاً للتعهد الذي قطعته لها فرنسا الحرة .

وفي التاسع من شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤١ ، صرح المستر تشرشل مرة أخرى بأنه ليس للبريطانيين في سورية أي مطمع ، وأنهم على اتفاق تام مع حلفائهم وأصدقائهم الفرنسيين الأحرار بأن تمنح للسوريين الفرصة الطيبة

(١) مذكرات تشرشل باللغة الانكليزية الجزء الثالث صفحة ٢٨٧ - ٢٩٧

مذكرات الجنرال كاتروف معركة المتوسط ، الفصول ١٣ - ١٥ - ١٦ (باللغة الفرنسية)

ليتمتعوا فيها باستقلالهم وسيادتهم . وليس من "ضروري أرجاء ذلك إلى ما بعد انتهاء الحرب ، بل ينبغي أن تساهم سورية منذ الآن المساهمة "فعالة في السلطة التي كانت تمارسها فرنسا وحدها .

ثم ذكر اعتراف البريطانيين بما ينبغي أن يعود لفرنسا من الرجحان في سورية على سائر الشعوب الأوروبية وضرب مثلا لهذه "العلاقات الخاصة" ما بين بريطانيا ومصر وما بينها وبين "عراق" . ولكن عاد فأكد أن استقلال سورية يبقى الحجر الأساسي الأول في السياسة الانكليزية .

ومما قال تشرشل في خطبته : إنه لا بد لنا من تحقيق "صالحات" والواجبات التي أخذنا على عاتقنا القيام بها نحو "الشعب السوري" . وليست القضية حتى في أيام الحرب ، استبدال مصالح فرنسا بمصالح فرنسا .

أشار الجنرال كاترو في مذكراته إلى هذه الفقرة وذكر كيف أنها كانت سلاحاً في يد الجنرال سيرس يستعمله أنى أراد . وعفاً فضلاً خاصاً لهذا السبيل العسكري البريطاني . الذي كان يمثل المستر تشرشل والذي عين في ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٢ وزيراً مفوضاً لبريطانيا .

دخل الفرنسيون الأراضي السورية ودخل معهم هذا الانكليزي الداهية . وهو يحسن الفرنسية احساناً ليس وراءه مثال . وقد رافق تشرشل إلى فرنسا في الأيام الخطيرة التي كانت تحدث فيها إلى "تسليم" والاستسلام . فتكلم بكلام يجعله له المستر تشرشل في مذكراته . إعجاب . ثم كلفه مهمة لدى دوغول بعد أن حمله في طائرته إلى انكلترا . وما كاد الرجلان يشتركان في العمل حتى اصطدما واختلعا ، وتحول القائد البريطاني المعروف بميوله "الفرنسية" إلى مهمة جديدة في الشرق . هذه المهمة التي كانت مظهرًا من مظاهر "التنافس" البريطاني الانكليزي والتي استمرت إلى أواخر سنة ١٩٤٤ .

وكان الفرنسيون يشكونه إلى وزير الدولة في الشرق الأوسط وإلى القائد العام البريطاني وإلى وزارة الخارجية البريطانية نفسها . وقد ذكر الجنرال كاترو

أنه استفاد بدهانه من ضعف الفرنسيين السياسى والعسكرى والاقتصادى . فسمى لاقصاتهم عن الشرق الأوسط لتحل بلاده محلهم . وكان على رأيه يتدخل فيما لا يعنيه . ويعمل ما لا يطلب من مثل ديبلوماسى . بل يتجاوز كل الصلاحيات والمميزات التى يتمتع بها نظرائه . وانتهت الحرب الخفية التى دارت بين الفريقين باستقالة الجنرال سيرس . بعد أن قام بأداء مهمته . ولا سيما فى أثناء الأزمة اللبنانية سنة ١٩٤٣^(١) .

وقد ظل الفرنسيون الأحرار يرتابون بليارات بريطانيا نحوهم . وإذا كانوا أوثق بوزارة الخارجية فهم أقل ثقة بالعمال البريطانيين فى الشرق . الذين ينافونهم وينازعونهم . ويستعرضون حوادث التاريخ فيجدون فيها ما يؤيد مخاوفهم . منذ نابليون الأول ، والمسيو تيير ، ونابليون الثالث . إلى الحرب العالمية الأولى وإنشاء الحكومة العربية فى دمشق .

أما فى نظر البريطانيين . فإن مصالح بلادهم فى الشرق الأوسط يمكن بيانها بسهولة . فهى لم تبدل إلا قليلا فى المئتي سنة الماضية . ولا تزال اليوم كما كانت عليه أيام نابليون . إنها تعتبر الشرق الأوسط جسراً بين آسيا وإفريقية . وطريقاً بين البحر المتوسط والمحيط الهندى . فهى تسلك فيه سياسة توافق مصالحها الامبراطورية ومراكزها الاستراتيجية ومواصلاتها مع الشرق الأقصى . فتقاوم

(١) راجع الفصل الثالث والعشرين من مذكرات الجنرال كانترو التى أشرنا إليها .

لاحقت فى القاهرة وأما متوجه إلى لندن . فى أوائل سنة ١٩٤٤ . أن الدوائر البريطانية المتصلة بوزارة الخارجية . أثبتت مرتاحة إلى أساليب الجنرال سيرس . الذى هو شديد الوطأة على الفرنسيين بل على وزارة الخارجية نفسها . ولما وصلت إلى بريطانيا . وجدت نفس الشهور فى دوائر الوزارة . وجاء فى مرة رجل بريطانى يحمل إلى قصعة من رسالة بحث بها أحد القراء إلى حكومته . يحذرها من الجنرال سيرس الذى يتدخل فى كل شئ . ويريد أن يوكل إليه تدبير كل شئ .

لقد كان رأى الذى أفضيت به الناصحين والمخبرين . وهو قريب من رأى الحكومة السورية حينئذ . أما سبقتي أحداثه . فجنرال . مع تلكه بالنجاح الشغل الذى امتد أن فيه مصلحتنا . وكنت حريصاً على الاحتفاظ بعودته . متذكراً حسن صلاته السابقة مع رجال الحكم فى سورية ولبنان . فأجيب طلباته وألئى رغباته . وأستعين بأركان أحياء . وأعجبها أحياء . وأتقنها إلى المراجع السورية . وأوليها ما استحق فى نظرى من الاستعانة والتقدير .

كل دولة معادية — بل صديقة — تريد أن يكون لها فيه رجحان عليها ، وقد كان وما زال لجغرافية الشرق الأوسط الشأن الأول ، حتى بعد اكتشاف البترول الذي زاد في عظم خطره .

وهذه المصالح الدائمة هي التي أملت على بريطانيا في القرن التاسع عشر خططها في مؤازرة الحكومة التركية . على علاقاتها وضعفها ، حذراً من أن تقوم مقامها دول أعز جانباً وأشد قوة . وفي القرن العشرين كانت أحداث جديدة تحكم على السياسة البريطانية سلوك الخطة التي تقضى بها الظروف المؤاتية أو غير المؤاتية . وقد يكون الظن بأن بريطانيا ترسم خططها السياسية لمدة طويلة مبالغ فيه .

وأبلغ المستر تشرشل ما اتفقت عليها بريطانيا وفرنسا الحرة إلى الرئيس روزفلت ، وذكر أن الغاية منها دفع تدخل الألمان . وأبلغ الفرنسيون أيضاً الولايات المتحدة ما صنعه في سورية وطلبوا موافقتها عليه واقتفاء خطوات البريطانيين فيه . ولكننا تربت في ذلك لأن لها حقوقاً منحتها إياها معاهدة سنة ١٩٢٤ ، التي عقدتها مع فرنسا في شأن ابتدائها على سورية ولبنان . كما أن العلاقات لم تبرح قائمة بين الولايات المتحدة وحكومة فيشي ، غير أنها وجدت في اعتراف بريطانيا بما لفرنسا من الرجحان ، وتأكيده الجنرال دوغول أن لفرنسا وضعاً مميزاً ومفضلاً في سورية . ما يسبب تعقيدات كثيرة وأموراً مجهولة تحب أن تستطلعها

وكان تعبير الجنرال كاترو في إعلانه استقلال لبنان عن الوصاية الودية ، قد جعل الولايات المتحدة تمنع الفكر . فأعلنت في بيان رسمي في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤١ ، عطف الحكومة الأميركية وشعبها على أماني الشعبين السوري واللبناني في التمتع بحقوق السيادة التامة . وأضافت إلى ذلك أن معاهدة سنة ١٩٢٤ منحت الأميركيين حقوقاً يجب أن تحافظ عليها حتى تعقد معاهدة جديدة . وبرغم مواصلة البريطانيين والفرنسيين السعي للحصول على اعتراف

رسمى ، لم تخرج الولايات المتحدة عن خطتها ، وظلت متربصة تنتظر تطورات هذا الاستقلال^(١) .

(ب) خطوات مناقضة

كانت رغبة الجنرال دوغول كبيرة في إقناع الرئيس هاشم الأتاسي بالعودة إلى تسلم مقاليد الحكم ، وكانت لديه أسباب كثيرة تحمله على الجنوح إلى هذه الخطوة ، وهي شخصية وسياسية وشرعية . فتذاكر معه في شتورة ، ووكّل إنجاز العمل إلى الجنرال كاترو لأنه على أهبة سفر . حتى يتفق وإياه على الشروط التي تقتضي ذلك .

ولم يكن الجنرال كاترو - كما قال في مذكراته - ينكر المزايا التي تؤهل الرئيس الأتاسي للقيام بأعباء الرئاسة ، فقد خرج من الحكم ولم يزل متمتعاً بشقة أبناء البلاد واحترامهم ، إلا أنه لا يشاطر الجنرال دوغول جميع آرائه في الأسباب التي تحمله على التمسك به .

وبعد المفاوضات الأولى التي جرت بين الرئيس الأتاسي وبين الجنرال دوغول والجنرال كاترو ، انتدبني الرئيس لمقابلة الجنرال كاترو في بيروت ، والبحث معه في بعض النواحي ، فذكر لي أشخاصاً لتأليف الوزارة لم يكن من المنتظر اشتراكهم حينئذ في أوضاع الدولة الجديدة ، ورأيت معلوماته لا تزال قديمة ، ومعرفته بالتطورات التي حدثت ضئيلة . وشعرت بأن الفرنسيين المقيمين في سورية يشونه آراءهم وخططهم وبشريوته إياها ، فهو لا يكاد يخرج عنها ، واطراؤه إياهم في مذكراته . دلتني على صحة ما وقع في نفسي من تلك المحادثة ، وقد ضرب موعداً لزيارة الرئيس الأتاسي في حمص والاتفاق معه .

وفي اليوم الذي قرر أن يقوم به في هذه الزيارة ، عدل عن رأيه ، وأرسل إلى الرئيس الأتاسي سيارته حتى يأتي إلى دمشق . وربما كان هذا العدول ناشئاً عن اعتراضات مدسوسة من بعض مستشاريه .

(١) مذكرات سكرتير الدولة كردل هل - الجزء الثاني صفحة ١٥٤٧ - ١٥٤٨

وقد ذكر الجنرال كاترو أنه عرض عليه استئناف الحكم طبقاً للأوضاع الدستورية التي كانت سنة ١٩٣٩ ، فوافق من حيث المبدأ ، وبعد عدة اجتماعات لم يمكن الوصول إلى نتيجة ، لأن الرئيس الأتاسي لم يجبه على أسئلته إجابة توضح النواحي التي يريد بها ، ومن ذلك تأليف الحكومة وبرامجها وموضوع المعاهدة وطريقة إبرامها ، والأساليب العملية للعلاقات بين الفريقين .

ولاحظ الجنرال أن الرئيس لا يريد أن يقضى أمراً دون الاتفاق مع أصدقائه السياسيين ، وهو ما لم يرتح له . إذ كان يريد أن يتخذ خطوات مستقلة . كما أنه لم يجد لديه ما يريده في أمر المعاهدة ، لأن الرغبات السورية التي أعرب عنها ، ترمي إلى شيء جديد ، يلبي أن يكون بطبيعة الأمر في مصلحة سورية ، فضلاً عن أن عقد معاهدة يستلزم تحديد الفريقين المتعاقدين . وقد كانت فرنسا الحرة في وضع دولي يبعث الشكوك في نفوس السوريين وسواهم ، من بعض الأجانب .

لقد حضرت هذه الاجتماعات التي أشار إليها الجنرال كاترو ، وكنت أشاهد هـ كوله ، صديق الشيخ تاج الدين برفق بعين حذرة وجلة ما يجري فيها . فكان يسرى عنه عندما يجد تفاوت وجهات النظر بزيادة مسافة . لأنه كان يعمل ليحكم الشيخ تاج سورية وبحكمها معه ، أو بحكمها بواسطته . وقد امتوقف نظري أن الجنرال كاترو حدثت في ملاعبه حركة استنكار . حينما بدأ الرئيس يذكر له أسماء الأشخاص الذين قد يختارهم لتأليف الوزارة . وكان الرئيس يصبر على حكم ديمقراطي دستوري صحيح ، أما الجنرال فلم يكن قانعاً بذلك ، حتى أنه ضرب مثلاً بالحكم في أثناء الحرب في بريطانيا وبعثها بأهم الديمقراطيات .

ووعده الجنرال كاترو الرئيس الأتاسي بأن يرسل إليه محاضر الجلسات ولكنه لم يرسلها ، واتجه اتجاهاً جديداً أقرب إلى ميول مستشاريه في دمشق . وتحدث إلى بعض الأشخاص السوريين ، وفي جملتهم فريق من المعروفين بسابق ممالأتهم لفرنسا . ثم تبادل بتاريخ ٢ أيلول (سبتمبر) رسالتين مع الشيخ تاج ، تسلم بموجبهما رئاسة الجمهورية من لدنه ، ولم يكن لهذا العمل وقع حسن

في سورية ولا في سائر أجزاء العالم العربي . بل ردد انتقاده فريق من زعماء الساسة في بعض الدول الخليفة ، لأن رئيس الجمهورية ، الذي يأتي عن هذه الطريقة ، لا ينظر إليه بأنه حائز على الأوصاف التي تؤهله ليحكم بلاده حكماً مستقلاً ، برغم ما كان يحتاج به بعض معاونيه من الخجج ويلقونه من الأسباب والمعاذير .

وقد أعلن الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١ ، أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ، ولا تخضع هذه الحقوق والمميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة .

ومن جهة ثانية فإن موقف سورية كخليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطباقاً تاماً على سياسة الحلفاء ، وهي بدخولها في الحياة الدولية تنتقل إليها الحقوق والواجبات المقصودة باسمها . ويحق لها أن تعين ممثلين سياسيين لها حيث ترى أن مصالحها تقتضي بهذا التمثيل . أما في سائر البلدان الأخرى ، فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ، ومصلحتها العامة وحماية الرعايا السوريين فيها ، ويحق لها أيضاً أن تشكل قواتها العسكرية بمؤازرة فرنسا الحرة .

ثم ذكر أن سورية وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية ، وأن مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية ، سيعمل النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق ، بطريقة تضمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استبقاء الاستقلال الإداري والمالي الذي تمسك به .

ثم بحث عن العلاقة بين سورية والدول الخليفة في أثناء الحرب ، وذكر أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصلحتها العمومية ، ولا سيما طرق المواصلات والمطارات ومنشآت الشواطئ ، بقدر ما تقتضيه

الضرورات العسكرية . وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الشؤون الاقتصادية ، وختم كلامه بالبحث عن ضرورة قيام معاهدة فرنسية سورية .

وهكذا بدأت الأوضاع الجديدة التي كان فيها بعض مظاهر الاستقلال لاحقاً ، واستمر الفرنسيون على عاداتهم في الحكم ، وإن كانت قد اعترفت باستقلال سورية دول عديده . ولم تنقد الأمور انقياداً حسناً في الإدارة ولا في السياسة ، حتى أن الجنرال كاترو نفسه قال في مذكراته إنه لم تمض أشهر حتى وجد الشيخ تاج الدين غير متمكن من القيام بأعباء السلطة ، إذ هو يعرف دمشق أحسن معرفة ، ولكن المناطق السورية الأخرى تغيب عن عينه . عدا أن العناصر الوطنية تتمتع بتأييد الرأي العام العربي في مصر والعراق . وذلك ما كان الشيخ تاج الدين يحرمه ، وقد أراد أن يوطد مركزه بتأمين فوائد كثيرة للتجار عن طريق الاستيراد والتصدير بصورة لا تعد مشروعاً ، وأراد استئالة الشعب بوضع سعر للدقيق يكلف خزانة الدولة نفقات كثيرة ، فأضغف بالأمرين نفوذ الحكومة ، من حيث أراد تعزيز نفوذه الشخصي .

وفد عهد الشيخ تاج الدين بتأليف وزارته الأولى إلى السيد حسن الحكيم بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ، وصدرت قبيل تأليف الوزارة مراسيم اشتراعية تحل محل النصوص الدستورية المتعلقة بكيفية نشر القوانين وإعادة النظر فيها ، وتحديد مسؤولية الوزراء وعدمهم . وقد اختلف رئيس الوزراء مع رئيس الجمهورية ، بعد بضعة أشهر^(١) ، فتألفت وزارة جديدة برئاسة السيد حسني البرازي في ١٨ نيسان (إبريل) ، ولم يمض إلا أجل قصير حتى وقع الخلاف

(١) عدد السيد حسن الحكيم في كتاب أرسله إلى الجنرال كاترو بحسبة نقل منح جوائزته سفر إلى السلطات السورية أهم الإصلاحات التي يطالب عنها ، وهي : ١ - حصر حق التصريح بالحكومة السورية ؛ ٢ - إلغاء الخزانة ؛ ٣ - رسم دوائر الأمن العام ؛ ٤ - إلغاء وظائف المشايخ ، وجمعهم بأقل عدد ممكن وتحديد صلاحيتهم الفنية ؛ ٥ - إلغاء وظائف ضباط الاستخبارات ؛ ٦ - رسم مصلحة الماشرك ؛ ٧ - مراقبة المصنف ؛ ٨ - تمثيل الحكومة السورية في قضايا الحدود ؛ ٩ - مراقبة شركات دوات الامتياز ؛ ١٠ - وظائف الإغاثة ؛ ١١ - استئثار السكة الحجازية التي هي وقف إسلامي واستعادة إدارة الخط المذكور .

أيضاً بيده وبين الشيخ تاج الدين . فتعرض لأساليب الحكم ومناهجه في خطبة ألقاها في إحدى المحفلات العامة ، أعلن فيها وجهة نظر المعارضة . فعين خلفاً له السيد جميل الكنتي في ٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٣ . وبعد أيام قلائل حقق الشيخ تاج الدين بربه . فصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً ، تولى بحسبه بهام "سلسلة" التنفيذ بالوكالة . واستمر الحكم على هذا المنوال إلى ٢٥ آذار (مارس) سنة ١٩٤٣ .

وبالرغم من أن الجنرال كاترو صرح في إعلان الاستقلال أن ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها في القواعد الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى محترمة مصونة . فإنه لم يعرف في هذا العهد شيء من احترام هذه الضمانات ، وظلت الحريات مهددة . واستمرت فرنسا الحرة ، على نسق حكومة فيشي ، آراء حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة ، تحكم الناس بالعنف والشدة وتأخذهم بالظلمة والتمتع . ولم يأت ما تصنع في سبيل غاياتها وأغراضها .

(٢٠) الأوضاع الترميمية

في أوائل سنة ١٩٤٣ أخذ وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط ، والوزير البريطاني في سورية ولبنان ، يلحان على الجنرال كاترو المندوب العام للجنة الفرنسية ليقوم بإجراء انتخابات حرة في البلدين . وكان الرأي العام في مصر والعراق يؤيد ذلك ، فضلاً عن الرأي العام الدولي . وقد جرى حديث بين الجنرال كاترو وبين السيد مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء المصري السابق في هذا الشأن . وعده الجنرال مؤلفاً مع مطالب الوضيين السوريين ، والكلمة الدستورية في لبنان .

وحاول الجنرال أن يدفع هذه المطالب بالعمل على إعادة الأوضاع التي كانت قبل الحرب في سورية ولبنان . واقترح ذلك على اللجنة الوضوية الفرنسية فلم تتابعه في خطته . وكانت الجمعية خاصة في وضع لبنان

واستمرت المناقشات بين الإنكليز والفرنسيين في هذا الأمر ، فكان يمدد

الفرنسيون إلى أساليب التسوية والتأجيل ، ويحتجون بضرورات الحرب ، حتى أن الجنرال دوجول خاطب مرة المستر كيزي ، وزير الدولة بعنف قائلاً : ما شأنكم والانتخابات ؟ عليكم أن تهتموا بصد الجنرال رومل الذي أشرف على الاسكندرية ، وكان هذه الكلمات التي نطق بها زعيم فرنسا الحرة أفرسيه في الدوائر البريطانية .

ومع ذلك فلم تجد اللجنة الفرنسية مناصاً من الموافقة على إجراء انتخابات حرة في سورية ولبنان ، وأعلنت ذلك في قرارها المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٣ ، وعهدت إلى الجنرال كاترو بتنفيذه لدى عودته إلى الشرق . ولما عاد الجنرال كاترو بأمر القيام بمفاوضات عديدة ، أشرك فيها نائبه المسيو هالو ، وتذاكر مع بعض زعماء الوطنيين الذين كانوا يسمعونهم أحياناً عبارات المجاملة ، بدون أن يضمن كثيراً لها . وقد فكر أن يعيد إلى سورية مجلسها وأوضاعها كما كانت سنة ١٩٣٦ ، وقال في ذلك :

لم استطع في سورية أن أتفق مع رئيس الوطنيين هاشم الأتاسي ونجمهم الصاعد شكري القوتلي . على أن الرئيس الأتاسي وافق على تأليف حكومة مشتركة ، وعلى دعوة المجلس إلى اجتماع قصير ، وإجراء انتخابات بعد ذلك . وأن تكون العلاقة بيننا في أثناء الحرب وفقاً لشروط معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه رفض أن يسلمني كتاباً احتفظ به مكتوماً يوافق فيه على الشروط التي أعلنت بها استقلال سورية . . . ولا حاجة إلى القول أن هذه التحفظات من قبل الوطنيين يراد بها أنهم لا يودون الارتباط بشيء ، فأصبح كل اتفاق معهم لا ينطوي على غير المحذورات . وتوليت عنهم مراعاة حسن الصلات بهم ، ولعلّي قد أخطأت حينئذ في عدم مجازاتي بإياعي في التحفظات التي أبدوها . وربما كان ينبغي على أن أقبل مثلها منهم قبل ثمانية عشر شهراً . وهذه نقاط لا يمكن مناقشتها . ومع ذلك فاني أعتقد أن الأشخاص الذين يعرفون تطرف الوطنيين الشرقيين وإصرارهم على تحقيق جميع مطالبهم ، يرون أني حينما اتصلت بهاشم الأتاسي ورفاقه في الحزب الذين هم أكثر شباباً ، كان من العبث السعي لربطهم

ببلاد أصحابها الوهن كبلادنا . إن تلك الوطنية لا توافق على تسوية إلا في حالة الضرورة ، وتكن في صدرها الدخائن المنطوية على الشبهات ، حتى تلتهم فرص الحوادث ، وتتخلى عما وافقت عليه في ظروف غير ملائمة . وقد عرفت ذلك بريطانيا العظمى "ظافرة القوة" التي لديها وسائل إقناع وضغط إقتصادي حينما عجزت أن تحمل العراق على قبول المعاهدة الأخيرة التي عرضتها عليها ؛ كما أنها لم تستطع أفضل من ذلك في محاولة الوصول إلى تسوية مع مصر^(١) .

وفي ٢٥ آذار (مارس) أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات : الأول يقضي بإعادة تطبيق الدستور السوري . والثاني ينظم السلطات . والثالث يعين السيد عطا الأيوبي رئيسا للدولة والحكومة . وأرفق هذه القرارات ببيان ذكر فيه أن بحمل الأحكام التي اتخذها نرى إلى غاية أساسية وهي حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لا نخبز فيها . ولأجل تحقيق ذلك فإنه ينبغي أن لا يكون للحكومة التي تشرف على الانتخابات صيغة سياسية . وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى ، منها العودة إلى الوضع الذي كان سنة ١٩٣٩ ؛ ولو أنه طبقت هذه الطريقة لكانت شرعية . وكان يقتضي الأوضاع الدستورية نفسها إرجاع السلطات السابقة التي كانت تتولى الحكم ؛ غير أن الرئيس الأتاسي رأى عندما استشاره في الأمر . أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذي قد لا يعبر عن إرادة الشعب .

جرت الانتخابات في جو جديد ؛ وشعر السوريون أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التي تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده ؛ فاختاروا نوابهم ليكونوا أعماء على القيام بمهمة عظيمة ، هي إنشاء أوضاع الدولة الجديدة الاستقلالية ، وإقامة النظم الحرة الديمقراطية وتوجيه الأمة إلى الغايات الرفيعة

(١) مذكرات كاترو ، معركة المتوسط ، الفصل الخامس والعشرون ، الفصل السابع والثلاثون

التي تقدر المصلحة العامة وتعزز شعور الدولة وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان . ولم يقع في البلاد السورية ما يصح أن يسمى بمعركة انتخابية وكان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين بصورة عامة .

وفي ١٧ آب (أغسطس) اجتمع المجلس النيابي وانتخب باجماع الآراء السيد شكري التوتلي رئيساً للجمهورية^(١) ، كما انتخب السيد فارس الخوري رئيساً له ، وألف الوزارة الأولى السيد سعد الله الجابري ، وتعاقب على رئاستها السادة فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى آخر سنة ١٩٤٦ وهو عام الجلاء .

(١) ألقى رئيس الجمهورية على أثر انتخابه خطاباً سمعته فروع العهد الوطني الجديد ، وقال فيه : نحن نستعمل أمورا مختلفة متعددة ، بثوق النجاح فيها على تمة الشعب وتأييده واتحاد رجال البلاد وقضاةهم في سبل القاية التي تريد إقرارها ، والتي عهد بها رعنا القومية الديمقراطية كل ما يرضينا وبطاعتها ، ولأن لا أشك طرده عن أن نتمسك إلى طائفة ترفضنا إشرافها تدنو إلينا رويدا رويدا . وأن بلادنا التي لم تقصر في بذل أو جهد ، ستأخذ مكانها الذي تطمح إليه بين الشعوب . فليتنا أن نمد أعضائنا للعمل العظيم الذي سيكون شعارنا في كل يوم بتجدد ، وأن نسير في طريق واضحة نيرة تقوم فيها بواجباتنا كما نمد عن حقولنا ، لأن الواجب هو النصر الأول للحق ، الذي يطالب فيه كل فرد كما تطالب كل أمة . وليس في طائفة شعب صغيرا كان أم كبيرا ، أن يعيش في عزلة وانعزال ، بعد أنه تشكلت في هذا العصر مصالح الشعوب ومناقصها ، وامتزجت عاباتها ومناقصها .

وختم خطابه بهذه الكلمات : لقد لاحت تباشير العهد الجديد في أفق الأمن والرجاء ، فلتعمل جميعا على خدمة هذا الوطن الذي تكررته وتجله ، ونحيا في طاقته وأحيائه ، والذي هو ميراثنا المشترك ورمز اتحادنا ، وسوانسنا ، ولتعمل جميعا لتكسر فرد من أبنائه ، ولكل جزء من أجزائه حتى يصبح كالعهد العظيم في تماسك وتناغم ، وحتى تصبح حكومة الشعب التي نرجو تأسيسها على أفضل القواعد بحق للشعب ومن الشعب .

٢ - مراحل الاستقلال الأخيرة

(١) سورية والجامعة العربية

كانت الجامعة العربية فكرة مبهمة قائمة على خيال سام تحدى إليه ذكرى نهضة العرب العظيمة ، التي قاموا بها قبل ثلاثة عشر قرناً ، فانتشروا في أقطار الأرض ، واتجهوا نحو الشمال والغرب والشرق ، وبرهنوا على ما يستطيعون صنعه ، وكانهم دفعوا إلى غاياتهم بعوامل خارقة .

ولما تلقى العرب المحدثون مذاهب الغرب وتبعوا خطواته ، ثارت في نفوسهم آراء جديدة ، وكانت مبشرات النهضة عندهم كما هي عند غيرهم ، الآداب والعلوم والفنون والسياسة . فنضروا أطواراً شتى فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، مدت ظلالها في أرجاء العالم العربي وتغلغلت في أفضى طبائمه ، وقد سبقت بلاد الشام غيرها في نشر هذه الفكرة السامية ، والسعي لشكوبين وجدان قومي يعتمد على حب الوطن الذي هو حب الخير العام للشعب ، ويحدد ذكرى ماضى كبير وشعور مستقبل قريب . وظلت بعض الأقطار العربية التي ضاهت الشام في اقتفاء آثار الحضارة ، والطبع على غرار الأمم المتقدمة ، قليلة العناية بتعزيز الدعوة العربية والعمل لتأييدها ، كما ظلت أقطار عربية أخرى مقيمة على تقهقرها غافلة عما يمر بها ، متمسكة بأساليبها ، لا تشمل نفوس أبنائها إلا على عاطفة قومية غامضة ، وقد سابت فكرة إحياء الدولة العربية مبدأ القوميات ، الذي انتشر أيما انتشار في القرن التاسع عشر ، وكان من المتوقع أن تعين الحرب العالمية الأولى على تحقيق جزء كبير منه ، فتألف على الأقل الدولة العربية في آسيا . ولكن أطاع الدول المستعمرة حالت في الدرجة الأولى دون إدراك هذه الغاية ، وساعد على ذلك حرص بعض الشعوب العربية على أن تحيا حياتها الخاصة .

على أن محالفات دولية عديدة ، ومعاهدات لتوثيق الصلات المختلفة بين دول لا تمت إلى أصول واحدة ولا تنطق بلغة واحدة ، وليس بينها ما بين العرب من منافع متباعدة ، ومصالح متشابكة ، وشرائع متقاربة وحوزة مشتركة لذكريات

حافلة موروثة ، جعلت العرب ، ولا سيما في الشام والعراق ، يرون أن اتحاد الدول العربية ، ليس ضرباً من الأوهام وحلماً من الأحلام ، بل ينبغي أن ينظر إليه كأنه من أساليب السياسة الواقعية التي ينبغي أن تحددها المراحل . وتذلل العقبات وتمهد السبل ^(١) .

فلما جاءت الحرب العظمى الثانية ، شعر العرب مرة أخرى بأمل يشوبه يأس . ولكن تطورات الحرب ، وشمولها أقطار الأرض ، وتنافس الدول فيما بينها ، واهتمامها بالشرق الأوسط الذي هو وحدة طبيعية وتقليدية ، ومركز جغرافي عظيم يصل بين قارات عديدة ، ويسطر على طرق ومواصلات كثيرة وفيه قواعد عسكرية وبحرية وجوية . ومصادر ثروات ومواد أولية عظيمة ، جعلت الآمال تخطو خطوة جديدة في سبيل تحقيق الوحدة العربية .

وقد صرح المستر إيدن قبل الاحتلال الفرنسي لسورية ، بأن بلاده تنظر بعين العطف إلى ما قد تقوم به البلاد العربية من تعزيز روابطها الاقتصادية ، حتى أن الجنرال كاترو نفسه تأثر بالشعور العام . فأشار في بيانه الأول الذي خاطب به السوريين واللبنانيين ، إلى أن لم أن يؤلفوا دولة واحدة إذا شاءوا . ولكن لم يدع أبناء الدولتين يعملون شيئاً لتحقيق ذلك . وفرنسا في مختلف أدوارها لم يكن همها إلا الحكم الفرنسي ومصالحه ، وهي تعتقد أن سياسة التفريق والتجزئة أفضل وسيلة لتمكينه وتثبيتته .

وقد استقبل العرب في مختلف أقطارهم باغتياب كثير ، مباشرة الحكومة المصرية مشاورات الوحدة مع زعماء العرب . وما كادت سورية تنشئ أوضاعها الاستقلالية حتى دعيّت لتقوم بصيها في هذه المشاورات . فتوجهت إليها بكل ما تشتمل عليه نفوس أبنائها من حماسة للفكرة العربية ، وكان معظم زعماء العهد الجديد الذين عرفوا مصر من قبل وشاهدوا هذا الاتجاه فيها أكثر الناس اشتهاجاً . وفي أثناء المباحثات التي جرت في الإسكندرية أوضح رئيس الوفد السوري السيد سعد الله الجابري فكرة السوريين ودعوتهم إلى الوحدة العربية الشاملة . واعتقداهم بالوحدة السورية التي تؤلف بين ربوعها ، على أن تكون دمشق عاصمتها ، والجمهورية نظام الحكم فيها .

(١) السياسة الدولية لتجيب الأرمنازي ، الجزء الأول ، ص ١٢٩ - ١٣٧

ولما آن توقيع روتوكول الجامعة العربية في الإسكندرية ، واقترح بإطلاق اسم الجامعة على هذه الهيئة الدولية الجديدة . بذل الوفد السوري جهد طاقته لتسكون روابط الدول العربية أشد وثوقاً وأكثر انسجاماً وأمن عرى ، كما صنع في أثناء المشاورات الماضية فاقترح أن يكون تأسيسها على قواعد حلف اتحادى وأن تسمى بهذا الاسم . وصرح بأن سورية لا تقصر في بذل جزء من سيادتها القومية في سبيل هذه الغاية وحدها . ولكن معظم ممثلى الدول العربية ، عارضوا بصراحة هذا الاقتراح . ووافقوا على تسمية الجامعة وتوقيع البروتوكول في أسسه التي أعدت له^(١).

وقد تلقت المحافل السياسية بشعور متباين إنشاء جامعة الدول العربية وتوقيع ميثاقها . فأبدت بعض الدوائر أرتياحها ، مؤمنة أن تعين على انتعاش الانقراض العربية وازدهار ربوعها وتعاونها في سبيل المحافظة على استقلالها وسيادتها والسهر على مصالحها المشتركة . وإخضاع العداوات التقليدية لمقتضيات الخير العام ، ونسوبة الخلافات القائمة بين بعض البلدان تسوية تلتئم مع مصلحة البلاد العربية جميعها لا مع مصلحة بلد واحد .

(١) قدم السيد سعد فقه الخابري رئيس الوفد السوري في اجتماع ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٣ في أثناء مشاورات الوحدة العربية المذكورة بطلبها وجهة الفكر السورية في شأن الوحدة السورية والوحدة العربية فقال : « كما نرى حالاً بأنه يكون لبنان بالنسبة إلى سورية في وضع طبيعي ، فإن تسكون الصلات بيننا وبينه قائمة على أسس الاتحاد ، ولما أن ترد إلى سورية الأحزاء التي انتمت منها ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل ، ولكن الآن وقد أخذ يتعاضد من كل عوز بغرس حيله ، وبحول دون ممارسته لمصالح الاستقلال والريادة وصلاحياتها ، فإننا رأينا أن نتجه خطة جديدة ، ففهم الصلات بيننا وبينه على قاعدة التعاون في تثبيت الاستقلال ونسوية المشكلات التي أحدثها الماضي بالتعاون والانفاق [وقد اتخذ قرار آخر في شأن لبنان في بروتوكول الإسكندرية أبدت فيه لدول العربية مجاملة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بمحدوده الحاضرة بعد أن اتجه سياسة الاستقلالية ، وذلك في ٧ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٤] ثم بحثت المذكرة عن الخرس من إزالة التجزئة التي أوجدتها القوة الغالبة والمضاعف الدولية والمناقصات السياسية ، حتى يتحقق الاتحاد لدى نشوء سورية ، وتطمس آثار تلك الظلمة التاريخية التي مزقتها وعانت حيرتها وعوها . وتبنت المذكرة بعد ذلك إلى البحث عن الوحدة العربية ومداهما وأداة تحقيقها ، وأكدت رغبة سورية في إنشاء اتحاد عرى يشمل التعاون الديامي والتعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي . وأنها تؤتر أقوى أداة له وهي الحكومة المركزية أو نظام آخر من الاتحاد أو الاتحاد أو الغالب . وأن يضم الاتحاد مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية =

على أن خصوم العرب كانوا يتكلمون على فكرة الجامعة العربية ، ويعتبرون

وليس لبنان وسوريا وسائر بلاد الشام ، أما الأقطار العربية النحوية أو حتى الأقطار في شمال إفريقيا ، فلا شك أنه ينبغي أن نمد لها يد المودة ، وأن نؤثر في رفع مستوى ونكورها ونسبها القومي . وجاء في المذكرة أن الحرب العظمى الماضية (سنة ١٩١٤) أضحت البلاد العربية من عذاتها وحقت آمالاً كثيرة لأجزاء منها . وفي هذه الحرب (١٩٣٩) وضحت قضية البلاد العربية مرة ثانية موضع البحث في ظروف أكثر شلاحة ، ووضعت إليها الأنظار وتحدث كثير من رجال السياسة عن تعاونها السياسي والاقتصادي الذي يتوقع حدوثه ويؤمل فيه على أساسه من كل أحد . وإذا كانت السياسة الدولية بعد تلك الحرب ، قد حالت دون تحقيق هذه الأمنية العزيزة للأقطار العربية التي انسحكت عن الدولة عثمانية ، فعسى أن يجعل السلم الذي يراد تأسيسه عن بلوغ ما تريد البلاد العربية من تعاون واتفاق وإقامة اتحاد نظمي بينها ، فهي وإن اعتدت حيا من الزمن ، فقد أحسكت علاقتها وروابطها - فالتى الحياة المؤسسة على التوابع الجغرافية والتاريخية والعصرية والقومية .

وحسنت المذكرة لبضاعتها هذه الكلمات :

« لا يسع الذين يحملون عبء المسؤولية في ديار الشام ، إلا أن يحربوا من شعور بلادهم وأمتهم بالدعوة الصريحة إلى اتحاد البلاد العربية وإحياء كل ما يستلزم في سبيلها ، ونحن لا نريد أن نفتح باليسير من مجهوداتها ، ولا أن نكتفى بأقل صيغة متصالحة ، مناصرة على حدودها الضيقة ، بل نريد أن نشاط في إنشاء عالم كبير عادل بالآمال والحواس ، أن يحميها الاتحاد ويعززها التعاون ذلك هو عالم العرب ، الذي يسمو مرة أخرى لإملاء شأنه ، ونصالح إلى إدراك القلة العريقة التي يساعده على نهائها تاريخه وطبيعة بلاده ، وكثرة سكانه ، وسعة أرضه المتصلة بعضها ببعض ، ومكانته الذي خصه الله به بين الشرق والغرب » .

وقد ألقى رئيس الوفد السوري السيد سعد شاذلي خطاباً أيضاً في الاجتماع الكبير الذي تكلم فيه رؤساء وفود الدول العربية الذين أمموا لاسكندرية في سنة ١٩١٤ الموافق « الروادكول » وأعدوا المادة للوزير العربي : فأبدت هذه المصحة ما ورد في المذكرة السنة السابقة ، وأشارت إلى صلات الإخاء الدائم التي لا تنقسم عراها بين الأقطار العربية ، التي يكتفى ببعضها في توثيق الروابط بين الأمم ، فكيف بها مجتمعة موصلة .

وبما ورد فيها :

« فالشام التي تحول إلى هذا الحجم الهائل أصبحت وأصلها لا تزال منذ القدم ، عاملة على خدمة القضية العربية ، قد هيأت نفسها لتقوم بما تقتضيه منها الجهود إلى إشراف واختيار ، جدول كل ما تدعى إلى بذله لتحقيق الغاية العظمى التي تسعى وراءها الأقطار العربية التؤلف وحدة قوية متماسكة في السلم والحرب ، لا يستطيع أي جزء منها أن يعيش عزولاً عن صاحبه ، وإذا كانت هذه الأمنية في مصلحة الدول العربية ، فهي من غير شك في مصلحة سائر الدول التي يربطها أن يسود السلام والأمان ، في بلاد كانت مصدر حكمة وثقافة وركناً من أركان الحضارة . هذه الأمنية التي كانت في الماضي ذات صفة مبنوية أصبحت الآن حاجة ملحة . هذا أن رأينا الظروف التي تسكن العالم ، وشهدنا حاجة الأمم إلى التعاون والتضامن ، كبيرة كانت أم صغيرة ، هذه الأمنية التي تشتعل على شفتها شعوب ودول لا تفت بالروابط التي يربطها بعضها ببعض ، ولستكها تريد أن تستمد منها زيادة القوة والمعة ، فإذا كانت لها سبيلاً لبلوغ ذلك ، فهي لا ضرورة من ضرورات الحياة . وسبب من أسباب البقاء » .

تحقيقها من الأمور التي هي أقرب للخرافات منها للحقائق ، بسبب ما بين دولها من اختلاف وتناهد ، وما بين طبقاتها من تنازع وتفاوت ، ويعدون الصورة التي ترسم الدول العربية هيئة متماسكة من الأوهام الخطرة ، وعلى كل حال فقد كان الرأي الوسط أن الجامعة العربية نجيبة ، وأنها بهذا المعنى تحمل ما في كل تجربة سياسية من أخطار ومصاعب ، وكان لإنشائها مغزى كبير في الشرق الأوسط لأنها متصلة متقاربة ، تسير جنباً إلى جنب مع قواعد السلامة التي كانت تنشده الشعوب الحصول عليها بعد نهاية الحرب ، وهي فوق ذلك تعتمد على عاطفة متغلطة ، متصلة في نفوس أبناء البلاد العربية وتخرجها من حيز الخيال إلى مجال الخطط السياسية العملية ، وإن كانت لا تزال بعيدة عما ينبغي أن تصل إليه في إدراك رغائبها القومية .

(ب) أزمة لبنان واستلزام المصالح المشتركة

جرت مفاوضات بين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية حول استلام المصالح المشتركة واستثمارها ، وقدمت الحكومتان السورية واللبنانية مذكرة إلى المسيو هلولو الذي خلف الجنرال كاترو ، فاستمهاهما عشرة أيام ريثما يتسنى له حمل هذه المذكرة إلى الجزائر عاصمة الدولة حينئذ ، وكان الفرنسيون لا ينقطعون عن المساومة في أمر تسليم هذه المصالح ، حتى توافق سورية ولبنان على عقد المعاهدة التي أصبحت غاية الغايات عند الفرنسيين ، ليجدوا بواسطتها وسيلة للبقاء في هذه الأقطار .

ولكن المسيو هلولو وقع في خلاف مع الحكومة اللبنانية حول تعديل الدستور اللبناني وإلغاء التحفظات الفرنسية فيه ، فلبجاً إلى الحطلة المألوفة عند الفرنسيين إذا وقعوا في مأزق ، وهي اللجوء إلى العنف ، فاعتقل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء السيد رياض الصلح وبعض الوزراء والنواب ، وعين الأستاذ أميل اده ليقوم بأعباء الحكم . كان لهذا الحادث وقع عظيم ليس في العالم العربي وحده ، بل في الأوساط

== واستمرت الحكومات السورية المتعاقبة ووجودها على هذه الحطة والدعوة إلى تعزيز الجامعة العربية وتوثيق عزمها .

الدولية ، ولا سيما الانكليزية والأميركية . فردد المستر تشرشل في مذكراته والمستر كرودل هل سكرتير الدولة هذا القول : « ما لهؤلاء الفرنسيين بينما يستعبدون العدو إذا بهم يحاولون استعباد غيرهم » . وقد رأى المستر تشرشل أن يعالج الخلاف مع دوغول نفسه ، فطلب إعادة الحرية إلى الرئيس اللبناني ومؤازريه ، واستئناف أعمالهم كما كانت قبل اعتقالهم ، وكذلك إعادة المجلس كما كان في شؤونه القانونية والنظامية . وفي حالة عدم تنفيذ هذه الشروط - قال المستر تشرشل - نحتّم علينا أن نلقى اعترافنا بلجنة التحرير الفرنسية ، وأن نمنع تسليح الفرنسيين في أفريقية الشمالية . وأرسل تعليمات إلى الجنرال ولسن ليأخذ أهبة حتى يحتل لبنان ويبعد النظام على أيدي الجنود البريطانيين . وأضاف المستر تشرشل إلى ذلك أن هذه الأحداث أثّرت في العلاقات بيننا وبين فرنسا الحرة والجنرال دوغول . وكانت نتيجة ما بذل في غضون سنة من جهود لتوحيد السياسة التي تتبع بروح الرفاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا الحرة باعثة للأسف والأسف (١) .

أما موقف الولايات المتحدة فقد أشار إليه المستر كرودل هل في مذكراته بقوله : إن عمل الفرنسيين في لبنان سيولد في العام شهادات عظيمة حول نصريجات جميع الأمم المتحدة وما فيها من صدق . وأن حكومة الولايات المتحدة لتأبى أن تسمح لنفسها أن تشترك بأية حال في مثل هذه الأعمال . الارهابية . وقد أئذّر الفرنسيين بأن حكومة الولايات المتحدة ستتخذ جميع التدابير التي يقتضيها الموقف إذا لم يعدلوا عن خطتهم ، وهي تؤيد جميع ما تقوم به بريطانيا من مساع بل قد تتجاوزها (٢) .

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) قدم وزير الدولة المستر حكيمزى مذكرة إلى الجنرال كاترو ، وكان معه الجنرال سبيرس ، نصر على تبديل المسبو « هلالو » وتنفيذ المطالب التي ذكرها تشرشل ، وحدثت الساعة العاشرة من يوم الاثنين

(١) مذكرات تشرشل - جزء الرابع ، صفحة ١٦٤ - ١٦٥ ، (٢) صفحة

(٢) مذكرات كرودل هل صفحة ١٥١٠ - ١٥١٧

في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) موعداً نهائياً لإطلاق الرئيس والوزراء . وإذا لم يتم ذلك ، فسيفك اعتقالهم على أيدي الجنود البريطانيين ، وتعلن الأحكام العرفية وتسلم الأمور إلى القيادة العسكرية البريطانية . فأجابهم الجنرال كاترو أن لجنة التحرير الفرنسية قررت استدعاء الميوهلو ، وأنكر حق البريطانيين في التدخل في الأمور الأخرى ، ومع ذلك فقد أبلغ ، حكومة الجزائر ، ما جرى ، وتبادلا البرقيات حتى استقر في آخرها الرأي على سائر المطالب . وكانت اللجنة الفرنسية تميل إلى التشدد . ويدفعها إلى ذلك فريق من اللبنانيين ، بخلاف الجنرال كاترو ، الذي لم يكن يشاركهم في آرائهم .

وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) زار وزير الخارجية السورية الجنرال كاترو . وأبلغه تضامناً سورية مع لبنان ، وطلب أن تعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحوادث ، حتى تهدأ النفوس التي امتلأت عليها من القلق ما قد يؤدي إلى نتائج خطيرة . وقد ذكر الجنرال أنه لم يكن يجهل ما يعنيه هذا التبليغ . إذ خرجت الحكومة السورية عن تحفظها بعد أن عرفت نبأ الإنذار البريطاني .

وفي الواقع أن الحكومة السورية فوجئت بأحداث لبنان ، فاستمرت على مراقبة الموقف من جميع نواحيه ، ولم ينقطع اتصالها بالبريطانيين . وقبل حلول موعد الإنذار نحي هملو ، وخلفه شاتيفون ، الذي كان يقوم بوظيفة سكرتير عام . وأطلق سراح الرؤساء والوزراء والنواب ، وعادت الأوضاع إلى ما كانت قبل الحوادث ، ونال لبنان ما أراد من تعديل دستوره ورفع رايته الجديدة .

جرت بعد ذلك مفاوضات في دمشق حول استلام الحكومتين السورية واللبنانية المصالح المشتركة التي كانت تمارسها فرنسا باسم الدولتين . وعقد اجتماع في قصر الرئاسة كان فيه إلى جانب رئيس الجمهورية رئيسا الوزارتين السورية واللبنانية ووزيرا خارجيتهما وماليتهما والجنرال كاترو ومعاونوه . ووقع

المجتمعون ، بعد مذاكرة طويلة ، على البلاغ الآتي بتاريخ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٢ :

تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بالمهمة وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسماهما ، وتلتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة منذ أول كانون الثاني (يناير) القادم ، وستكون الأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات موضع اتفاقات خاصة (١) .

(١) جرت لدى هذا الاجتماع اتسام أحداثات بين الفرنسيين واليوونيين كل على حدة ، وهذه خلاصة ما دار في الاجتماع الذي عقد في رئاسة الجمهورية وحضره الجنرال كاترو وممونه ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية السوريون .

ذكر الجنرال كاترو في مستهل حديثه أن قضية سورية كانت ترفع لوصول في شؤون السورية إلى حل نهائي عن طريق المعاهدة . ولكن الرئيس أشار في حديثه إلى أنه إلى المصاعب التي تفرس الآن عدم معاهدة ، ولأنه فإن معاهدة أسفها لعدم التمسك من بحرين هذه الغاية لا تنشأ برأها وهي متفاداة إلى شعورها . على الرغم من ذلك فقد اتفقت على تسير الأمور . ثم أخرج قائمة تتعلق بالمصالح المشتركة والصلاحيات التي تمارسها سلطات سورية وأوصياها التي تنشأ من حالة الحرب ، مثل حراسة أموال الأمانة وتأمين ولدهج . على مدى يومين الإدارات المدنية والمصالح المشتركة التي هي على بوعين منها ، يرجع من يتعلق بقضية كل دولة على حدة ، ومنها ما يبقى لإدارة المصالح المشتركة .

(أ) ما يتعلق بالذواتين :

١ - مراقبة المراكات دوات الامتياز ، مياه بيروت ، سكهربة وخرموى في بيروت ، المياه والسكهربة وخرموى (حلب) ، سكهربة وخرموى (دمشق) ، السكهربة (حمص ، حماة) ، حدراب .

٢ - مصلحة البرود والمرفعات وفي حشها رخص لخبذ ورخص على العلاج .

٣ - الدفاع المدني .

٤ - مراقبة المراكات والسكاوشوك .

٥ - مراقبة القادس .

(ب) ما يتعلق بإدارة المصالح المشتركة :

١ - المصالح المدنية ، وكالة الخريفة ، مصلحة اتبع

٢ - الخاروك .

٣ - المصالح لأقتصادية وتصل بها شؤون لإعاشة .

٤ - الأشغال العامة .

وقال الجنرال كاترو في مذكراته بعد أن بحث هذا الاتفاق : لقد أصبحت
الآزمة منتهية ، ولكن نهايتها كانت أن تخلينا عن كل ما بقي لنا من سلطات
انتدائية ، بل إننا اعترفنا ضمناً باستقلال سورية ولبنان .
وقد انفق السوريون واللبنانيون على تأليف مجلس أعلى للمصالح المشتركة

- == ٥ - المرق وليريد - وفيه جزء سوري وجزء لبناني .
٦ - الآثار وفيها الآدون والرخص والتعري والتبليج ، والأفضل أن تبقى مشتركة .
٧ - الموضفون .
٨ - المصالح التشريعية والإدارة لدولة حماية الملكية الأدبية والمالية .
٩ - المحجر النحوي .
١٠ - سكك الحديد وهي ذات علاقة بالشؤون المالية والمراقبة العسكرية .
١١ - مرافق بيروت الذي هو كالمسكك الحديدية .
١٢ - محكمة الخلافة التي تتألف من فرنسيين وسوريين ولبنانيين .
١٣ - المرافق .
١٤ - المحجر النحوي ، وأصبحت دولة تشمل الحدود القائمة من رومية إلى الحجاز وحماية
هذه البلاد من الأوبئة والأمن ، وهو يتفق باليهود والمسيحيين . وتحت عليه مسؤولية
عسكرية ومحمية مشتركة .
١٥ - الإدارة والتشريع .
أشار الجنرال كاترو إلى الاتفاق السوري اللبناني ، وما أعلم فيه المجلس الأعلى من صلاحيات
تتبع حد الإمبراطور ، ولا بد العديد ذلك من فوائده تصدر عن المجلس التشريعي ، وعلى كل حال في
استقلال التشريع عن الإدارة مصلحة وصحي .
ثم ذكر الجنرال مصالح غير التي استعرضنا ذكرها ، منها ما يتعلق في معرفة الأحوال الجوية
(رصد كبرا) والشؤون الاجتماعية والاستثمارات وإدارة الاقتصاد الحرفي ومراقبة المطاع .
ومصالح الجيولوجيا في طرابلس (التي كانت قد شترت من أموال لمصالح المشتركة وسدد الفرنسيون
قيمتها لهم) ، وحراسة أموال الأعداء ومراقبة المواد المشتعلة ، والمحاكم الخاصة ، وتكامل بعد
ذلك عن مراقبة الأمن والدور والحدود وأحوال . وأراد الجنرال أن يفسر محور الحدود السورية
إلى لبنان : القسم للعراق ومحمود العراق وشرقي الأردن ، والقسم الثاني بالحدود اللبنانية - إذ أن
هناك اتفاق بين تركيا وفرنسا ، وتركيا لم تعترف حتى الآن باستقلال سورية ولبنان . ولذلك فإنه
ينبغي أن تكون محور الحدود اللبنانية بيد الفرنسيين . وهناك فيها مندوبيون سوريون يعكس
سائر المحاور . ثم بحث عن مراقبة الأحكام ولا سيما الذين تقع عليهم شبهات الجاسوسية من
برقادون البلاد . قال الجنرال : يمكن استلام هذه المصالح ، ولكن لا بد من الوقت اللازم
لتأمين الاتفاق ، ويمكن أن يتم في بدء السنة . وقد ناقش الرئيس ولوزر السوريون على
بعض الآراء التي أبدتها هناك كاترو في أمر الجيش والحرس البحري والحدود العسكرية ، ومراقبة
البدو والبرية والأسلحة ، وليك سوريا ، وحقوق سوريا وصلاحياتها في كل ذلك .
وكان موضوع لوططين يردد كثيراً على لسان الجنرال كاترو ، وقد شكر الرئيس لواقعة على
استبقائهم إلى نهاية الحرب حتى يتيسر انضمامهم إلى الاتحاد

يجتمع ستة أشهر في دمشق وستة أشهر في بيروت . وانتقلت إليهم تلك الصلاحيات فأصدروا بياناً مشتركاً مع الفرنسيين في ١٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٤ جاء فيه :

عملاً بالاتفاق المعقود في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٣ مع الجنرال كاترو ، مفوض الدولة المكلف بمهمة ، جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة ، فتم الاتفاق على وضع إدارة كافة هذه الدوائر ، التي انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية ، تحت سلطتهما وحدهما . وبعثت وزارة الخارجية السورية بتاريخ ١٠ م نفسه مذكرة إلى ممثلي الدول العربية والأجنبية وأرفقتها قائمة تتضمن الاتفاقات التي عقدت بين الجانبين السوري والفرنسي ، والتي بموجبها استلمت حكومة سورية عملياً وبصورة نهائية جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها باسمها السلطات الفرنسية وقالت : تنتهي بهذا الاستلام العملي مرحلة المفاوضات التي بدأت بتوقيع اتفاق ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٤٣ بين الجانب السوري واللبناني من ناحية والفرنسي ممثلاً بشخص الجنرال كاترو من ناحية ثانية ، فاستكملت بذلك سورية أسباب استقلالها وأصبحت سيادتها على أراضيها أمراً حقيقياً .

وبعد حوادث العدوان رفضت الحكومة السورية كل اتصال بالفرنسيين ، وجاء الكونت استوروخ يحمل مقترحات جديدة تتعلق بتسليم القطع الخاصة وانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية معاً . فلم يستطع مفاوضة دمشق وإنما استطاع أن يبحث مع اللبنانيين .

وكان الفرنسيون يحتفظون بالقطع الخاصة لغائبين : الأول أن تكون القوة باقية في يدكم . والثانية أن يتخذوها سلاح مساومة للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية ، فلما تنازلوا عنها ، جاء هذا التنازل بعد فوات الزمن . على أنهم لو قاموا بهذا العمل من قبل لما كان من المنتظر أن يؤثر تأثيراً أساسياً في خطة الحكومة السورية ، التي كانت مصممة على أن لا تعقد معاهدة

مع الفرنسيين ، أو تعترف لهم بأي وضع ممتاز . وهو ما كانوا يسعون لتحقيقه (١) .

بقيت ناحية خطيرة وهي تتعلق بالنقد الذي كان يصدره البنك السوري وما يتصل بذلك عن شؤون مالية بين فرنسا وسورية ، وقد جرت في شأنها مفاوضات في باريس سنة ١٩٤٧ ، اتخذت سورية فيها خطة أقرب إلى استقلال

(١) تذاكرات الحكومة السورية مع الحزب الوطني بينه وبين الفرنسي العام الجديد من الناحية ومع الحزب الحر والجزال سيرس واستشارته السياسي المتدلس في موضوع الجيش السوري ، وقد افترج البريطانيون صفقة جاء فيها بأن الحكومة السورية وافقة في أي نشاط بالجهود الحربية إلى جانب الأمم المتحدة وهي تضع جيشها تحت تصرف هذه الأمم إلى أن تنتهي الحرب ، وذلك بعد استشارة القائد الأعلى في الشرق الأوسط بصفته كونه قائدا عاما لقوى الأمم المتحدة ، وكذلك فهي توافق على وضع جيشها تحت قيادة الحلفاء في الشرق عامة الحرب (الدولة بالفرنسيين) . وكان هناك محذوران : المحذور الأول في موقف الحزب السوري إذا انتهت المارك في الغرب ، وظلت في الشرق الأوسط . والمحذور الثاني إذا أصر السوريون على أي مرجع لهم تعليم جيشهم وإنشاء قيادة سورية ، لا ترتبط بقيادة فرنسية . وهذه المسألة ربما كانت تؤدي إلى الاستسلام مع القيادة العليا البريطانية ، التي كانت ترفض كل تغيير في أعداد ، وتؤيد في هذا الشأن رأي الحزب (يمين) . وذكر الحزب الوطني سيرس أنه لابد من أن يكون أركان الحرب وإعداد المصالح العسكرية المكتوبة ، ولا يمكن الجيش السير الوطني في أي حال ، أي يكون إلى جانب أركان الحرب الفرنسي أركان حرب سورية ، في تلك الظروف العسكرية ، وأصر الحزب الوطني سيرس على لزوم تجنب البحث في إقامة قيادة الحزبية الفرنسية الثلاثية بل هو الأحرار أن يكون السورية جيش عام انتهاء الحرب .

وكان هناك مشروع مقدم من الفرنسيين ، ومشروع آخر من الحكومة السورية يرمي إلى التخلص من القيادة الفرنسية .

وقد بحثت هذه المسألة مع المشروع الفرنسي الذي يذكر شأن الفرنسيين بإعداد سورية في تأليف جيشها وتأمين المصالح الإقتصادية وتأليف قوة مقيمة ، وأوضاع وجهة النظر الاستكبارية التي توافق على تحويل المصالح العسكرية إلى السوريين عندما تكون مصادر قوائم كافية ، وتكون الوسائل السورية والمالية تعزير جيش ومجهزته وتعليمه وقوله مؤثرة ، وهذا يتوافق على التطور التدريجي في مدة أشهر ، وعلى ما يتعلمه السوريون أنفسهم من الدروس على قدرتهم وطاعتهم ، ولذلك فإنه يقتضي الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية ، إذ ليس لدى السوريين ميول وأصحاب الاختصاص ، وهم بحاجة إلى هؤلاء أكثر من حاجتهم إلى القوى والاختار والآلات الميكانيكية ومختلف المواد . وأما الفرنسيون في الختام أن موقفهم يكون موقف الرضى عن كل اتفاق يتم بين السوريين والفرنسيين ، ولكن على أن لا يصيب القوى والامتيازات أي خلل .

وقد ورد في المشروع الفرنسي ذكر خطة فرنسية ، فرأى الحزب الوطني سيرس في ذلك ما يؤدي إلى وجود قيادتين ، كما أن اللجنة ستقبل إلى خطة ، وقد عيلاً سيبدأ الجيش بالقادحين من إفريقيا الشمالية .

نقدتها وتصفية علاقاتها المالية مع فرنسا . وسلكت الحكومة اللبنانية خطة اتفاق أخرى مع الفرنسيين .

وكانت سورية قد وعدت في تصريح بريطانيا وفرنسا الحرة أن تدخل في نظام الاسترليني سنة ١٩٤١ ، ومع ذلك فقد عقد اتفاق بين الإنكليز والفرنسيين سنة ١٩٤٤ أصبحت فيه سورية تابعة لما يسمى منطقة الفرنك . وأصبحت الليرة السورية تعادل ٢٢ و ٦٥ فرنكا . والليرة الإنكليزية ٧٨٢ قرشاً سورياً ، مع ضمانات كل تعديل يطرأ في المستقبل على سعر الفرنك .

(ج) مساع سياسية

كانت حكومة فرنسا الحرة تطلب من الدول أن تعترف باستقلال سورية كما ذكرنا . ولكنها تشترط أن يكون هذا الاعتراف مقيداً بالتحفظات التي أبداهما الجنرال كاترو عندما أعلن استقلال سوريا ولبنان في شهرى ايلول (سبتمبر) وتشيرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ . وتلخص هذه التحفظات بما يلي :

١ - المحافظة على التعهدات الدولية التي أبرمتها فرنسا باسم سورية والتي تحمل محلها في المستقبل معاهدة تعقد بينها وبين فرنسا .

٢ - السلطات الخاصة التي تتمتع بها الجهات الفرنسية في الشرق بسبب الحرب .

وهكذا كان طلب الحكومة الفرنسية من الولايات المتحدة لكي تعترف باستقلال سورية ولبنان ضمن هذه الشروط .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية في ١٠ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٢ مذكرة إلى الولايات المتحدة طالبة فيها أن يعترف بالوضع الراجح لفرنسا في دولتي الشرق ، ومبينة أنها لا تعارض في عقد معاهدة إذا كانت ترمي إلى تحديد علاقات الفريقين ، وتحقيق رغائب الأهالي فيها . فأجابتها الولايات المتحدة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) أنها لم تكن من الفرقاء الموقعين ، وهي على غير استعداد بأن تعترف لفرنسا بوضع راجح ومميز في سورية

ولبنان ، وأضاف الأميركيون إلى ذلك أنهم على اتفاق مع البريطانيين فيما إذا قرر الفرنسيون من ناحية والسوريون واللبنانيون من ناحية ثانية أن يدخلوا بمفاوضات حرة مرغوبة تكون فيها مصالح الأهلين مصونة ومصالح الولايات المتحدة أيضاً .

وكان في بيروت ممثلون أميركيون يتمتعون بصفات دبلوماسية مختلفة . يستمعون إلى شكاوى البريطانيين من الفرنسيين والفرنسيين من البريطانيين . وقد أبلغ مرة الجنرال دوغول القنصل العام الأميركي بصرامة أنه لا يتأخر عن مناصرة البريطانيين إذا ظلت تصرفات الجنرال سبيرس وتدخلاته على ما هي عليه . كما أنه عند ما قدم الزعيم الجمهوري الأميركي (وبنديل وبلكي) تحدث إليه شاكياً من أعمال الحكومة البريطانية ونقضها للاتفاق الذي عقده مع (ليتلتون) . وذكر المستر (كوردل هيل) سكرتير الدولة أنه أبلغ سفير الولايات المتحدة في لندن (وايت) ليدرس الأمر مع (ايدن) . إذ أن حكومته لا تستطيع أن تؤيد تأييداً مطلقاً خطة بريطانيا ولا خطة فرنسا . كما أنها لا تستطيع أن تنفي غير مكثرة نزاع يكون من شأنه تأثير على الجهود الحربية . وعلى كل حال ففي رأى الولايات المتحدة أن إعدام دوغول أن دول المشرق قد لا تكون مستعدة للاستقلال قبل مرور سنين . لم يكن متفقاً مع التصريحات الفرنسية - البريطانية التي أعلنتها الفريقان قبيل احتلال سورية اغارات بث الدعوة بين العرب . وذكر فيها أن الحلفاء يعملون الاستقلال إلى تلك الربوع . أو مع ما أعلنه الجنرال كانوا فيما بعد من أن استقلال الدولتين بدأ في نموه . على أن سكرتير الدولة الأميركية يرى أن الجنرال سبيرس على ما يظهر قد تحاول الصلاحيات التي يتمتع بها مثل أجنبي .

وفي آب (أغسطس) سنة ١٩٤٤ قررت الولايات المتحدة الاعتراف باستقلال سورية ولبنان . وأبلغت الدولتين ذلك في ٧ آيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٤ . اعترافاً غير مشروط ولا مقيد مع تبادل التمثيل السياسي .

وقد أرسل سكرتير الدولة في ١٩ من الشهر نفسه إلى الوزير (جورج واذورث) قائلا : أنه واثق بأن الشعبين السوري واللبناني سيتألان حظاً وافراً من التعاون في السلام الدولى والتقدم الذى أطل على العالم ؛ وأشار إلى أن فرنسا استمرت نضالاً بالوضع الخاص فأجابتها الولايات المتحدة فيه تشرين الأول (أكتوبر) بأن الحكومة الاميركية لا تستطيع أن توافق على أن يكون لفرنسا أو للمواطنين الفرنسيين حقوق وامتيازات مفضلة في سورية ولبنان المستقلين ، وأبلغت وزيرها في هاتين الدولتين ذلك ، وأضافت إليه أنه ينبغي أن يؤخذ من فرنسا تعهد واضح صريح باحترام استقلال سورية ولبنان قبل انسحاب الجيوش البريطانية .

ثم أشار وزير الدولة إلى المراحل الطويلة والمضطربة التى طوتها سوريا في سبيل الاستقلال ، وبحث في مذكراته عن جامعة الدول العربية ، وحاجة هذه الدول إلى أن تتقوى وتتميز من الوجوه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، حتى تتمتع هذه الناحية التاريخية من العالم بالاستقرار والاتحاد والنمو (١) .

(١) مذكرات كروندل عن سبعة ١٩٤٠ - ١٩٤٧

ومن المفيد أن نعلم المأزوم الذى أشار إليه سكرتير الولايات المتحدة وذلك به الحكومة حوالة إلى فرنسا وقد جاء فيها : « هناك عدلان أساسيون كرا فى مؤتمر الولايات المتحدة من سورية ولبنان منذ جرت عام ١٩٤١ »

١ - « المصنف الذى أعربت عنه أميركا مراراً على أنه فى سوريا والمصريين فى فتح والاستقلال التام والسيادة على كامله نظرين منذ أو بعد لا بد من نوع (أ) .

٢ - « سياسة الحكومة الأميركية المتغيرة فى عهد آل لايف باستقلال دولة ، رغم نسكن حكومة تلك الدولة مسيطرة على جهاز الحكومى فى العهد ، وحاضرة على رسالتهم ، دون أن يرجع معارضة ذات له ليستأ ، ودفرة على قواعد المعاهدات والامتيازات التى عاثها كدولة ذات سيادة لهذه الأسباب لم تحل الحكومة للولايات المتحدة تحت أى ائتمت فى السندات الفرنسية على أثر إعلان الاستقلال من قبل سكرتير كاترو سنة ١٩٤١ ونحظى بأن أهداف الحكومة الأميركية سورية وإيران عاثاً أساساً ، وإن كانت أعربت عن ميرونها وأثرها تلك المقتوه نحو الاستقلال حيث أسست مصريين لها فى بيروت ودمشق ، وقد بدت لدى الحكوميين مثلاً بمره معاهد سياسي وهي وقد ساعدت هذه فى حلول ذات الاستقلال بالنسب ، وقد أتمت الحكومة الأميركية بعد ذلك تطورات خاصة فى دول شرق اوسط وبنية ورحلت ملائمة الذى عقدته الجنرال كاترو مع الحكوميين المصريين فى (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٤٣ ، كما =

وفضلا عن موقف الأميركيين المتحفظ في أمر الاتفاق بين فرنسا

رأيت مرضاة تام استقلال المصالحات الحكومية الخامة التي كانت تحارمها المبادئ القومية للى الحكومتين الختيتين . وكما في الدستور الفرنسي في واشنطن مؤخرًا ، فإن الحكومة الأميركية قد دعت بأن الحكومتين السورية والفرنسية يمكن اعتبارهما الآن مستقيدين بالتفعل ، وهذا هو عازمة على الاعتراف بهما اعترافا تاما . اعتمادا متدوم فوق اتفاقية ووزير مقوم في بيروت ودمشق . فيتضح مما تقدم أن علائق الحكومة الأميركية السورية وليست كانت تسير واقع الحال . وفي رأيها أن المصالحات العسكرية التي تحارمها المصالحات الفرنسية والبريطانية يجب الحرب في سورية وأنيان لا يمكن أن تعتبر متنافسة . استقلال الذات أو منفعة هذا الاستقلال ، لأن الحكومتين الختيتين لم يوقعا على هذه المصالحات بحسب إرادتهما ورغبتهما وأكثرت ذلك باستمرار . وأما الوضع الموقوف المركب الذي هو ناشئ عن مركز عصبة الأمم ومركز فرنسا السائد إليها والقيمة الموقوفة للإعلان الاستقلال عنه ، كل ذلك فهو في رأي الحكومة الأميركية كما سبق وأوضحته للجنة تحرير لوسا في الحزب في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ ، لا يؤدي إلى نتائج عميقة لأنه من قبل الخلل الذي انطوى في أمور ديموقراطية ، أما الاتفاقات التي ستعقد بين فرنسا والحكومتين الختيتين فإن أثرها عظيم على فرنسا والجمهوريتين ، ولا يمكن أن يؤثر في علائق هاتين الجمهوريتين مع الدول الأخرى ذات السيادة . والولايات المتحدة بالطبع لا تستطيع أن تمارس في عهد هذه الاتفاقات علائق بين فرنسا وسورية ولبنان ، إذ أغتت بإرادة الطرفين التامة والمستقلة ، شريطة ألا تتجلى تلك الاتفاقات في عدم على حقوق الآخرين ومصالحهم ، ولا بد من التذكير هنا بأن فرنسا كانت من ضمن عهد بدأ عام الذي يقضى بأن تنتفع جميع الأمم بمعاملة متاملة ديموقراطية ووطنية . وفي الوقت الذي بدأ هذا العهد حتى في البلاد الخديبة عنها وضمت مصالح الولايات المتحدة ودرعا في سورية ولبنان فمعاهدة ١٩٢٤ ولاتفاقات المتصلة بها . ولهذا فلا استطيع الولايات المتحدة أن توافق على تكوين فرنسا ولبنان وبين ديموقراطية أو امتيازات خاصة في دولتي سورية ولبنان الختيتين .

وبعد ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة تعترف بكل ضرور صلات الصداقة الدائمة منذ القديم بين فرنسا ودول الشرق والاسيا ليس . وقد تأملت الحكومة الأميركية كثيرا حين رأيت الخطر يحدق بهذه الصلات بسبب أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ في لبنان . وهي تأمل بإحلاس أن تستمر الصداقة الوثيقة وحسن الربة الشريفة لهذا صداقا حتى الآن بين الشعب الفرنسي والشعب السوري والساني . ويكون هذا الفصل الأول في سير علائق الطرفين المستقلة .

وقد أرسل وزير الولايات المتحدة القومس (جورج واكفورد) في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٤ كتابا إلى وزير الخارجية السورية ، أشار فيه إلى التذكير إلى وجهها بتاريخ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٤ إلى الماستر (كورديل هل) وزير الدولة الأميركية ، وأبلغه بناء على تعليمات حكومته أنها ستقر مسألة احتل اجراء . فمواصلة عقد معاهدة بين سورية والدول الأخرى ، كما أمرت في سورية ويهود تقريره إلى الحكومة السورية نفسها ضمن حدود نهديتها الدولية واجبات الثقة على عاقبها .

ثم قال : وليس في أية لولايات المتحدة أن تؤثر فيما تحرى الحكومة السورية اتخاذه من القرارات في هذا الخصوص ، وإن كانت بعينه لا تمارس في عقد أي اتفاق بين سورية وفرنسا لتعديد العلائق بينهما ، إذ أن إرادة الطرفين المتعاقبة والمستقلة ، وإذا حوى صيرت كتابة لحفظ مصالح الرعايا الأميركيين .

وسورية . فإن موقف بريطانيا الذي كان يعلن مظاهره لهذا الاتفاق لم يكن فيه مرضاة للفرنسيين . ولم يستطع البريطانيون أن يبددوا الأوهام التي يشعر بها هؤلاء . ولا الاعتقاد بأن هنالك مؤامرات للنيل منهم ، حتى أنه قال في مرة أحد كبار موظفي وزارة الخارجية في أثناء الأزمة في سورية ، وكنا نتذكر في أمور الخلاف بين فرنسا وانكلترا على الحطة التي يجب اتباعها : نحن على اتفاق تام مع فرنسا في السياسة الغربية . ولكن متى انتقلنا إلى شؤون المشرق ذكر قرن الخلاف ورفعت الشكوك والأوهام رأسها . وهو ما لا نستطيع التغلب عليه . وإن كنا نبذل جهدنا في سبيله .

وكتبت جريدة الأوبزرفر في ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٤٥ قائلة : — يخشى بعض السياسيين الذين زاروا فرنسا في الفترة الأخيرة . أن لا تكون الأزمة القائمة أزمة بين حكومتين . إذ هي متجهة لتصبح أزمة بين أمتين . ويفقد الشعب البريطاني تدريجياً في فرنسا ما كان يتمتع به من الإعجاب والثقة والعطف . ومع أن الأسباب لفقدان الثقة كثيرة . فالسبب الأول هو اعتقاد الفرنسيين . حكومة وشعباً . أن الانانية البريطانية ترغب في أن تزيل كل أثر لفرنسا في المشرق وأن تحمل محلها . وليس هنالك فرنسي واحد يعتقد أن سورية ولبنان سيقتسمان باستقلال تام ناجز . بعد الأزمة الأخيرة . وأنهما سيسيطران على أنابيب البترول والمضاربات والمراكز الاستراتيجية بدون أن تكون لهما علاقة بدولة أجنبية . ولكن عوضاً عن أن تكون فرنسا فإنها تصبح بريطانيا .

وقد اجتمعت في لندن بالمسيو شوفيل الكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية . فذكر في شعباً من هذا القبيل وقال إن فرنسا مستعدة للجلاء عن سورية . ولكنها لا ترضى أبداً أن تحمل محلها دولة أخرى . ولم يسم هذه الدولة وامكنه كان يقصد بريطانيا . فأجبت قائلاً : بأننا لانرمي إلى التخلص من سلطان . حتى ندخل في ظل سلطان آخر .

== ويسرى أن تؤكد لك أن حكومة تقدر شعور الود وثقة لدى حاكم على مراسلتها في هذا الموضوع كما تقدر مذهبكم من تأكيد في برقيتك . عن عزاء الحكومة السورية على القيام بتمهاتها الداخلية والدولية على أكمل وجه .

على أنه جرت مفاوضات كثيرة وتبدلت مذكرات عديدة بين الحكومة السورية والحكومة البريطانية حول الاتفاق الذي عقده هذه الدولة مع فرنسا الحرة. وكانت الحكومة السورية تصر بأنها لا تريد أن تعترف لفرنسا بأي مركز استثنائي ولا أن تمقد معها أي عهد. وأبلغ رئيس الجمهورية ذلك بصراحة إلى الوزير البريطاني حينما حمل إليه وإلى الحكومة السورية تبليغاً شفويًا يتعلق بفتح باب المفاوضات. وكان مندوب فرنسا العام قد حمل إلى الحكومة السورية نياً اجتماع عقده أخيراً المستر إيدن والمسيو مسيغلي ومذكراتهما في هذا الموضوع. فكتب رئيس الجمهورية كتاباً إلى المستر تشرشل، وصف فيه وضع سورية وتمتعها بالاستقلال الكامل. القائم على حكم دستوري ديموقراطي. اعترفت به الولايات المتحدة وروسيا والدول العربية كما اعترفت به بريطانيا من قبل. واستثنت من فرنسا المصالح المشتركة. وبأدائها كثير من الدول القبلية السيامية. لحقوق سورية إذن تناقض المساعي التي ترمى إلى عقد معاهدة مع فرنسا. وهي في الوقت نفسه لا تحقق أغراض السلم في الشرق الأوسط. وأرسل وزير الخارجية السورية أيضاً رسالة هذا المعنى إلى المستر إيدن.

وبعثت بعد ذلك وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض في سورية الجنرال سيرس بيرقي. أرسلتها أيضاً إلى كثير من مندوبيها في الأقطار، التي لها علاقة في الأمر من عربية وأجنبية. وقد جاء فيها أنه من الأمور الضرورية التي لا مفر منها أن نعقد معاهدة بين الدولة المنتدبة والبلاد التي كانت تحت الانتداب. لتوضيح العلاقات المستقبلية بين الفريقين. وذلك عندما ينتهي الانتداب وتنال البلاد المنتدبة عليها استقلالها التام من جميع الوجوه. ولهذا فإن إنهاء الانتداب بمعاهدة كان من الأمور التي أعدت لها العدة عندما وعدت سورية باستقلالها سنة ١٩٤١، وإذا كان عقد معاهدة في ذلك الحين لا يتجاوز حين النظريات. لأنه لم يكن في فرنسا حكومة تستطيع عقد معاهدة، فأما الآن وقد حدرت فرنسا فإن الوضع سيتغير عما قريب. ويسر الحكومة البريطانية أن ترى بلاد الشرق تحقق استقلالها التام بصورة رسمية. لا سيما لأن هذه الحكومة تعطف دائماً على ذلك الاستقلال وتؤيده.

ولست القضية قضية شكلية بل إن السلطات الفرنسية في المشرق ما زالت بفضل الانتداب حائزة على أسباب حقوقية تجعلها تمارس صلاحيات متنوعة ، تعاونها في كثير منها ، أو تشترك فيها ، السلطات البريطانية لأسباب حرية . ثم أشارت البرقية المرسلة إلى الصلاحيات التي سلمتها فرنسا إلى سورية ، وذكرت أن بريطانيا كانت أول دولة كبرى أجنبية تعترف بسورية مع لجنة التحرير الفرنسية ، وتعتمد لديها مثلاً سياسياً . إلا أن هنالك أموراً مختلفة ما زالت تستلزم التسوية ، ولا يمكن أن يبت بها إلا بمعاهدة . أو اتفاق رسمي آخر مع فرنسا ، وليس من مصلحة سورية الحقيقية أن تترك هذه القضايا معلقة . وقد شعرت الحكومة البريطانية بأن واجبها كصديقة ، أن تعرب للحكومة السورية عن رأيها هذا ، وهي ترى أن تطلبوا من وزير الخارجية ورئيس الجمهورية بأن يفكروا في هذا الموضوع تفكيراً مستقلاً مستمداً من مصلحة بلادهما الحقيقية .

وجاء في البرقية بعد ذلك ، أن الحكومة البريطانية لا ترغب أن تفرض سلفاً ما يجب أن تتضمنه المعاهدة والاتفاقات أو ما لا تتضمنه . لأن هذا الأمر يجب أن يبت فيه المتفاوضون السوريون والفرنسيون .

وأشارت أخيراً إلى موقف بريطانيا من المصالح الفرنسية ، وأنه يظل طبقاً لما تعهدت فيه في اتفاق لستون - دوغول سنة ١٩٤١ . وقد طلب وزير الخارجية إلى الممثل البريطاني أن يوضح للحكومة السورية أنه ليس هنالك أي اتفاق سري يشمل أحكامه دول المشرق ، كما أشار رئيس الجمهورية في الكتاب الموجه للسنر تشرشل . لأن سياسة الحكومة البريطانية قد أعلنت بصراحة في مناسبات عديدة .

وفي ذيل لهذه البرقية طلب وزير الخارجية البريطانية من الوزير المفوض أن يؤكد شفويّاً التقاطين التاليين عند تسليم جوابه لوزير الخارجية السورية :
١ - لا تحاول حكومة صاحب الجلالة أن تفرض على الحكومة السورية شكلاً معيناً للعمل أو شروطاً خاصة ، ولا تدرى لماذا توصلت إلى هذا الاستنتاج من مراجعتكم التي قمت بها بطلب منا .

٢ - ومع ذلك فقد يكون من المؤسف أن لا تستفيد الحكومة السورية من هذه الفرصة الملائمة ، لكي تقيم علاقتها على أساس ثابت ونهائي . فإن الوقت الحاضر يساعد بريطانيا كل المساعدة لتبذل نفوذها لمعونة سورية ، ولا ينتظر أن تستمر الظروف الحاضرة إلى ما لا نهاية له ، وإن كنا بالطبع لا نفكر أبداً ولا بحال من الأحوال في الرجوع عن تأييدنا لاستقلال سورية ، وتود أن تنظر الحكومة السورية بدقة إلى هذه الساحة من الموضوع لصيانة مصالحها .

هذه الفقرات الطوال التي نقلناها من الرسالة البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية توضح نواحي كثيرة من الأساليب التي كانت تتبعها بريطانيا في محاولاتها للتوفيق بين السوريين والفرنسيين .

أما الوزير المفوض البريطاني الجنرال سيرس فقد كان يبحث مع رئيس الجمهورية السورية وأعضاء الوزارة السورية هذه الأمور قبل تبادل البرقيات والرسائل وأعرب عن حرص حكومته على دوام علاقاتها الحسنة مع فرنسا ، تلك العلاقات التي تقضى بها ضرورات الحرب المشتركة وتسلمزم بأن يتم التفاهم بين فرنسا وسورية بما فيه فائدة مشتركة للجميع .

وكان رئيس الجمهورية لا يبرح هو وحكومته يبذلان المساعي الدبلوماسية لإيضاح وجهة نظر سورية التي تمسكت بها في عدم الاعتراف لفرنسا برجحان سياسي واقتصادي أو ثقافي أو عقد معاهدة معها ، وبعث الرئيس برسائل عديدة إلى الرئيس روزفلت وإلى المارشال ستاين فضلاً عن المستر تشرشل لتأييد ذلك .

وبذكر في ختام هذا البحث أن اعتراف روسيا باستقلال سورية سبق الولايات المتحدة ، وقد تبادل وزير خارجية سورية ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي برقيات الاعتراف التي تنص على تبادل التمثيل السياسي . على أنه استوفى نظري ما أطلعت عليه في مذكرات المستر تشرشل أن ستاين ذكر في حديثه مع أيدن في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٢ . رأيه في احتمال منح تركيا بعض الأجزاء في سورية

الشمالية^(١) . ولا أخرى ما هي دواعي هذه الفكرة عند ساسة الروس ؟ وما هي غايتهم من توسيع حدود تركيا ؟ وهل كان ذلك بقية استمالتهم ليقاثلوا في صفوف الحلفاء ، أو يتجنبوا الوقوف في صف دول المحور ؟ لقد أشار في حديثه معي إلى ذلك أحد رؤساء الدبلوماسية التركية وكان صغيراً في موسكو ، فقال لي : إنه أبلغ ساسة الروس أن تركيا لا ترغب مطلقاً ذلك ، وهي قانعة بالأراضي التي استقر عليها حكمها .

(٥) — المعركة النهائية :

أشرف النضال الذي استمر زهاء خمسة وعشرين عاماً على نهايته . أو على بلوغ ذروته . في الأشهر الأولى لسنة ١٩٤٥ . أما سورية فقد تعزز جانبها بالاعترافات المتوالية باستقلالها ، وبممارستها فعلاً جميع الصلاحيات التي تتعاقد بسيادتها الداخلية والخارجية . وبني عليها أن تصبح عضواً في أسرة الأمم ، فقد عقد مؤتمر ديميرن أوكس ، بين ٢٠ آب (أغسطس) و ٧ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٤ . وحضره مندوبون عن الولايات المتحدة و ١٢ نائباً للمعظم والاتحاد السوفيتي والصين . واتخذوا قراراً بإنشاء هيئة عالمية تعمل على توثيق عرى التعاون بين الدول المحبة للسلام وإدارة شئون العالم بعد الحرب .

وفي مؤتمر بالطة الذي اجتمع فيه الرؤساء الثلاثة : روزفلت ، تشرشل ، ستالين . مدة ثلاثة أيام ، وانتهى في ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٥ لتسوية الأمور الأخيرة المتعلقة بالحرب في أوروبا وآسيا . وإعداد ميثاق الأمم المتحدة ، تقرر دعوة الحكومات التي حاربت دول المحور إلى مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو ، في ٢٥ نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٥ ، لوضع الأسس اللازمة للميثاق وتقرير قواعده .

وقد اشترط على الدول التي تريد أن تنضم إلى الأمم المتحدة أن لا تتأخر في إعلان الحرب على دول المحور عن أول آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ .

فأصرحت الدول التي لم تشترك بعد في الحرب إلى إعلانه . وكذلك صنعت سورية في يوم ٢٦ شباط (فبراير) من السنة المذكورة .

إن الحرب كانت على وشك الانقضاء في الغرب ولم يكن هذا الإعلان إلا شكلياً . غير أن اليابان كان من المنتظر أن تقاوم طويلاً ، ولا بد حينئذ من استمرار المجهود الحربي للدول المتحالفة ، ولكنها بعد أن سدت ألمانيا وأصبحت وحدها في معترك القتال واشتدت عليها وطأة الحرب ، وأوقعت فيها الرعب والزعر القنبليتان اللذين فتكتا فيها فتكاً ذريعاً ، لم تجد مناصاً من التسليم بدون قيد أو شرط بعد أن حاولت التخلص من ذلك ، وقد نالت روسيا بهذا التسليم مغايم كثيرة بعد أن اشتركت في محاربة اليابان اشتركاً اسماً في أيام قلائل . وأعرب ستالين عن شعور بلاده بلهجة جديدة بالوطنيين المتطرفين لا الشيوعيين الدوليين بأن الجيل الذي نشأ فيه كان ينتظر هذه الساعة — ساعة الانتقام من اليابان — عاماً .

وفي ٢٥ آذار (مارس) وجهت الولايات المتحدة أصالة عن نفسها ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين دعوة إلى الدول المحاربة في صف الحلفاء لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو . ولم تدع سورية ولبنان إليه فقامت الحكومتان بالمساعي الدبلوماسية التي يقضيها الموقف وأرسلتا المذكرات السياسية التي تصف ما قدمناه من جهود ، وما قامت به بلادهما في نصرة الحلفاء وما يتصل بذلك من الأسباب التي تجعلهما جامعتين لشروط الاشتراك في ذلك المؤتمر .

وكان استثناء سورية ولبنان موضع استنكار واستغراب . وقد لقيت المساعي التي بذلتها الدولتان في العواصم الكبرى تأييداً سياسياً من طبقات مختلفة . فضلاً عن موازنة الدول العربية نفسها التي اشتركت في الحرب في ساعة متأخرة ودعيت إلى المؤتمر . وقد استرعى نظري أن السر الكسندر كادوغان وكيل وزير الخارجية البريطانية الدائم قائلي والأستاذ كميل شمعون الذي كان حينئذ وزيراً مفوضاً لبلاده في لندن وكنا نتحدث معه هذا الموضوع ، ونشير إلى ما بين بريطانيا وبين هذين البلدين من روابط . أن البرتغال التي بينها وبين انكلترا

تحالف يعود إلى مئات السنين لم تدع كذلك ، ولكن أسباب عدم دعوة البرتغال التي ذكرها السياسي البريطاني . ليست بالأسباب التي يراد اتخاذها حجة لمنع سورية ولبنان من الاشتراك في المؤتمر . وكان قد سبق للحكومة البريطانية أنها لم توافق في سنة ١٩٤٣ على إعلان سورية الحرب بعد أن أبدت رغبةا على أثر دخول العراق ، محتجة ببعض الأسباب التي لها علاقة بفرنسا . ولما أعلنت سورية الحرب لتشارك في الأمم المتحدة ، لم يجد الوزير المفوض البريطاني ذلك مسوغا ، لأن مؤتمر بالقنة قد عين الدول التي ستشارك في أعمال الأمم المتحدة ولم تكن سورية في عدادها .

لقد ظفرت المساعي التي بذلت في سبيل دعوة سورية ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ، حتى أن فرنسا نفسها عدت القول بأنها طلبت إشراك سوريا ولبنان في المؤتمر . فوجهت الدعوة إلى سورية ولبنان لحضوره . وتألف الوفد السوري برئاسة الأستاذ فارس الخوري الذي كان حينئذ رئيساً لمجلس الوزراء . فسافر على الأثر واشترك في أعمال المؤتمر حتى في حفلة افتتاحه . وكان هذا الاشتراك في المؤتمر وإرسال البعثات السياسية السورية إلى المواضع الكبرى عظيم الفائدة بالنسبة لسورية ، وظفرها في معركة الاستقلال النهائية التي أصبحت قاب قوسين .

٥٥٥

وفي أوائل شباط (فبراير) سافر رئيس الجمهورية السورية إلى القاهرة ، واجتمع بالمستر تشرشل والمستر إيدن ، وفصل لها وجهة النظر السورية . وكانت فرنسا تريد أن تتقدم بمقترحات ، كما أن سورية تستعد لتري في هذه المقترحات ما يمكن قبوله وما لا يمكن ، فتلقى الرئيس التأكيد من رجال الحكومة البريطانية ، أنه لن يكون هنالك إكراه ، وأن للسوريين ملء الحرية في عاداتهم ومذاكراتهم . وقد اعتر جانبهم بما نالوه من اعتراف الدول باستقلالهم ، وأصبح في أيديهم الكثير من الوثائق التي تثبت عن ذلك . على أن المستر تشرشل والمستر إيدن علقا أهمية كبرى على المقترحات الفرنسية والمقترحات المقابلة ، إذ أنها تؤدي إلى الحصول

على وثيقة قد يكون فيها دفاع عن وجهة النظر السورية . وقد بحث في هذا الاجتماع جميع المسائل التي تهم البلاد السورية بطريقة وافية . وأشار الرئيس إلى أن المقترحات الفرنسية قد تأتي متأخرة . وأن الفرنسيين في خلال ذلك ربما يتخذون بعض الخطوات التي تستفز النفوس وتثير القلاقل ، فوعد السياسيان البريطانيان بالإبقاء على باريس لإسراع بيانها المقترحات المذكورة . هذه هي الخلاصة التي بلغتها إليها الرئاسة عن المحادثات التي دارت في مصر . وقد أتى المستر تشرشل بيانا في مجلس العموم في ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٥ ذكر فيه اجتماع برن عام "عرب فقال :

وختاماً لقد كنا ، هو والمستر إيدن ، متفقين بالمناقشة المستفيضة التي دارت بيننا وبين رئيس سورية شكراً للتوفيق . إذ بذلنا غاية الجهد لتأمين اتحاد ودي نحو فرنسا وتشجيع المفاوضات معها للوصول إلى تسوية مرغوبة ، ليس في سورية وحدها بل في لبنان أيضاً . ولقد تيسر علينا أن أوضح موقف حكومة جلالة فيها بتماني سورية ولبنان . بالنظر إلى علاقتنا مع حلفائنا الفرنسيين . إن وحدتنا قائم على أساس السياسات التي أذيعت سنة ١٩٤١ وأعلن حينئذ بحسبها استقلال دولتي المشرق هاتين . ولم تفك الحكومة البريطانية بعد ذلك عن "تصريح بأنها لا تعمل أبداً على أن يحل نفوذ بريطانيا على نفوذ فرنسا هناك ، ونحن مصممون على أن نبذل أفضل جهودنا للحفاظ على وضع فرنسة الخاص . بسبب ما آتت في سورية . مدة عهد طويل . من صلات ثقافية وتاريخية . ونؤمن أن تستطيع فرنسا المحافظة على هذا الوضع الخاص . وأن تشيد كذلك سورية ولبنان منقطعتين على قرار مكين . بعمونة المنظمة العالمية . مع الاعتراف بما لفرنسا فيها من مكانة نتاج . ومع ذلك ، فعلى أن أعلن بوضوح أنه لا يلزمنا وحدتنا أن تدافع بالقوة عن استقلال سورية ولبنان ، ولا عن مركز فرنسا الممثل . فنحن نسعى الأمرين كليهما ولا نعتقد أنهما متناقضان . ولا يسوغ أن يوضع على كاهل بريطانيا وحدها ما تنوء به من الأعباء . وعليها أن تتخذ بنظر الاعتبار أن روسيا والولايات المتحدة تعترفان باستقلال سوريا ولبنان وتحتجانه ، ولكنهما تريان أن لا يكون فيهما

رجحان أو مركز خاص لدولة أجنبية . فكل هذه الأمور وما سواها عماله علاقة بالشرق الأوسط هي من المواضيع التي سيبحثها مؤتمر الصلح . حيث ينبغي علينا أن نعمل جاهدين لإقامة سلم دائم بين جميع الدول والشعوب . في الشرق الأوسط وفي شرقي البحر الأبيض المتوسط .

وقد روى لي أحد أصدقاء المستر تشرشل من النواب الذين قاموا بعمل مذكور في المشرق . أن المستر تشرشل أبدى شعوره في حديث خاص قائلاً : إن المحادثات التي قام بها والاستعداد الذي وجده بفتحها . جعلته يعتقد أن لا بقاء لفرنسا في سورية بعد الآن .

إن فرنسا التي قضت معظم مئتي الحرب وهي تعاني شدة الاحتلال الأجنبي . أصبحت منذ أواخر سنة ١٩٤٤ محروقة تمتنع باستقلالها وسيادتها . ولم تعد على ما يظهر تغطي أخطار مغامرة جديدة كغمارتها في لبنان سنة ١٩٤٣ . ولم يعد تأثير البريطانيين ولا تأثير الأمريكيين على الفرنسيين كما كان من قبل . فقد أصبحت فرنسا مستقلة بأسطولها . مستقلة بحربها . تتصرف فيها كما تريد . وكل ما تستطيع أن تفعله وزارة الخارجية البريطانية . هو السعي لتقريب وجهات النظر بين سورية وفرنسا . حتى أنها أصبحت خذلاً لهاضي المتجنب توجيه سؤال للحكومة الفرنسية . كي لا تثير شكوكها التي لا تكاد تنقطع عن مضامع بريطانيا في الشرق .

وكان الجنرال بينه قد سافر إلى فرنسا لبعض المفاوضات . فغاب أكثر من شهرين . ولم يعد إلا بعد أن اتفق مع حكومته على الخطة التي ينبغي اتباعها . وكان الفرنسيون قد أزلوا في ٧ أيار (مايو) جنوداً متعاقبين في بيروت وجددوا ذلك في السابع عشر . مما احتجت عليه الحكومة السورية وعدته مناقضاً لسيادتها واستقلالها ووسيلة من الوسائل التي تدل على أن فرنسا تنوي أن تلجأ إلى القصر والإكراه .

ولم يقتصر الأمر على ذلك . فبعد وصول الجنرال بينه إلى الشام . زار في ١٧ أيار (مايو) رئيس الجمهورية وكان حاضراً الزيارة وكيل رئيس مجلس الوزراء . وقدم في اليوم التالي مذكرة خطية إلى وزارة الخارجية السورية حيث استقبله

الوزير بحضور السيد حمزى فرعون وزير الخارجية اللبنانية ، وقد دون في هذه المذكرة ما أشار إليه في حديثه في اليوم السابق وهو أن فرنسا مستعدة لتسليم الكتاب الخاصة لسورية ولبنان ، مع بقائها تحت القيادة العليا الفرنسية مادامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة ، على شرط أن تؤمن صيانة مصالح فرنسا الجوهريّة التي تحتفظ بها في سورية ولبنان . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها فرنسا مثل هذه الطلبات للحكومة السورية . أما هذه المصالح فهي على ثلاثة أنواع : ثقافية ، واقتصادية ، واستراتيجية . فالأمور الثقافية التي تهتم سورية وفرنسا يمكن تحديدها وضمها باتفاق جامعي . ويمكن تحديد الأوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمها باتفاقات مختلفة ينص عليها في موضوع كنهنا بالاصول الدولية المعتادة ، كالاتفاق المتعلق بوضع الرعايا الأجانب والاتفاق القنصلي والاتفاق التجاري الخ ... وأما الأوضاع الاستراتيجية فتتضمن قواعد تمكن من صيانة طرق مواصلات فرنسا وممتلكاتها فيها وراء البحار .

وعلى الأثر اتصال رئيس الجمهورية السورية برئيس الجمهورية اللبنانية واتفقا على عقد اجتماع في لبنان يحضره الرئيسان ورجال حكومتهما وقد صدر بعد الاجتماع ودراسة الموقف البيان الآتي :

« اجتمع في مشورا رئيس الوزارة السورية بالوكالة ووزير خارجيتها ورئيس الوزارة اللبنانية ووزير خارجيتها في ١٩ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ للتداول في الموقف السياسي الناشئ عن إرسال فرنسا جنوداً إلى لبنان وسورية دون الحصول على موافقة الدولتين . على الرغم من إبلاغ حكومتهما مثل فرنسا من قبل وجوب الحصول على موافقتهما قبل استقدام الجنود وكذلك عن تقديم مثل فرنسا مذكرة بمقترحات لتسكون أساساً للمفاوضة بين الجانب الفرنسي والجانبين السوري واللبناني .

وقد رأى ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية أن في إززال الجنود على الشكل الذي تم انتقاصاً لسيادة البلدين . وأن المذكرة تتضمن مقترحات تتم

عن روح لا تتفق واستقلال سورية ولبنان . لذلك اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضات مع الجانب الفرنسي . وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية ، كما قرراً توحيد الجهود والمساعدة للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما .

وبدأت بعد ذلك الصفحات الدامية التي طعن الفرنسيون أنها تكون ختام المقاومة السورية . فكانت بضد ذلك ختام الاحتلال الفرنسي ، الذي بدأ في ٢٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠ . وهكذا شهد الجيل الذي عرف مرارة تلك الأيام ابتداء الفصل الأخير لجلاء الفرنسيين عن سورية . وقد ألف أبناء هذه البلاد أن يسموا بالمدونان هذه الأحداث التي سفكت فيها الدماء واحتكم إلى الحديد والنار لتثبيت السيطرة الفرنسية في الوقت الذي أعمد السيف في أوروبا . وحجة الفرنسيين في ذلك أنهم يريدون أن يؤمنوا مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية لإمبراطوريتهم ، على أن سورية لم تكن بهذا الوضع الضروري لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الهند الصينية ، ولكنها زيادة لمواطن استثمارها على شواطئ البحر وتوسيع حكمها للبلاد العربية الممتدة فيه . أما المراكز والقواعد البحرية والجوية التي تقابل فرنسا الاحتفاظ بها فهي التي وضعت في ساعة خطيرة من ساعات الحرب سنة ١٩٤١ ، تحت تصرف الألمان ، وإن فريقاً من الفرنسيين الذين كانوا حينئذ يؤلفون أجزاء من سلطات فيشي ، أصبحوا يحامون السلاح لمقاومة مطالب السوريين واللبنانيين الشرعية .

٥٠٥

وما كادت تنتشر في أقطار العالم وسائل العنف التي لجأ إليها الفرنسيون لنيل امتيازات من السوريين ، حتى عم الاستنكار لها . وقد أذاعت الحكومة البريطانية في مذكرة بتاريخ ٢٧ أيار (مايو) أنها تنظر باهتمام إلى حالة القلق التي تنتشر في هذه الأيام الأخيرة في سورية ولبنان ولا سيما في سورية ، وتأسف لأن الجو الذي كان قد نحس عاد إلى الاعتصام بإرسال نجدات فرنسية . فالحكومة البريطانية . بالتشاور مع الولايات المتحدة والاتصال المباشر مع الفرقاء المعنيين ، تأمل غلظة أن يحتجب كل عمل يضر بتسوية ودية .

وقدمت الحكومة الأمريكية إلى الحكومة الفرنسية مذكرة بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) أكدت فيها أن الناس في الولايات المتحدة وغيرها يشعرون بأن فرنسا تستعين بالقوة لتتال من سورية ولبنان امتيازات سياسية وثقافية ، وختمتها بالإلحاح عليها في الصلح ، وبروح من الود الخالص ، أن تعيد النظر في سياستها في سورية ولبنان ، حتى تعلم هاتان الدولتان ويعلم العالم بأسره ، أنه في النية أن تعامل دول المشرق في علاقاتها المقبلة ، كأعضاء مستقلين تمام الاستقلال في أسرة الشعوب .

ونشرت الحكومة السوفيتية من ناحيتها أيضاً بياناً قالت فيه : إن الخلاف الذي حدث بين فرنسا من ناحية وسورية ولبنان من ناحية ثانية ، حمل الحكومة السوفيتية أن تبعت بمناشدة خاصة إلى الحكومة الفرنسية وإلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والصين ، مبينة أن التقارير التي وصلت إليها تدل على أنه قد وقعت في سورية ولبنان خصومات مسلحة ، وأن جيوش الفرنسيين قاتلت السوريين واللبنانيين ، وسلطت القنابل على العاصمة السورية من المدافع والضاوئير ، وحدثت اشتباكات عسكرية في مدن أخرى في سورية ولبنان ، وعدد القتلى والجرحى يزداد في كل يوم ، فالوقوف بزاد خطورة باعتبار أن الدول الثلاث المذكورة ، هي أعضاء في الأمم المتحدة تشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو . وبينت الحكومة السوفيتية أن هذه الأعمال لا تلتئم مع القرارات التي اتخذت في ديميرتن أوكس ، ولا مع غايات مؤتمر الأمم المتحدة الذي ينظر في تكوين منظمة تضمن السلام والأمان لجميع الشعوب . فالحكومة السوفيتية ترى هذه الاعتبارات أن أعمالاً مستعجلة يجب اتخاذها لوقف الخصومات في سورية ولبنان وتنظيم الاتفاق بطريقة سليمة . واقترحت عقد مؤتمر مشترك فيه بريطانيا والولايات المتحدة والصين التي هي مرجع الاقتراح في تنظيم السلم والأمان الدولي .

وقد أذاعت جامعة الدول العربية بلاغاً سفهت فيه العدوان الفرنسي ، كما أن وزير الدولة في الشرق الأوسط السيد إدوارد كريك ، (اللورد الترنشام) رد على مدعيات الفرنسيين فيما يتعلق بالتشبه بين علاقات بريطانيا ومصر

والعراق قائلاً : إن الحكومة البريطانية لم تعمل مقدمة عقد المعاهدة مع الدولتين إطلاقاً القنابل على القاهرة وبغداد .

وكتبت جريدة التيمس في أثناء أحداث أن الوضع في سورية هو غير الوضع في العراق ، لأن المعاهدة مع بريطانيا هي التي أقرت استقلال العراق ، أما سورية فقد اعترفت الدول باستقلالها ، وهذا فرق واضح .

أما الحكومة الفرنسية فقد نشرت في ٢٨ أيار (مايو) مذكرة قالت فيها : إنها تتابع باهتمام شديد الأحداث التي وقعت في سورية ولبنان منذ بضعة أسابيع ، والتي اتخذ مسبوها حجة حركات الجنود الفرنسية بعد أن أصبح عددها ضئيلاً جداً ؛ على أنه لم تكن العناية من هذه الحركات إلا التبديل والتبديل وليس لدينا استعدادات أكثر من قبل في هذه الأرجاء . . . والحكومة الفرنسية تأسف أن الحكومة السورية والحكومة اللبنانية اغتصمتا هذه الفرصة لرفض المفاوضات ، التي كان الجزال بينه قد عهد إليه بها للوصول إلى اتفاق عام . وجاء في هذه المذكرة أنه كان يمكن أن تحاذر سورية ولبنان نيات فرنسا لولا أنها هي التي أعلنت استقلالهما وهي التي تقترح أن تنظم الشروط التي تضمن ذلك نهائياً بالنسبة لهما ، وأخيراً هي التي أقامت البرهان على إحلاسها بحمل الأمم المتحدة على دعوة سورية ولبنان للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو (١) .

(١) لم أطلع تماماً على أعمال قوى دمشق في سان فرانسيسكو ، وكانت حينئذ في لندن وقد أذاع فريق من الدبلوماسيات الفرنسية ببارزة كبراً في الصحف الاستعمارية يؤيدون بها دعوة سورية ولبنان إلى المؤتمر . وقد تقدم الجنرال صيريس في نفس اليوم بدم دعوة سورية ولبنان على حين أن دولاً صغرى لاعلاقة بحرب ، مثل هلمن وأيرلندا وكوستاريكا ، وجهت إليها الدعوة ، وأشار إلى ما بذله السوريون ولبنانيون في مؤامرة خفاء ، وتقدم إلى ذلك أن سفير بريطانيا في القاهرة كان قد صرح باسم حكومته بأن الحكومة البريطانية تدعمها جميعاً لامتيازات التي تتمتع بها الأمم الحرة التي القتال في صفوف الحلفاء ، ثم وصف عليهم مصر ودول حليفة عربية بوجوبها دعوة الدولتين ، وعدد من العالم أن لا ندعها إرضاء لإحدى الدول .

وانشرت جريدة المشاطرة عازمين في ٧ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ كلمة عنوانها « شكوك الدول الصغرى » قالت فيها : لقد أعلنت المؤتمر السورية واللبنانية حينئذ بدم دعوة الجمهوريتين إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وكان قد أممنا أن مشاركتهم في الحرب وما قامتا به في أثناءها ، =

وعلى أثر برقية تلقيتها من الحكومة السورية في ٢٩ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ أرسلت مذكرة إلى وزارة الخارجية . قلت فيها مستنداً إلى نص البرقية : بناء على التعليمات الواردة إلى من الحكومة السورية أتشرف بأن أوجه أنظاركم إلى حقيقة الواقع في تلك البلاد . فقد أصبحت الحالة فيها على غاية الخطر ، ولا مناص من تدخل الحكومة البريطانية ضمن الفرنسيين على الانحاب حالاً من المدن وتسليم الكتابات الخاصة بتحكيم السورية . وليس ذلك حرمة للهادئ الإنسانية فحسب ، بل صيانة لمصلحة السلام في الشرق الأوسط . فأبلغتني وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ أيار (مايو) أن المستر إيدن نفسه سيجيبني بأقرب وقت ممكن .

وكانت الأنباء ترد على وزارة الخارجية البريطانية من الشام بأن الحالة تزداد فيها حرجاً وشدة . والبرقيات التي ترسل من دمشق أو بيروت تصل متأخرة ، ومنها برقية أرسلتها الحكومة السورية إلى بعثاتها في لندن وباريس وواشنطن

== تقولانها عن الاشتراك في المؤتمر ولاسيما أنها تنقلنا عام ١٩٤٦ تأكيدهما جميعاً على الالتزامات التي تتجلبق بها الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، وأن عدم دعوتها يعتبر بمثابة خربة للوحدة العربية التي أخذت تهمى لها في مؤتمر القاهرة المزمع أن .

وتنشرت الجبل تعرف في ١٠ آذار (مارس) سنة ١٩٤٥ عنوان : سورية ولبنان يريدان سوياً ما يلي :

« هـت الحكومتان السورية واللبنانية تسمى موحد ، يطلبان من تفتيها في سان فرانسيسكو بوصفهما عضوين في الأمم المتحدة . وقد علمتا أن وزيرى سورية ولبنان اللذين في لندن الدكتور نجيب الأرماني وأبيد كمين تجموع دهما معاً إلى وزارة الخارجية البريطانية وقدما مذكرة إلى السير الكونت كادوون سكرتير وزارة الخارجية لسانم يطلبان فيه ذلك . وقد أوصيا أن سوريا ولبنان أعلنتا الحرب على ألمانيا قبل أول آذار من هذه السنة . وأنهما وافقتا على تصريحات الأمم المتحدة وقد قبلت الحكومة البريطانية أن تباين لولايات المتحدة بالأمم » .

فلوح في ١٥ تادم أن تأييد فرنسا إنما كان من قبل الموافقة بعد أن أصبحت دعوة سورية ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو لا مناس منها .

وأحب أن أذكر في صدر مؤتمر سان فرانسيسكو والفوائد التي نمت من اشتراك سورية ولبنان فيه ، أن المستر ستانسن ممثل الولايات المتحدة صرح في اجتماع الدول الخمس العظمى في سان فرانسيسكو أن الدول الثلاثة في المؤتمر يجب ألا تدخل في نظام الوصاية أو ما يشابهه ، واتخذ المؤتمر كراميون (المورد سكرتير آن) موقفاً مماثلاً في تصريح له ، ولما قوبل بين « المستر ستانسن » بممث في اجتماع الدول الخمس العظمى ، أعلن أنه كان يقصد بما أدلى به لإيضاح وجهة نظر أميركة في شأن سورية ولبنان .

وإلى وقفا في سان فرانسيسكو ، وقد جاء فيها أن دمشق وحمص وحماة وحلب ظلت تنسفها الطائرات والمدافع والدبابات . فمظ الدمار وذهب مئات الضحايا ، وأطلقت القنابل على البرلمان . والنيران تشتعل في كل مكان فاحتجوا بشدة . وكان مصدر البرقية بيروت .

ولما تفاقم الأمر في ٢٩ و ٣٠ أيار (مايو) صرح المستر إيدن أن الموقف خطير في سورية ، وأنه لا يريد أن يتكلم كثيراً ، لأن الظروف الحاضرة تقضي على جميع ذوى العلاقة أن يقيموا البرهان على النزوى والحدز ، وليس من عذر يجعل الحوادث تتطور في سورية ولبنان حتى تعرف سير الحرب في الشرق الأقصى . وقد أردنا أن نظهر لخلقنا الفرنسيين أننا كنا مستعدين لسحب جنودنا متى تم بينهم وبين سوريا ولبنان اتفاق ، ونحن نصرح بأننا لا نريد أن نحل محل فرنسا في المشرق . وأعلن وزير الخارجية البريطانية في ٣١ أيار (مايو) رسالة المستر تشرشل إلى الجنرال دوغول التي قال فيها : « إننا بسبب الموقف الخطير الذي حدث في سورية بين جنودكم ودول المشرق ، والمعارك العنيفة التي جرى اشتباكها ، أعطينا الأوامر إلى القائد العام في الشرق الأوسط ، مع بالغ الأسف ، أن يتدخل حتى يحول دون استمرار منك الدماء ، حرصاً على صيانة الأمن في الشرق الأوسط الذي هو منطقة المواصلات لحرب اليابان . وحرصاً على تجنب الاشتباك بين القوى البريطانية والقوى الفرنسية ، ندعوك حالاً لتأمروا الجنود الفرنسية . بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتها ، ومتى أوقف إطلاق النار وأعيد النظام فنحن مستعدون لمناقشة ثلاثية في لندن . وأضاف إلى ذلك المستر إيدن أن الرئيس والحكومة السورية بعنا إلى الحكومة البريطانية بدعوة يذكر أنها كانت قد ضمنّت استقلال سورية ولبنان ، طالبين إليها أن تتدخل حتى تجري المفاوضات بين فرنسا وبين سورية ولبنان في جو حر لا إكراه فيه ولا ضغط . وقد عم الشرق الأوسط قلق عميق بسبب هذه الحوادث ، ويتخشى أن تضطرب الأمور في هذه المنطقة ، بعد أن ذهبت ضياعاً جميع الجهود التي بذلت لإعادة

الطمانينة ، ولذلك وصلت الحكومة البريطانية إلى الاستنتاج بأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة بدون تدخل ، فأرسل رئيس الوزارة رسالته إلى الجنرال دوغول ، وأشار إلى الرغبة في الوصول إلى تسوية سلمية تشترك الحكومتان السورية واللبنانية في مذكراتها .

وفي أول حزيران (يونيو) أعلن المستر إيدن أن القائد الفرنسي أبلغ القائد البريطاني أنه تلى الأوامر من باريس أن لا يعارض قيادة الشرق الأوسط . واندفع الفرنسيون بعد ذلك ينتقدون البريطانيين أشد انتقاد ، ويقولون أنهم أرسلوا الأوامر لوقف الخصومات قبل وصول رسالة تشرشل ، وألقى الجنرال دوغول في ٣ (يونيو) حزيران خطبة في المجلس النيابي استعرض فيها حقوق فرنسا وخطتها ، ونافع عن أساليبها ومناهجها . وأعلن المسيو بول بونكور رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة ، بأن فرنسا باقية الآن مسؤولة عن النظام والقانون في الأراضي السورية واللبنانية ، تبعاً للتعهدات الدولية التي لا تنقضي من جانب واحد ، وأمن الوصول إلى تسوية مرضية . وأنكر الوفد السوري مدعيات الفرنسيين في سان فرانسيسكو وقام بدع الدعوة لقضية البلاد السورية في الصحف وأندية المؤتمرات .

وفي ٢٤ حزيران (يونيو) قدم المسيو بول بونكور إلى رئيس المؤتمر مذكورة قال فيها : إن فرنسا واثقة بميثاق الأمم المتحدة ، وطلب تأليف لجنة من الدول التي لم يكن لها علاقة بحوادث الشرق ، ولأمصاحبة مباشرة ، أو غير مباشرة لتقوم بتحقيق في مصدر الأحداث التي حثت في سورية ولبنان ، أو المساعدة على الوصول إلى تسوية ودية للخلاف . وأعاد طلبه مرة ثانية للقيام بتحقيق عادل .

وفي ٨ تموز (يوليو) جرت مفاوضات في لبنان حول الوحدات العسكرية المحلية وأجيب الدوتشان السورية واللبنانية إلى ما أرادته من إنشاء جيش وطني ، وأعلنت الحكومة الفرنسية المؤقتة أنها سعيدة بأن ترى سورية ولبنان متمتعين بجميع خصائص السيادة ، لتقوموا بالدور الذي يعود إليهما في مجموعة

الأمم المتحدة ، ولذلك حيرت إليهما هذه الوحدات حتى يتم نقلهما في مدة لا تتجاوز ٤٥ يوماً^(١).

٥٥٥

لقد أوجزنا فيما نقدم وصف الحوادث التي وقعت في سورية خلال الأيام الأخيرة من شهر مايو (أيار) وأوانس يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٥ ، وهي جديرة بتفصيل أكثر حتى تبين الظروف التي جعلت الأوضاع الدولية تعين الشعب السوري على بلوغ مقاصده ، بعد أن بذل ما بذله في نضال عنيف .

وقد حاول الفرنسيون أن يصفوا تلك الأحداث بغير وصفها الحقيقي ، فيتهموا البداة الأجنبية المخرجة بأنها كانت مريباً لها ، ويدعوا بأن التدخل البريطاني وحده هو الذي أدى إلى إخراجهم من سورية ، وأنقذ السوريين من موقف حرج ؛ إما التسليم وإما الدمار . ولكنهم في هذه الادعاءات التي اشترك فيها قادتهم وساساتهم ، نسوا أو تجاهلوا أن سورية ظلت مدة ربع قرن تقاومهم بالثورات المتوالية ، التي كانت كالحلقات المرتبطة بعضها ببعض على حين أن فرنسا كانت في عنفوان قوتها وذروة مجدها ، وما صنعه السوريون حينئذ لم يكونوا مستعدين ليلبثوا خضعتهم فيه بعد أن تضائل شأن فرنسا بالنسبة لتلك الأيام .

أما السياسة الدولية التي آذرت الشعب السوري فما كانت لتتحقق لو لم يثبت هذا الشعب وقادته وزعماءه في وجه الظغيان ، أو أنهم استسلموا للقوة التي هددتهم بجميع وسائلها ، أو أصغوا للنصائح البريطانية نفسها ، التي لم تنقطع في دعوتهم إلى الاتفاق مع فرنسا والاعتراف لها بما تطالبه من رجحان ونفوذ ، وافقت عليه بريطانيا في وثائق رسمية .

على أنه ليس بضائر دولة كبيرة كانت أم صغيرة ، أو منتقس من قدر

(١) نشر قاموس دبلوماسي الذي يصدر باللغة الفرنسية كثيراً من الوثائق في عدده الرابع في كلمة سورية فيبحث مراجعها ، وكذلك مراجعة جزئه الثاني وأحداث أيضاً في كلمة سورية . وفي أجزائه الثلاثة يشير إلى مراجع مؤلفات كثيرة في ثقافت الأجنبية عن سورية ولبنان .

جهادها ونضالها ، في سبيل الدفاع عن ربوعها ، أو العمل على إدراك مطالبها القومية ، إذا آذنتها السياسة الدولية على تحقيق ذلك ؛ بل أنه يكون من المعجز السياسي أو من سوء الطالع أن لا تقتنع هذه المؤازرة . فكثيراً ما يكتسب النجاح للجهاد أمة ضياعاً ، لأنها لم ترزق معونة خارجية ، وكثيراً ما يكتسب النجاح للجهاد أقل وعناء أيسر ، إذا اقترن بهذه المعونة . وما أكثر شواهد التاريخ على ذلك ، ولنا بحاجة أن نذهب بعيداً ففرنسا نفسها إنما حررت في الحرب الأخيرة من حكم أجني غالب ، بواسطة القوى العظيمة الحليفة التي واصلت القتال بعد أن سلت هي لعدوها .

ولنعد الآن إلى سرد بعض الوقائع :

عند ما رجع الجنرال بينه من فرنسا مزوداً بتعليمات حكومته ، أثار ، بالمطالب التي قدمها إلى رئيس الجمهورية والحكومة السورية ، الشعب السوري في جميع أنحاء البلاد ، وكان يحجى الجنود الفرنسية بحجة الاستبدال قد بعث فيها القلق من قبل ، فبدأت الاضطرابات التي كانت في يادى الأمر تأخذ أطواراً فردية أو اشتباكات محلية إلى أن عمت المحافظات السورية كلها ، وأخذت ترد التقارير المتواليّة للحكومة من جميع الأنحاء ، عن استعدادات الفرنسيين واشتباكاتهم مع الأهليين ، التي انقلبت إلى معركة قتال بين الجيش الفرنسى والشعب والسورى . وخاصة في دمشق وحماة . واختل الأمن في جميع الأنحاء ، حتى طلب البريطانيون أنفسهم في آخر الأمر من رئيس الوزارة السورية توجيه نداء إلى الشعب ليخلد إلى السكينة ، ووزعوه بوسائلهم ، لأن المواصلات كانت مقطوعة .

وقد نشرت الحكومة السورية وثيقة بعنوان بلاغ هام صادر من دائرة الأركان الحربية الفرنسية (رقم - ب - تاريخ ٢٢ - ج - ١٩٤٥) ، تكشف القناع عن مدى العمل الذي عقدت فرنسا الية على القيام به ، ومن المستحيل أن يكون الجنرال أوليفاروجه (وكان صابط استخبارات في دمشق باسم الكابتن أوليف) يقوم بهذا العمل الخطير بدون موافقة رؤسائه . فقد

اشتد ساعد فرنسا بعد أن أصبحت تسيطر على بلادها وعلى قواها العسكرية والبرية ، والبحرية . ولم تعد في الحال الذي كانت عليه عند ما حدثت الأزمة اللبنانية .

لقد أصدر الجنرال أوليفارويج هذا البلاغ ، وحذر من أقل مخالفة في التنفيذ لما فيه من الأوامر ، مبيناً أنها تستوجب الإحالة على المحكمة العسكرية ، وذكر فيها أن واجب فرنسا العكري يقضي بإبادة جميع عناصر الشعب التي تريد إخراج فرنسا ، فيجب احتلال جميع دوائر الحكومة السورية ومؤسساتها الثقافية ، ومنع الاتصال مع جميع الدول العربية المجاورة ، وتجريد جميع أفراد الشعب من الأسلحة والآلات الجراحية ، وأن تدار البلاد من قبل حاكم عكري تساعد في العمل الحاكم العسكري .

ودعا جميع قواه إلى أن تقف على استعداد ليلاً ونهاراً ، وأن تصل إلى غاياتها المحددة مهما تلفها الأمر من مخايبا وعتاد ، وكانت هذه العبارات قصر الرئاسة ودور الوزراء ودوائر الحكومة والشرطة والبلدية .

وأمر بتفتيش جميع السيارات قبل دخولها المدينة لإيقاف نسر الأسلحة الذي ازداد في المدة الأخيرة من شرق الأردن والعراق ، وحماية الجسور حتى لا يفسدها الأهليون لعرقلة وصول الامدادات العسكرية . وإبادة النجذات التي قد أتت من جبل الدروز وجبال العلويين بدون سابق انذار .

ومع أنه توقع أن المقاومة لا تدوم سوى وقت قصير ، فقد نبه إلى وجوب الأخذ بنظر الاعتبار يقظة الشعب وتدريبه الحديث . وأمر الجنود بأن يتلفوا ما لديهم من أسلحة إذا لم يتمكنوا من استعمالها إذا تعلبت عليهم القوى الوطنية في بعض المراكز .

وأبدي عدم اطمئنانه إلى مشيخة العرب في جيش الشرق ، (على حين أنه ادعى بعد عودته إلى فرنسا في مؤتمر صحفي أن الكتابات الخاصة ظلت كلها على ولائها ، ولم يتخل أحد من ضباطها عن مركزه ، واستشهد على ذلك بكتاب ضابط اسمه محمد عامر ، جاء فيه أنه لا يريد أن يخدم إلا تحت اللواء الفرنسي ، ولكنه لم يستشهد بسواه) .

إن بلاغ الجنرال أوليفار روجيه يصور حالة حرب بين الجيش الفرنسي والشعب السوري ، ويشير إلى وسائل المقاومة التي كان يعتمد عليها هذا الشعب ، وقد ناضل جهده طاقته برغم قوة هذه الوسائل ، حتى تدخل الجيش البريطاني الذي كان مرابطاً في سورية ، بعد أن بلغ السيل الزبي ، وأصبحت البلاد كلها في حالة هياج شامل .

وقد اضلعت الحكومة السورية ممثلي الدول الأجنبية على وثيقة الجنرال أوليفار روجيه ، التي قال بعض الفرنسيين أنها وضعت ولم توزع ، ومهما كان من أمرها . فإن الذي حدث وسجل كان شاهداً أبلغ . فكثير القتل والجرحى ، وذهبت مئات الضحايا البريئة . في القلعة والبرلمان وسواهما من الأماكن في دمشق وغيرها . وأعلن ما عزم من به حراس البرلمان السوري ، بعد محاولة تدميره . كان من أشد الحوادث إبلاها ، على ما جاء في التقرير الذي وضعه أحد الأحياء منهم ، في ٢٤ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٥ .

هـ - الاتفاق الانكليزي البريطاني

إن نياش الحكومة الفرنسية من الاحتفاظ ببعض مصالحها في المشرق أو بإجراء مفاوضات سياسية ، برغم ما قبلته على إثر حوادث أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ . فسححت الفرصة للمسؤولين ببدء وزير خارجية الحكومة الفرنسية المؤقتة أن يتحدث مع المستر بيغن في أثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس في لندن ، في شهر أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٤٥ . ثم استمرت المذكرات بالطرق الدبلوماسية حتى اتفق "تريفيان" في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) من السنة المذكورة ، اتفاقاً مستاهماً - كما ذكر في البلاغ - من الرغبة في إزالة كل خلاف بين الدولتين لإزالة مضائقه ، وتجنب كل ما يسيء إلى علاقتهما التي تريد الدولتان أن تكون أكثر وثوقاً ، في حدود التعاون الدولي ، والرخاء الاقتصادي والسلامة لشعوب الشرق الأوسط .

وقد رأت الدولتان حياً بضمناً ممارسة لبنان وسورية الاستقلال الذي أعلنته فرنسا سنة ١٩٤١ ، وثبتت باشتراك الدولتين في الأمم المتحدة ، وتبعاً

للتنازع الطبيعية لنهاية الحرب وعلاقة ذلك بأوضاع الخلفاء العسكرية في المشرق أن تدرس شروط تنظيم قواهما العسكرية وانسحابها في هذه المنطقة .

وتحقيقاً لهذه الغاية فسيجتمع في بيروت الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٥ ، وسيكون في مقدمة المهمات تحديد وقت قريب جداً لاتخاذ تدابير الخلاه الأولى .

وعلى هذا فقد عقد اتفاق بين الدولتين أحدهما عسكري ، والثاني سياسي ، فمن الناحية العسكرية أقر الفريقان خطة الخلاه التدريجي المتبادل لوجود البريطانيين والفرنسيين عن سورية ، ولكن على شرط الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان السلامة العامة ، أما الجانب فقد نصت الفقرة الخامسة من هذا الاتفاق على أن الحكومة الفرنسية تحتفظ فيه بقوى يعاد حشدتها ونجمتها إلى أن تحقق تلك التدابير .

وقد جاء في "فقرة السادسة المتعلقة بتنظيم الخلاه أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ستبذلان سورية وإيران تمهيداً لذلك ، وتدعوניהما لقرارات مشتركة ليشاركوا بالاتفاق المزمع إقراره ، وذكرت "فقرة الأخيرة أن المناقشة تشمل التدابير التي ستتخذ لتقوم الحكومتان اللبنانية والسورية بأعمال المحافظة على النظام .

أما الناحية السياسية فقد بحثت عن جوانب الاستقلال الذي وعدت به هذه البلاد واحترامه ، وتشجيع الرخاء الاقتصادي في هذه المناطق ، بالتعاون مع الدول الأخرى ، على شروط الأمن والسلام ، وهما تبادلان المعلومات اللازمة التي يراد بها إدراك هذه "غاية" أو براءتها اجتناباً "تباين" في سياستهما الذي يؤدي إلى الإضرار بمصالحهما المشتركة . كما أنها أكدت عزمهما على أن لا تتخذ الواحدة عمل الأخرى في مصالحها أو مسئوليتها في الشرق الأوسط ، مع المراعاة التامة للأوضاع السياسية القائمة في هذه الأرجاء .

وجاء في الختام أن الحكومتين ستدرسان كل اقتراح يقدم للأمم المتحدة في أمر السلامة العامة .

هذه معظم فقرات الاتفاق السياسي والعسكري . وقد أبلغته وزارة الخارجية البريطانية إلى الحكومتين السورية واللبنانية ، كما أنها استدعت الوزير اللبناني الأستاذ كميل شمعون واستدعتني لإبلاغنا إياه ، فكان جوابنا على الأثر جواب استنكار ، وعددناه شيئاً بالاتفاقات السابقة التي عقدتها فرنسا وبريطانيا ، كاتفاق سنة ١٩٠٤ أو اتفاق سنة ١٩١٩ اللذين لم يكونا في مصلحة البلاد الشرقية .

وقد تحدث معنا عرضاً فيما بعد مساعد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في شؤون الشرق الأوسط ، وقال لنا إن شعورنا نحو هذا الاتفاق لا يطابق شعور البلاد نفسها ، وفي الواقع أنه حدث شيء من سبق الوهم ولكنه ما لبث أن تبدد . وقال لي مرة ثانية : لقد هيأنا لهذا الاتفاق أداة للعمل مستوًدى إلى نتيجة موافقة لكم ، ولما جاءت النتيجة بعد تحقق الجلاء ، وجدنا منامية لكثيري فيما قلناه من قبل .

لقد ضوى أمر هذا الاتفاق ولم يمش إلا أسابيع ، وعجز الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون أن يتفقوا في شأنه ، بعد أن اجتمعوا في بيروت لتصفيد شروطه ، بسبب تباين وجه الرأي فيه عند الفريقين ، وكان من موجبات الشكوى إلى مجلس الأمن ، وجدير بالذكر أنه وقع في ١٣ (ديسمبر) كانون الأول سنة ١٩٤٥ . وأن الحكومة البريطانية أجابت الحكومتين السورية واللبنانية إلى طلبهما في بقاء الجنود البريطانية ما بقيت الجنود الفرنسية ، وفي ١٥ (ديسمبر) كانون الأول أيضاً .

ومهما يكن من أمر فإن الاتفاق في حد ذاته موضع انتقاد ، وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية باسم الحكومة السورية معارضتها له ، فقد اتفقت الدولتان على أمور تتعلق بسورية ولبنان قبل استطلاع رأي حكومتهما ، وقررتا الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان الأمان العام ، على حين أن سورية ولبنان كدولتين مستقلتين من أعضاء الأمم المتحدة يترتب عليهما

مسؤولية المحافظة على السلامة العامة في بلادهما ، كما ترتب مسؤولية النظام . وهما مستعدتان أن تقوما بنصيبهما طبقاً لقرارات الأمم المتحدة التي يشتركان في وضعها .

وسواء كان الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان السلامة العامة ، أو تعبئة قوى عسكرية في لبنان - ولسورية ولبنان قضية مشتركة في الجلاء - فإن ذلك يرمى إلى جمل بعض المشرق ، من مناطق السلامة العامة مقدما ، وهو افتئات على حقوق الدول المستقلة ذات السيادة .

أما بحث الاتفاق السياسي عن الاستقلال الموعود به سنة ١٩٤١ ، فالحكومة السورية لا تسل أبداً بأن ذلك الوعد هو أساس استقلالها ، الذي أصبح من الحقائق السياسية الواقعة باعتراف الدول جميعها ، وانتهاء بلادها إلى هيئة الأمم المتحدة . وقيامها بمسؤوليات الحكم وواجباته في أمورها الداخلية والخارجية في نطاق الحق العام وقواعد الشرع الدولي .

وأما تشجيع الرخاء الاقتصادي . واتفاق الدولتين على تأمين شروطه ، فهو يؤدي إلى معنى من السيطرة الاقتصادية ، وإيجاد مناطق نفوذ طالما جرت إلى الخلافات والحروب ، وهي تناقض المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، الذي لا يجوز التدخل في شؤون دولة ما إذا كانت هذه الشؤون من مستلزمات السيادة الوطنية ، وهل يشك بأن إيجاد الاستقرار والأمن والرخاء في مقدمة ذلك ؟

وعندما أبلغ الأميركيون صيغة الاتفاق اعترضوا على ماورد فيه . وعدوه رجوعاً إلى سياسة مناطق النفوذ التي يلغى للدول العظمى أن تتخلى عنها . وذكروا في ملاحظاتهم الشفوية أنهم لا يتوقعون قبول سورية ولبنان ما تم عليه الاتفاق ، وأبلغوا بريطانيا خلاصة مكتوبة عن هذه الملاحظات . ولكن موقفهم في الموضوع لم يتجاوز هذا الحد

ولما كان هذا الاتفاق قد أثار الحذر والخوف في سورية ولبنان ، وكان أمر الجلاء الذي ينبغي تقريره سرياً أصبح معلقاً في بعض نواحيه بحسب هذا الاتفاق على ما تقرر هيئة أمام المتحدة ومجلس الأمن ، فلا مناص للدولتين من الرجوع إليهما بحسب المادة ٢٥ وغيرها حتى يبت في هذا الموضوع بصورة تنطبق على الحق والعدل ، وتثبت احترام المبادئ التي سجلها الميثاق .

(و) - سورية في مجلس الأمن

في أثناء انعقاد الاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة جرت مفاوضات واتصالات بين اللبنانيين والفرنسيين وبين الفرنسيين والبريطانيين . فتقرر أن يعقد اجتماع في وزارة الخارجية البريطانية في ١٣ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ حضره المستر بيغن والسير الكندر كادوغان ومدير قسم الشرق الأوسط ورئيس الوفد السوري لدى الأمم المتحدة فارس الخوري والسيد كميل شمعون وزير لبنان المفوض حينئذ في لندن كما حضرته بمثل هذه الصفة عن سورية ، وكان ينتظر حضور السيد محمد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية ، ورئيس الوفد اللبناني . وقد بحث في هذا الاجتماع إذا كان من الممكن الاتفاق بين السوريين واللبنانيين من ناحية . والفرنسيين من ناحية أخرى . على موضوع الجلاء وتحديد الزمن اللازم له . وانفض هذا الاجتماع الأول على أن يبلغ البريطانيون رأينا النهائي ليحملوه إلى الفرنسيين .

وقد أبلغنا فعلاً بعد ظهر اليوم نفسه المبادئ الأساسية التي نوافق عليها ، وهي التقرير النهائي للجلاء التام عن سورية ولبنان ، على أن لا يكون هذا الجلاء معلقاً على اتخاذ أي قرار من الأمم المتحدة أو من مجلس الأمن ولا على أي شرط كان ، وتحديد وسائل الجلاء من الناحية الفنية ، وتعيين الوقت اللازم له . وقد أبلغ البريطانيون السفير الفرنسي ذلك وكان أميل إلى التردد والنشأوم .

وفي الساعة التاسعة والنصف من يوم ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦

عقدنا اجتماعاً آخر وقد حضره السيد حميد فرنجية ووزير الخارجية الفرنسية المسيو بيدو والسير ميسفيل والكونت استروورغ . .

وقد بدأ الاجتماع بمحو غير ملائم بخلاف الاجتماع السابق الذي لم يكن فيه الفرنسيون ، فقال المسيو بيدو أنه لا يمكن هنا البت في الموضوع ، وهو إنما يقبل المباحثة في شأن اتفاق ١٣ كانون الأول (ديسمبر) . وإذا لم يتفق عليه أو على تعديله . فإنه يرجع إلى نصه ويتمسك به ، وكان يرفع صوته ويقول كيف يمكن أن تبقى فرنسا متهمه وحدها أمام مجلس الأمن على حين أنه انتهى الاتهام في حق الآخرين ، وأشار إلى البريطانيين . وبعد أن تقدم المستر بيغن باقتراح ذكر فيه أنه يطلب من ممثلي الأمم المتحدة أن يأخذوا بعين الاعتبار الجهود التي بذلتها حكومة بريطانيا وفرنسا لتحقيق استقلال سورية ولبنان ، وأن يمهّدوا إلى الحكومتين لبرنامج الجلاء في مدة معقولة بالاتفاق مع الحكومتين السورية واللبنانية . تناول الفرنسيون المشروع وراحوا يتذكرون على حدة . وفي أثناء غيابهم تبين من أحاديثنا مع المستر بيغن أنه لا مجال للاتفاق . فأبلغ الفرنسيين ذلك عند عودتهم . واعتبرت المذاكرات منتهية . وكان مجلس الأمن قد أوشك أن يجتمع .

ثم ناقش مجلس الأمن دعوى سورية ولبنان ودارت معظم الأبحاث في أمور جدلية فيما إذا كانت الدعوى تعتبر نزاعاً أو حالة ، لأن القرار الذي يتخذ في هذا الشأن يكون ذا تأثير كبير في نتيجة المناقشات ، فاعتبار الدعوى نزاعاً يعني أن هناك دعوى تقيمها دولة مباشرة على دولة أخرى . وأما اعتبارها حالة ، فهو أن توجه دولة ما من الأمم المتحدة أنظار مجلس الأمن لما تقوم به دولة ثانية في بلاد دولة ثالثة . ومثل الأول شكوى إيران على روسيا ومثل الثانية شكوى روسيا من وجود جيوش بريطانيا في اليونان . وإذا كان الخلاف نزاعاً فإن الدول ذات العلاقة المباشرة في المشكلة القائمة لا يحق لها أن تشترك في التصويت . وفي اجتماعات يوم الرابع عشر والخامس عشر قدمت اقتراحات كثيرة لم تزل الأصوات الكافية . وجرّت المذاكرة في بعض الأحيان

حول تغيير كلمة واستبدال أخرى بها . وتناقش المسيو فيشفسكي رئيس الوفد الروسي مع المستر بيغن والمسيو بيدو فيما إذا كانت الدعوى نزاعاً أو حالة ، فأعلن المستر بيغن أنه يكره الجدل في الأصول . ورضى أن يمتنع عن التصويت وكذلك فعل المسيو بيدو . وتناقش فيشفسكي الموضوع مناقشة دقيقة عميقة ، تدل على براعة المدعى العام السابق . وتتبعه الموضوع ، والتماسه لمختلف وجوه القضية وألوانها الكثيرة ومداخلها ومخارجها . ولم يتضح الأمر في أثناء المفاوضات بل ظل يكتنفه الغموض ، كما أن الجهود التي بذلت للوصول إلى اقتراح ينال إجماع أصوات مجلس الأمن لم تسفر عن نجاح . وإن كان الاقتراح الأميركي قد أوشك أن ينال ذلك . وهو يأخذ بنظر الاعتبار مختلف التصريحات التي قدمت للمجلس في هذا الموضوع ، ويعبر عن ثقته بانسحاب الجيوش الأجنبية من سورية ولبنان ، حالما يصبح انسحابها ممكناً من الناحية العملية . وأن مفاوضات من أجل هذه الغاية سيشرع بها دون تأخير ، ويتطلب من الدول ذات العلاقة أن تتأخر على إبلاغ المجلس تطورات هذه المفاوضات . فقدم فيشفسكي بصفة تعديلات على الاقتراح الأميركي طالباً أن يكون الانسحاب حالاً ، بدلاً من القول عندما يصبح ممكناً من الوجهة العملية . واقترح إضافة كلمة فنية إلى مفاوضات . واستبدال كلمة توصية أو تسجيل بالإعراب عن الثقة ، فرفضت هذه الاقتراحات وقبلت بعض التعديلات التي قدمها المستر ولنتغتون كو ، ممثل الصين . ولما عرض الاقتراح على مجلس الأمن بالصيغة التي ذكرت وافقت عليه سبع دول وامتنعت فرنسا وبريطانيا وبولونيا عن التصويت . واستعمل فيشفسكي حق الرفض . وأعلن رئيس المجلس نجاح الاقتراح الأميركي . ولكن هذا النجاح لم يشترك به جميع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، إذ هو لم يبلغ النصاب القانوني وإن حاز الأكثرية ، فاعترض فيشفسكي ، ووافق على اعتراضه المستر بيغن والمسيو بيدو . وكان ذلك مطابقاً للفقرة ٣ من المادة ٧ من الميثاق . فأعلن رئيس المجلس نقض رأيه السابق . ولكن مندوبي فرنسا وبريطانيا أخذوا على عاتقهما تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي وافقت عليه الأكثرية . وتحقيق رغبة سورية ولبنان بالجلوس بعد المفاوضات

في شأنه . برغم حق الرفض الذي استعمله رئيس الوفد الروسي وعطل به قرار مجلس الأمن .

• • •

وإلى الأذكر هنا ما قالته جريدة المشر غارديان بعنوان مجلس الأمن في مرحلته الأخيرة :

« انتهت دورة مجلس الأمن الدولي في ساعة متأخرة من ليلة السبت الواقع في ١٦ شباط فبراير سنة ١٩٤٦ . بعد أيام ثلاثة اشتد فيها الجدل . واحتدم النقاش . فتنفس الصعداء أعضاء المجلس . ولم يخفوا ارتياحهم لإنهاء تلك الجلسات التي كانت شاقّة بالنسبة لهم جميعاً . فكانوا في شعورهم كمن ألقى عن عاتقه عبئاً ثقيلاً واستنشر بالخلّاص من عناه .

« على أن النتيجة التي توصل إليها المجلس بعد تلك الأبحاث الطويلة لم تفلح من غرابة . إذ لا يمكن اعتبارها من الناحية الشكلية قد بلغت النهاية بعد أن استعمل الميسو فشينسكي حق الرفض فأبطل بذلك مفعول القرار الذي اتخذ بأغلبية الأصوات ، وأصبح جديراً بالنساقول إذا كان يعود مندوبو سورية ولبنان إلى بلادهم وأيديهم صفر بعد ذلك الجهد الذي بذلوه .

« واقع نصافح القوم مودعين . وهم مقتبطون باسمون بعد أن ختم مجلس الأمن جلساته . ولكن كان هناك فريقان لم يشتركا بمظاهر الانهيار والاعتباط بل علت ملامحهم جميعاً أمارات كل شيء . ودلائله إلا أمارات الفرح ودلائله ، هذان الفريقان هما مندوبو سورية ولبنان الذين كان مجلس الأمن ينظر في شكواهم منذ نهار الخميس في ١٤ شباط (فبراير) . غاضوا معركة ظافرة خلال ثلاثة أيام وعلى وجوههم علام الرزاة والوفار . التي قلنا تظهر في ساعات النصر وإن كانت تظهر كثيراً في ساعات الهزيمة . وقد شهد لهم بذلك أغلب أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا في جانبهم أثناء المعركة ، وأشدّهم حماسة الميسو فشينسكي الذي قال عنه الميسو يبدو إنه ملكي أكثر من الملك . على أنه

لم يستطع أن يخاضعهم أحد في دعوائهم الحق حتى ولا المسيو يبدو نفسه . وقالت أيضاً : كان هنالك ريب كثير فيما إذا كانت دولتنا المشرق ترغبان الدخول في المفاوضات على وجه الإطلاق ، أو فيما إذا كانتا ترفضان المفاوضات على أي شيء آخر قبل أن يتم الجلاء ، أو فيما إذا كانتا تريدان أن تقتصر المفاوضات على الجلاء وتجمعها فنية حسب . وقد وجد بعض المشرعين ورجال القانون من أعضاء المجلس مجالاً فسيحاً لأن يطلقوا العنان لذتهم في البحث . كما أن الرئيس كان يدع الأمور تفلت أحياناً من يديه . ففي نقطة واحدة مثلاً قبل أربعة اقتراحات تختلف فيما بينها باللفظ دون أن يثنى أحد على أي منها ، ودون أن يستطيع حصر المناقشات فيها . وزاد في الغموض رفض المسيو يبدو على الموافقة على الجلاء بدون قيد أو شرط . واستشهاده بانتداب فرنسة ومصالحها وعدم تحديد ما يقصد بالمصالح الفرنسية وما هو مضمونها .

ولقد كان السوريون والمبانيون يتخوفون أن يشترط في جلاء الجيوش على المفاوضات في أمور أخرى . لأن وجود الجيوش الفرنسية أثناء هذه المفاوضات يمنع فرنسة رجحاناً غير عادل . ولم يثنأ أن يتنازل المسيو يبدو عن دفاعه عن المصالح الفرنسية في المشرق . هذه المصالح التي تعتبر أمراً أكثر أهمية من وجود الجيوش .

وكان المستر بفن يرى في أثناء مناقشة مجلس الأمن إلى ثلاثة أمور : الأول التوصل إلى حل يرضى به الجميع ، وهو ما لم يستطع الوصول إليه ؛ والثاني اجتلاب الفرنسيين وتحسين العلائق بينهم وبين البريطانيين . فقال في مجلس الأمن : « إن الشعب الفرنسي يخرج من كفاح هائل اكتسحت فيه بلاده فلا تستطيع بريطانيا أن تنسى أبداً ما بذلته فرنسة من ثمن غال أثناء هذه الحرب بل ما بذلته خلال الحرب العالمية الأولى من أجل السلام العام . وإذا لم نستطع فرنسا أن تقاوم العدو المكتسح في هذه الحرب ، ولم تؤت القوة الكافية لذلك ، فهذا راجع إلى ما فاتته في مناسبات غير هذه وأعيده الآن - إلى الدمار الهائل الذي أصابها في الحرب الماضية .

ولقد كانت الفقرة بين الحريين قليلة جداً فلم يستطع الشعب الفرنسي

أن يعوض عما فقد ، فعلى بريطانيا أن تعطف على وجهة النظر الفرنسية في هذه المشكلة التي تمها ، ونحن بحاجة قصوى إلى الثقة والطمأنينة لأنهما يساعدان الحكومة البريطانية على رعاية مشكلة الشرق وغيرها من الأمور التي خلفتها الحرب وراءها ، ولا يمكن للتعاون الدولي أن ينمو ويستمر إلا في جو مفعم بالصدافة والثقة المتبادلتين .

وقد جرى حديث بعد ذلك مع المستر بيغن حول هذه الخطبة المأثلة لفرنسا فقال : إنها أعانت على الوصول إلى نوية . وقيل لي في الخارجية : إن البيان الذي همى له كان حيادياً ، ولكن لوزير الخارجية آراؤه الخاصة التي يضيفها متى شاء .

أما الغاية الثالثة للمستر بيغن فهي إنه كان يتأذى من وجود بريطانيا مرة أخرى أمام مجلس الأمن في موقف المشتكى عليه ، بسبب وجود الجيوش البريطانية في سورية ولبنان ، ولا سيما أن وجودهما كان نزولاً عند رغبة السوريين واللبنانيين . وقد أتى هذا السؤال على رئيس الوفد السوري فقال : إنه لا يرى أن يجيب عليه ، وإن المستر بيغن يستطيع أن يجد الجواب بنفسه ، ولما أصر على سؤاله أجاب الرئيس السوري بكلمات أقرب إلى الاقتصاب ، وإن كانت في مؤداها تؤيد ما ذهب إليه المستر بيغن ، لأن رئيس الوفد السوري ذكر أنه أجاب على ذلك في جلسة ماضية ، وأشار إلى ما قاله في إحدى خطبه من أسباب وجود الجنود البريطانيين في سورية ولبنان .

لقد رأت الحكومة البريطانية بعد ذلك أن تبلغ السوريين واللبنانيين كما ذكرنا أنها لن تتقيد بوعدها في إبقاء جنودها حتى يخرج الجنود الفرنسيون ، لأنها لا ترغب أن تعود مرة ثانية إلى مجلس الأمن . وقد تلقينا بركة من الحكومة السورية في صدد هذا الموضوع . تشير فيه إلى أن الحكومتين السورية واللبنانية هما اللتان طليتا بقاء الجنود البريطانيين طالما بقي الجنود الفرنسيون .

ولا شك أن رجال الحكومتين لم يبرح عاطفهم ما حدث سنة ١٩٤٣ في

لبنان وما حدث في سورية سنة ١٩٤٥ ، بل لا يزال فيهم من يذكر سنة ١٩١٩ حينما انسحبت الجيود البريطانية ، وحل محلها الفرنسيون ، وما أدى إليه ذلك العمل .

وبعد انتهاء مجلس الأمن من رؤية الدعوى ، عقد اجتماع في وزارة الخارجية البريطانية حضره وزير الخارجية ووكيل الوزارة الدائم الجديد ، هوم سرجنت ، وبعض ماعديه ، ورئيسا الوفدين السوري واللبناني ووزيرا لبنان وسورية . وكان مبدأ الحديث عما تم في مجلس الأمن وعما يجب أن يصنع الآن ، فذكر بيفن بصراحة أن حكومته أقرت الخطة التي اتخذها في تنفيذ قرار اکثرية مجلس الأمن ، وهي عازمة على أن لا تذهب إليه ثانية ولا بد لها من سحب جيودها ، وقال ان قضية الجلاء عن سورية أمر مفروغ منه ، وأخذ يبحث في شؤون لبنان وظروفه المختلفة . وذكر شيئاً عن اتجاهات الفرنسيين وحرصهم على أن تجري المفاوضات في باريس . ولما قيل له أن السوريين واللبنانيين يفاوضون المفاوضات في لندن أو في بيروت ، أجاب أنه لا يخوض معركة لتقرير عاصمة أو أخرى . وكان اعتراضه على بيروت صريحاً وقال : ان المفاوضات فيها لا تؤدي إلى نتيجة . وأردف ذلك بقوله : انه ليست هناك مفاوضات بمعنى هذه الكلمة ، ولكن مباحثات تجري بين الخبراء العسكريين لتقرير الوسائل الفنية للجلاء وتحديد مراحلها ، وأكد أن الأبحاث ستقتصر على الجلاء ولا تتجاوز به إلى سواه .

وقد تعرض المستر بيفن إلى موضوع نصارى لبنان وما يدعيه الفرنسيون في ذلك ، فكان جواب رئيسا الوفدين السوري واللبناني قاطعاً فذكر الأول أن دعوى حماية النصارى مضرّة بالنصارى أنفسهم ، لأنها تجعل الأكثرية الإسلامية تنظر إليهم نظر عدا . باعتبارهم سبباً لتدخل الأجانب في ديارهم ، عدا أن هذه الحجة إنما هي لتبرير بطل الحكم والسيطرة ، إذ لا يوجد في كثير من البلاد التي احتلها الفرنسيون في آسيا وأفريقية نصارى لحاينهم . ولكن

الاستعمال هو الغاية الحقيقية . وقال رئيس الوفد اللبناني مؤكداً أن محاولة إثارة الخلاف بين المسلمين والنصارى إنما هو ناشئ عن رغبة التفريق بين الطائفتين لمقاومة الفكرة الوطنية . وكان رأى بيغن أنه يجب أن لا تدخل المعتقدات في الأغراض السياسية .

ثم عقد اجتماعان في ٢٦ و ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦ في المفوضية السورية حضرهما المترهاو والمتر هندرسن ، والأول مساعد وكيل الوزارة الدائم في شئون الشرق الأوسط وهو الآن حاكم السودان ، والثاني رئيس هذه الدائرة . وكنت مع الرئيس الخوري . وقد أطلعنا في أثناء ذلك على أن المتر بيغن أبلغ الفرنسيين أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مرتبطة بقرار مجلس الأمن ، ولم يعد مفعول لآي تعهد غيره . وأنها ستسعى وتؤمل أن تسيطر فرنسا على خططها في الجلاء . ولا سيما عندما ترى الجنود البريطانية التي تفوق جنودها عدداً وعدة . قد استطاعت الانسحاب في وقت قصير ، فلا تبقى لها حاجة في الإبطاء . ولا سيما أنه من الممكن توفير وسائل النقل البرى والبحرى للفرنسيين ، وفي حالة عدم سلوك الفرنسيين هذه الخطوة فسيبقون وحدهم أمام مجلس الأمن ويكون موقف بريطانيا بالنسبة لهم متناسلاً مع القرار الذى اتخذته المجلس .

وقدم رئيسا الوفدين السورى واللبناني على أثر ذلك كتاباً للأمم المتحدة وصفا فيه ما جرى في مجلس الأمن . وتملك الوفدين السورى واللبناني بالقرار الذى اتخذ . وأبديا استعدادهما للدخول في مفاوضات مع الدولتين البريطانية والفرنسية على أساس ما قرر في شأن الجلاء . مؤملين أن المفاوضات المقبلة سوف تؤدي إلى التوصل للحل السلى المشود . فلا تبقى حاجة لحل القضية مرة ثانية إلى مجلس الأمن

• • •

(ز) الجلاء

خرج السوريون واللبنانيون ومعهم بعض الأصدقاء البريطانيين من قاعة مجلس الأمن كما ذكرت ، وعلى وجوههم غشايل الكآبة . وفي نفوسهم خشية

الإخفاق . بعد تلك النتيجة الغربية التي وصل إليها الاجتماع ، غير إنني برغم شعور الانقباض الذي استولى على يدي الأمر ، أخذت أنامل ما جرى وأفكر فيه . فوصلت إلى نتيجة أبعدت عني شبح التشاؤم . وذهبت إلى الرئيس فارس الخوري الذي كان قد ترك الاجتماع قبل انتهائه . ووكلي إلى الجلوس مكانه . فقلت له ما اعتقد فوافقتي عليه . وأرسلت برقية إلى الحكومة السورية أنبأها بخلاصة ما حدث . وفيما أدركناه من نصر أدبي عظيم لابد أن يؤتي ثمراته . وهكذا كان .

أما من الناحية الشرعية فقد نذاكرنا مع أحد المتشرعين الأجانب في الأمر فكان رأيه أن الدعوى لا تعتبر أنها لا تزال مطروحة أمام مجلس الأمن . ما دامت المفاوضات مستمرة . ولكن إذا فشلت المفاوضات ، فإنه يمكن عرض المشكلة من جديد على المجلس . إذا رغب بذلك أي فريق من أولى العلاقة وإذا رغب المجلس نفسه . وطلب أن يطلع على نتائج المفاوضات .

وبعد أن سارت الأمور سيراً وئيداً جرت مفاوضات العسكريين في باريس بين الثاني والسادس من آذار (مارس) سنة ١٩٤٦ . فحدد ميعاد الجلاء بالنسبة لسورية في أواخر نيسان (أبريل) وعندما عرف ذلك تلقينا من الحكومة السورية برقية تذكر فيها أن الرأي العام لا يرضى بهذا التسوية . وأنها تفضل حمل القضية مرة ثانية إلى مجلس الأمن . وكلف الرئيس الخوري بالسفر إلى أميركا لأن مجلس الأمن سيجتمع هناك . فأبلغته البرقية وكان لا يزال في لندن فساءلنا كيف تبعث القضية مرة ثانية ؟ وما هو الوقت الذي تحتاج إليه ؟ وكيف يكون جلاء جيش في حالة طبيعية في مدة أقصر من هذه المدة المحددة ؟ وأنه ينبغي إيضاح هذا الأمر للرأي العام وتوجيهه توجيهاً حسناً . فأرسلنا برقية في هذا المعنى . فورد علينا الجواب في اليوم الثاني وفيه تأكيد لما ارتأيناه .

٥٥

وأقرت سورية يوم السابع عشر من نيسان (أبريل) عبداً قومياً ، يحق لكل سوري أن يكون نخوراً بالعمل الذي خلده . فهو في وسط الحوادث

الخطيرة التي شهدتها سورية خلال خمسة وعشرين عاماً . يظل أبقي ما يكون ذكرى فضال عفيف . كان هو ختامه بل عنوانه . وما من خطر يشجاوز في مداه معنى ذلك الضال الذي خاض غماره شعب صغير أعزل ليتحرر من ربكة الأسر ، ويفشى الدولة العربية الجديدة في الموطن الذي خرجت منه فكرتها الخالدة (١) .

(١) تلقينا رسائل ودية كثيرة في لندن بمناسبة يوم ١٧ نيسان (أبريل) وجلاء الجنود الأجنبية ، بعد أن أذعننا فررتة الحكومة من الخيانة عبداً وضالاً واعترفاً بالاحتلال به ، وقد تلقينا من المتر اتي والمتر يفي والمتر يهدن كلمات رفيقة ، ولكن المتر تفرش الذي أرسلناه كتاباً كريم للمارسة ودهواه حضور لاحتفال مت إليها بحزب . تاريخ في ١٩ نيسان ١٩١٦ يقول فيه : « شكرأ لرسالتيكم المؤرخة في ١٩ نيسان ، ولروح لي أنه غير جدير أن يكون « انسحاب الجنود الأجنبية » من سورية عبداً وضالاً هو « أن يوفي حق الجنود البريطانية التي كان وجودها في سورية صائداً لاستقلالكم » بل يؤديا لي زحزح هذا الاستقلال ، وأمل أفضل تاريخ الاحتلال بعد وطن سورية ، هو ذلك اليوم الذي وقعت فيه النساء البريطانية والقريبة والسورية انفاق استقلال سورية قبل احتلالها في صيف سنة ١٩٤١ ، ولا شك أبقي في هذه الحالة لأرى مشاركة في احتفال كادى تراثاً وده إدمان لي أنه يبي على أساس هو أقرب إلى الإسامة منه إلى الإحسان ، ادى بعض أن يراقى تشييد الاستقلال السوري على قرار مكين » .

تساءلت من البواعث التي حالت المتر تفرش على إرسال رسالة بهذه الصيغة ، ورأيت لروماً لأحابتة وإيضاح بمس الأمور له ولا سيما بالنسبة إلى الوقت الذي وقفه قبل أثل من سنة ، على أي طبيعة الأمر لم أكن أشاركه رأي فيما ذكره من قرار السلطات البريطانية والفرنسية سنة ١٩٤١ ولا أعرف ماهي السلطة السورية التي شاركت المهادين والفرنسيين ما وقع قبل احتلال البلاد . وقد أشرت في جواب أرسنته إليه في ٢٥ نيسان سنة ١٩٤٦ إلى تصريحه سنة ١٩١١ من أن سورية يجب أن ترد إلى أهلها ، وإلى تمثيل جيش الرضا في حوادث سنة ١٩١٥ ، وقت أن الشعب السوري ينظر إلى انسحاب الجنود البريطانيين كأنه نأ كيد واضح لانتهاء المهمة التي حددت لها ، وسيد كر جميع الذين حصروا لاحتلالات التي حربت آخر في دمشق وحلب أنكرهم الجيش البريطانية عند انسحابها ، إن الشعب السوري والحكومة السورية لم يصيحا فرصه لإظهار ما كان يحضرها من شعور .

ثم ذكرت بعض المارات التي وردت في الرسالتين اللتين تبادلتهما مع المتر يفي ، وأصفت إلى ذلك أن يوم ١٧ نيسان (أبريل) الذي أقره الحكومة السورية عبداً وضالاً كما تسمى به جلاء الجنود الفرنسية الذي يلق فيه الاستقلال غايته ومداه ، بعد أن احتلت البلاد زهاء خمسة وعشرين عاماً ، وقد اجتشتا التمييز بين الجنود الفرنسية والبريطانية حتى لا يكون هناك عذور وإن كان كان القصد وانصفاً ، وقد اشترك سفر فيسانك في الاحتفال لدى قومه .

فيمت إلى رسالة في ٢ يار (مايو) سنة ١٩٤٦ قال فيها : « إن رسالي إليه كانت حرصية كل الرضى ، ومع ذلك فإن صيغة « جلاء الجنود الأجنبية » ليس فيها وجه للاعتراف بتعصيب بريطانيا =

== المجلس في تأسيس استقلال سورية ، ولا يزال أشهر بأن المناسبة لم تكن حسنة الاختيار -
أولم تبين بإيضاح .

ولا جدال في أن المؤتمر تعرض له وغيره من البريطانيين يرون أن بلادهم قامت في أثناء الحرب
العالية الثانية بعمل كبير في تأييد استقلال سورية ، عرض صلاتهم بحلفائهم فرنسا إلى الخطر ،
ولكن هذا التأيد الذي شاركت فيه الولايات المتحدة مشاركة فلت أو أكثر ، لا يقاس بما
صنعت الدولتين وحلفاءهما مؤازرته ، إذ منذ وعد بلفور إلى إنشاء إسرائيل ، التي لولاها ما كانت تقوم
ها فاعمة في الشرق .



وحديثنا أن نذكر في الختام تسجيلا لوفاء التاريخ إلى جلاء الجنود الأجنبية عن سورية ولبنان
كان مقامهم الأثري في عالم العربي كله ، ليس في مشاركة عربين قطريين بتفكير ما أحرزاه من حرية
كاملة تحت ، بل عدا ذلك لما فعله في حسم الأفكار العربية التي تشكو من انقاس في سلطانها
أو احتلال ، بل أو أكثر ، لبعض أحرثها ، من وجوب احتفاء ذلك المثال والذي لإدراك
ما أحرزته سورية ولبنان ، ولم يرأها عمدة ، وذا نسى فيها جنود أجنبية ، ولم تمنح لدولة
قواعد عسكرية أو بحرية أو جوية .

ومهما كان في شواغل اليوم أو القدام يقتضي معالجته من المهمات السياسية ، فالوفاء السالفة
والخودت المناسبة ينبغي أن لا تخرج قيد الحاضر ، لأن الميراث المشترك السكاريمة يربط بين مختلف
أجيالها ، والذين شهدوا أيام الحكم الأعني ، وعرفوا عظمه - بصلته من خيال وشجاعة واضحية
يدركون أن الاستقلال النام هو ثمرة الجهود المبذولة التي أدت إلى انتصار المبادئ الوطنية الرفيعة
وقيم الإنسانية السامية .

ملاحق

صك الانتداب على سورية و لبنان

• إن مجلس جمعية الأمم •

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضي سورية ولبنان ، التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية ، يعهد بها ضمن حدود تعيينها الدول المشار إليها ، إلى دولة منتدبة موكلون إليها نصح الأهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم ، وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد الآتية الذكر ، يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد ، قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسية ، وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم عصبة الأمم طبقاً للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآتية الذكر (الفقرة الثانية) ، تقضى بأنه إذا كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تخريها الدول المنتدبة ، لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم . فالمجلس هو الذي ينظم ذلك .

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليه :

المادة الأولى : على الدولة المنتدبة أن تضع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، نظاماً أساسياً لسورية ولبنان .

ويجب أن يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية ، وأن تؤخذ في وضعه بعين الاعتبار . حقوق ومصالح وأمان كل الشعوب النازلة في البلاد

المذكورة ، وأن ينص فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل إرتقاء سورية ولبنان ، إرتقاء مطرداً بصفتها دولتين مستقلتين . وإلى أن يوضع هذا النظام الأساسي موضع التطبيق ، يجب أن يسار في إدارة سورية ولبنان ، على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالي .

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الإدارية المحلية ، بقدر ما تسمح الظروف بذلك .

المادة الثانية : للدولة المنتدبة أن تحتفظ بحبوسها في البلاد الواقعة تحت الانتداب ، بقصد الدفاع عن هذه البلاد ، ولها أن تنظم الجندرية المحلية اللازمة عن الدفاع عن البلاد ، وأن تستعملها لهذا الغرض والمحافظة على الأمن ، وذلك إلى أن يوضع النظام الأساسي موضع التنفيذ ، ويعود الأمن العام إلى نصابه ، ويشترط في ذلك أن لا تواف هذه القوى المحلية ، إلا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندرية فيما بعد ، تابعة للحكومات المحلية ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التي يجب أن تحتفظ بهما عليها الدولة المنتدبة ، وليس ثمة ما يمنع سورية ولبنان ، من الاشتراك في نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط في البلاد .

والدولة المنتدبة في كل آن ، أن تستعمل الموانئ وسكك الحديد ، وكل طرق المواصلات في سورية ولبنان ، لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة : أن إدارة علاقات سورية ولبنان الخارجية ، وقبول واعتماد قناصل الدول الأجنبية فيهما ، من حقوق الدولة المنتدبة وحدها ، كما أن السوريين واللبنانيين المقيمين في خارج حدود سورية ولبنان ، يكونون تابعين لحاية الدولة المنتدبة السياسية والقضائية .

المادة الرابعة : أن الدولة المنتدبة تضمن أراضي سورية ولبنان من كل فقدان أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها ، ومن وضع أية مراقبة أجنبية كانت عليها .

المادة الخامسة : أن الامتيازات والحقوق التي كان الأجانب يتمتعون بها في عهد الدولة العثمانية ، وفقاً للتقاليد والامتيازات الأجنبية المعلومة ، ومنها حق القضاء القنصلي والحماية ، تعتبر غير نافذة وغير معمول بها ، غير أن المحاكم القنصلية الأجنبية تظل نافذة الأحكام كما في الماضي . إلى أن يوضع النظام القضائي المنصوص عنه في المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ .

إذا كانت الدول التي كان رعاياها يتمتعون في ١ آب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة . لم تعدل عن إعادة تلك الامتيازات والحقوق ، أو عن تطبيقها مدة معينة ، فالامتيازات والحقوق الآتية الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب . إما بنائها أو بالتعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن .

المادة السادسة : تضع الدولة المنتدبة في سورية ولبنان ، نظاماً قضائياً يضمن للوطنيين والأجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة في سورية ولبنان ، نظام الأحوال الشخصية والمصالح ذات الصلة الدينية . وتقوم الدولة المنتدبة على الأخص ، بمراقبة إدارة الأوقاف طبقاً للشرائع الدينية وإرادة الواقفين .

المادة السابعة : تكون المعاهدات الخاطئة بتسليم المجرمين الميعول بها الآن بين الدولة المنتدبة والدول الأجنبية ، نافذة في سورية ولبنان إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة : تضمن الدولة المنتدبة لكل إنسان حرية العقيدة بأوسع معانيها ، كما تضمن أيضاً حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف أنواعها . فيما لا يخالف شروط الآداب والأمن العام .

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة ، سبباً في عدم المساواة في معاملة أهالي سورية ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها ، لتهديب وتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، على شرط أن تقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة . التي تضعها الإدارة للتعليم العام .

المادة التاسعة : تتمتع الدولة المنتدبة عن التدخل في إدارة مجالس المعابد ، أو في إدارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة ، التي نفل حرمتها مضمونة ضمناً مطلقاً .

المادة العاشرة : إن المراقبة التي تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية في سورية ولبنان . تكون مقصورة على المحافظة على الأمن العام وحسن الإدارة . ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حراً . ولا تكون جلوس أعضاء هذه البعثات سبباً في تقييدهم بشروط خاصة . على شرط أن لا تخرج أعمالهم عن دائرة الدين .

وفي استطاعة هذه البعثات الدينية أن تشغل بأعمال التعليم والإسعاف العام على شرط أن تكون خاضعة في ذلك لأحكام النظام والمراقبة التي تضعها الدولة المنتدبة أو الدول المشمولة بانتدابها بالتعليم والتربية والإسعاف .

المادة الحادية عشرة : من خصائص الدولة المنتدبة أن تمنع في سورية ولبنان كل ما من شأنه أن يجعل رعايا إحدى الدول الداخلة في جمعية الأمم أو الجمعيات والشركات التابعة لها في موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة .

وللشركات والجمعيات التابعة لها أو لأي دولة أخرى غيرها سواء كان ذلك في أمور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الأخرى أو الملاحة والمعاملة المقررة للسفن والطائرات .

وكذلك تكون المساواة في سورية ولبنان نامة فيما يتعلق بالبضائع الواردة من بلاد إحدى تلك الدول أو الصادرة إليها . ويكون مرور البضائع وانتقالها حراً في البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة .

وللدولة المنتدبة أن تفرض أو أن تجعل الحكومات المحلية على فرض كل ما تراه ضرورياً من الرسوم والموائد الجمركية على شرط أن لا يكون ذلك مخالفاً للأحكام الآتفة الذكر . وللدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية العاملة بشورتها أن تعقد اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة لها لأسباب الجوار .

والدولة المنتدبة أن تقوم أو أن تحمل على القيام بما تراه واجباً لإنشاء الموارد الطبيعية في الأراضي المذكورة وأن تصون مصالح الشعوب الوطنية على أن لا يكون في عملها هذا ما يناقض الفقرة الأولى من هذه المادة .

والامتيازات الخاصة بإتقاء هذه الموارد الطبيعية تعطى بدون تمييز بسبب الجلسية بين رعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم بشروط لا تمس بقاء سلطة الحكومة المحلية تامة ، ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام .

وهذه الفقرة لا تعارض حق الدولة المنتدبة في إيجاد احتكارات ذات صفة مالية بحجة لمصلحة أراضي سورية ولبنان ولإيجاد الموارد المالية الأكثر انطباقاً على الحاجات المحلية لهذه الأراضي أو في بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية سواء بواسطة الحكومة رأساً أو بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها على شرط أن لا ينجم عن ذلك بالذات أو بالتبع ، أي احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة ، أو لرعاياها أو أية ميزة تفضيلية لا تنطبق على المساواة الاقتصادية ، أو التجارية ، أو الصناعية المضمونة فيما سبق ذكره .

المادة الثانية عشرة : يجب على الدولة المنتدبة أن توافق لحساب سورية ولبنان على الاتفاقات الدولية العامة المقودة ، أو التي ستعقد بمصادقة جمعية الأمم بشأن المسائل الآتية : الرقيق وتجارة المخدرات والأسلحة والذخائر والمساواة التجارية وحرية مرور البضائع وحرية الملاحة البحرية والجوية والمواصلات البريدية والبرقية السلكية واللاسلكية وحماية الحقوق الفنية والأدبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة : تضمن الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح بذلك الظروف الاجتماعية والدينية وسواها انضمام سورية ولبنان إلى الأنظمة ذات الفائدة العامة التي ستضعها جمعية الأمم للوقاية من الأمراض أو لمحاربتها ويشمل ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشرة : تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام

الآتية ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

١ - يجب أن يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر ، أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ .

٢ - إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد ، ويجب على كل شخص يكشف أثراً بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة . أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه . وبأنال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

٣ - لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات . إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن ، ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه . ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا بإذن تلك السلطة .

٤ - كل شخص يثلف أو يثلم قطعة من العاديات تعدياً أو إهمالاً ، يجب أن يجازى جزاء معيناً .

٥ - ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات ، إلا بإذن من السلطة ذات الشأن ، وإلا غرم المخالف غرامة مالية .

٦ - توضع شروط عادلة للساح ببيع الملكية مؤقتاً ، أو دائماً في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية .

٧ - لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الأثرى ، وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص ، أن لا تسفني علماء أمة ما .

٨ - يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه ، والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي ، فإذا نفذ الاقتسام لأسباب عملية يعطى المكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة الخامسة عشرة : متى وضع النظام الأساسي المصوص عليه في المادة الأولى من هذا الصك موضع التنفيذ . تنفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية ، على طريق تسديد هذه الحكومات لكل النفقات التي أنفقتها الدولة

المنتدبة ، على تنظيم الإدارة وإنماء الموارد الطبيعية ، وعلى إنشاء الأعمال النافعة ذات الصلة الدائمة ، التي تبقى قائمتها للبلاد . ويبلغ هذا الاتفاق لمجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة : تكون اللغة العربية والفرنسية اللغتين الرسميتين في سورية ولبنان .

المادة السابعة عشرة : تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم ، تقريراً سنوياً في الشكل الذي يطلبه ، عن الإجراءات التي اتخذتها في خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب ، ويضاف إلى هذا التقرير كل الأنظمة والقوانين التي تكون قد سلت في ذلك العام .

المادة الثامنة عشرة : إن موافقة مجلس جمعية الأمم ضرورية لإحداث أي تغيير في نصوص صك الانتداب الحالي .

المادة التاسعة عشرة : من خصائص مجلس جمعية الأمم عند إنتهاء الانتداب أن يبذل كل نفوذ لضمان قيام حكومة سورية بالواجبات المالية ، ومنها المخصصات أو رواتب التقاعد التي تكون الإدارة السورية قد تعهدت بها في مدة الانتداب .

المادة العشرون : تقبل الدولة المنتدبة أن كل خلاف يقع بينها وبين أحد أعضاء جمعية الأمم على تفسير أو تطبيق أحكام الانتداب ولا يمكن حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشر من عهد جمعية الأمم .

يودع أصل هذه الوثيقة في أوراق جمعية الأمم ويقدم المكرر العام لجميع أعضاء جمعية الأمم نسخاً منها بعد تصديق معابقتها على الأصل .

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ .

الاتفاق المعقود بين فرنسا والولايات المتحدة في باريس في شأن سورية ولبنان

بتاريخ ٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٤

والذى جرى تبادل وثائق إبرامه في باريس في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٢٤
بين رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية
لما كانت تركيا قد تنازلت في معاهدة السلم التى عقدتها مع الدول المتحالفة
عن جميع حقوقها ومطالبها في سورية ولبنان .

ولما كانت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التى أدخلت في معاهدة فرساي
أقرت نظام الانتداب في بعض الأقطار ، كنتيجة للحرب الأخيرة . فأنتهت
فيها سيادة الدولة التى كانت تحكمها ، وكانت صكوك الانتداب تحدد في كل حالة
بمجلس عصبة الأمم .

ولما كانت الدول الكبرى المتحالفة اتفقت على أن تسلك إلى فرنسا
الانتداب على سورية ولبنان .

ولما كانت صكوك الانتداب قد حددت بمجلس عصبة الأمم .

(تلا ذلك العنبرون مادة الأولى والمادة الأخيرة) .

ولما كان الانتداب الذى ذكرت نصوصه فيما تقدم قد أصبح نافذاً منذ ٢٩
أيلول سنة ١٩٢٣ .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية . قد ساعدت بمحاربتها ألمانية
على هزيمة هذه الدولة وحليقاتها ، وعلى تنازل هذه الحليقات عن حقوقها
ومطالبها في الأقطار التى انتقلت منها . إلا أنها — الولايات المتحدة — لم ترم
ميثاق عصبة الأمم الذى أدرج في معاهدة فرساي .

ولما كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية ترغبان في الوصول إلى اتفاق نهائي حول حقوق هذه الحكومات وحقوق رعاياها في سورية ولبنان.

فقد قرر رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية عقد اتفاق لهذه الغاية وعينا مفوضيهما :

عن رئيس الجمهورية الفرنسية ، المنيور ريمون بوانكاره ، عضو مجلس الشيوخ رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية .

وعن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية سعادة المنيور ميرون . ت : هريك ، سفير الولايات المتحدة فوق العادة المفوض في فرنسا ، اللذين تبادلوا أوراق اعتمادهما ووجداهما موافقة للأصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى : أن حكومة الولايات المتحدة تقبل أن تدير فرنسا سورية بحسب الانتداب السابق الذكر ، على أن تراعى النصوص الواردة في هذا الاتفاق .
المادة الثانية : أن الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التي صحتها نصوص الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها ، وإن لم تكن الولايات المتحدة من أعضاء عصبة الأمم .

المادة الثالثة : تحترم الحقوق الملكية التي هي للأميركيين في الأراضي المشمولة بالانتداب ولا تمس بحال من الأحوال .

المادة الرابعة : تبعت الدولة المنتدبة إلى حكومة الولايات المتحدة بنسخة من التقرير السنوي الذي يلغى عليها وضعه ، طبقاً المادة ١٧ من الانتداب .
المادة الخامسة : أن لرعايا الولايات المتحدة الحرية بإنشاء وتعهيد مؤسسات علمية وإنسانية وعربية في الأراضي الخاضعة للانتداب ، وقبول الأشخاص الذين يرغبون التعلم باللغة الإنكليزية . على أن تراعى القوانين المحلية المتعلقة بالنظام العام وحسن الأخلاق .

المادة السادسة : كل تعديل يطرأ على نصوص الانتداب لا يكون له أي تأثير على هذا الاتفاق . ما لم توافق عليه الولايات المتحدة .

المادة السابعة : يبرم هذا لاتفاق بحسب الأوضاع الدستورية المتبعة عند الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجرى تبادل وثائق الإبرام في باريس بأقرب وقت ممكن . ويصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ هذا التبادل .

وبناء على ذلك فإن مفوضي الدولتين الحائزين على الصلاحيات اللازمة لهذه الغاية وقعوا هذا الاتفاق ووضعوا عليه أختامهم .

صنع منه نسختان في باريس . في ٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٤

وقد وقع النص الانكليزي في نفس التاريخ .

وجرى تبادل دقاتق الإبرام في ١٣ تموز سنة ١٩٢٤ .

(٣)

المعاهدة السورية الفرنسية

التي تم توقيعها في قصر وزارة الخارجية بباريس

في ١٩ أيلول عام ١٩٣٦

(إن البرلمان الفرنسي رفض إبرام هذه المعاهدة)

المحضر الذي تم توقيعها في ٩ أيلول

إن الوفد الفرنسي والوفد السوري بعد أن درسا معاً طبقاً للاتفاق الذي عقد في أول آذار ١٩٣٦ مختلف المسائل المتعلقة بوضع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا على أسس الحرية الشاملة والسيادة والاستقلال ، قد قررا بعد مفاوضات جرت في باريس صيغ الوثائق المربوطة التي تولف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها وهي :

اتفاق عسكري

خمسة بروتوكولات

إحدى عشرة مراسلة

نعرض حكومة الجمهورية السورية البرلمانية حال تشكيلها في سوريا هذا النص على البرلمان السوري لأجل إبرامه .

كتب في باريس على نسختين في ٩ أيلول ١٩٣٦

التواقيع - ب . فيينو

له . دمارتل

خاتم الوفد السوري ١٩٣٦ الرئيس ه . ا .

ب . ف .

دمارتل

خاتم الأتاني

فارس الخوري

جميل مردم بك

سعد الله الجابري

مصطفى الشهابي

ادمون حمصي

نص مشروع المعاهدة السورية الفرنسية

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية .
بناء على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة
مع الحكومة السورية ، معتبرة ماتم من التطور في سوريا ، ونظراً للتقدم الذي
تحقق في سبيل تثبيت سورية أمة متقلة ، وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة
جميع الشروط لقبول سورية في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من
مراسم إبرام المعاهدة ، متبعين في ذلك ما جاء في المصراحة . قد اتفقتا لهذه الغاية
على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على أسس الحرية التامة والسيادة
والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب وعلى
تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأسايبها في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات
الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها . ولهذا الغرض قد انتدب كل
من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية
السورية مفوضين عنهما .

وهم بعد أن تداولوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على ما يلي :

المادة الأولى - يسود بين فرنسا وسوريا سلم وصداقة دائمان .

ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات
التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية - اتفقت الحكومتان على أن تتشاورا بصورة تامة وبدون
تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة .

وقد تعهدتا بأن تقفوا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنب
كل عمل من شأنه أن يسيء إلى علاقتهما مع الدول الأخرى .

وتقيم كل منهما لدى الأخرى تمثلاً سياسياً .

المادة الثالثة : يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتسليم يوم زوال الانتداب إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سوريا أو باسمها .

المادة الرابعة : إذا أدى خلاف بين سوريا ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم أو لأي اتفاق دولي آخر يتطابق على مثل تلك الحال .

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقداً الآخر فوراً إلى نجدة بصفته حليفاً ، وفي حال خطر حرب محقق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لإتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة السورية تحصر في أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية في الأراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية وبحار المياه والموانئ والمضاربات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة : إن مسؤولية حفظ النظام في سوريا ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية . والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية إلى سوريا مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق . وتسهل لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها عملاً بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استقرار بقاء مسالك العبور (الترانسيت) الجوية للحكومة الفرنسية التي تحتل الأراضي السورية وصياتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف .

المادة السادسة : عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .
المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاق والعقود التطبيقية ما لم ينص

في متنها على مدة أقصر ، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها . بجارة لأوضاع جديدة . وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها ، إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين . اعتباراً من السنة العشرين ، بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الإبرام بأسرع ما يمكن ، وتبلغ إلى عصبة الأمم .
توضح هذه المعاهدة موضع العمل ، مع الانفاقات والمقود الملحق بها ، يوم قبول سوريا في عصبة الأمم .

المادة الثامنة : حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل ، تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسوريا ، سواء من جراء مقررات دولية ، أو من أعمال عصبة الأمم . وما يبق من هذه المسؤوليات والواجبات ، يلتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية .

المادة التاسعة : كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا الصيغين رسمياً ويعول على النص الفرنسي .

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ، ولم يمكن حله نهائياً عن طريق المفاوضات مباشرة ، فالطرفان الساميان المتعاقدان ، متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم . المصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم . والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبق لمدة خمس سنوات ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، جنوداً في جبل الدروز والعلويين ، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تدع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين ، فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها ، والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضي من الأشخاص المحليين ، لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات .

ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط ، لا يفيد احتلالاً ولا يمس بحقوق السيادة السورية .

المادة ٦ - تمنع الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ، ولتعليمها ولتنقلاتها ولتقليتها ومواصلاتها ، سواء كان ذلك حول النقاط المقيمة فيها ، أو في المرور من إحدى تلك النقاط إلى غيرها ، وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج إليها هذه القوى وخزنها ، وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق ، والسكك الحديدية ، وطرق الملاحة ، والمرافق والأرصعة والمضاربات ، وسفوح المياه ، وحقوق الطيران فوق الأراضي ، واستعمال شبكات البرق والهاتف والأسلاك ، ولا يجوز في حال من الأحوال وضع عرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية .

وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافئ السورية ، على أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تتلقى بلاغا مقدما عن زيارة المرافئ السورية ، والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة بأمسالب تطبيق هذا النص ، وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالملكات العسكرية الفرنسية أو بالملكات التي لها عليها حق انتفاع . لا يجوز أن يمتنع تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في أعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالاً .

المادة ٧ - تنفذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، ومع الحفاظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين ، وكذلك المستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الأراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمنافع التي كان يتمتع بها في سوريا هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

المادة ٨ - تتعهد الحكومة السورية بأن تدل أراضى الطيران المحدثه من جانب السلطة الفرنسية في سوريا في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ

أو الأراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان أن إحداثها ضروري للدفاع الجوي (وهي غير المؤسسات والأراضي المذكورة في المادة ٥) ، وتأخذ على عاتقها تعهد تلك الأراضي جميعاً والحفاظة عليها ، وتعين شروط أخذ تلك الأراضي باتفاقات خاصة .

ولطائرات القوى الفرنسية بصورة عامة ، حق الطيران فوق الأراضي السورية ، تحت قيد مراعاة السير ذاتها المرعية في فرنسا ، وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن وأماكن الاجتماع المرنادة . وهذه الطائرات الارتفاع من أراضي الطيران وسطوح المياه في الأراضي السورية ، ويحق للحكومة الفرنسية أن تستبقى في هذه الأراضي ، أو أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة إنشائها وتعهدا .

ويجوز للحكومة الفرنسية أن تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها ، أو تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزم لهذه الغاية .

والحكومة السورية تضع جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها .

اتفاق عسكري

المادة ١ - أن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها .

المادة ٢ - الحد الأدنى الذي يجب أن تحويه القوى العسكرية السورية ، هو فرقة مشاة ولواء خيالة ، والمصالح التابعة لها .

المادة ٣ - تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية السورية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على أن تعود نفقاتها على الحكومة السورية :
(أ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري . تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل . ولما كان من المرغوب

فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيش الطرفين السامين المتعاقدين .
فإن الحكومة السورية تعهد بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة
معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ، القيام
بقيادة فعلية موفقة في القوى العسكرية السورية ، بناء على طلب بوجه إلى ممثل
الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه . وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط
بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم .
(ب) إرسال كل من ترى الحكومة السورية ضرورة لإرساله لتعلم خارج
سوريا من رجال القوى المسلحة السورية ، إلى المدارس ومراكز التعليم
وقطعات الجيوش الفرنسية . إلا أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تظل
محتفظة بحريتها . بأن ترسل إلى أي بلد آخر من لا يكون باستضافة المدارس
ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من الأشخاص .

المادة ٤ - سهلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية
لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية .
والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية ، لتمكينها
من أن تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة السورية . من أسلحة وعتاد
وسفن وطائرات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز .

المادة ٥ - عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المعاهدة
تعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية هذه
المواقع ، في نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الأربع عن أربعين كم
على وجه التقريب .

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية ، باستعمال مطاري الديرب والمزة
كقاعدتين ، ويتم النقل إلى الموقعين الجديدين ، حالما يتم تهيئة القاعدتين
الجديدين ، بنفس شروط الإنشاء والتجهيز لكائنة في القاعدتين القديمتين .
الذين تصبحان ملكاً للحكومة السورية ، على أن تتحمل نفقات هذه العملية .

وفي ما عدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون أراضي النزول المجهزة حالياً ، تقبل الحكومة الفرنسية بأن تقدم ماعدتها لتعهد هذه الأراضي . ومن المفهوم أن هذه المساعدة لا تخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الأراضي .

والحكومة السورية تتعهد بأن تقدم بناء على طلب الحكومة الفرنسية ، وعلى نفقة هذه الحكومة ، وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان ، حريماً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول إليها تأمين القاعدتين الجوييتين ، وتعهدهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز أراضي النزول والاعتناء بها .

بروتوكول رقم ١

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أن يبدأ قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناعات المذكورة في تلك المادة ، وفقاً للأساليب المتبعة في الحالات المشابهة .

بروتوكول رقم ٢

إن الطرفين الساميين المتعاقدين يثبتان اتفاقهما على النقاط التالية :
بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والإدارة التي يمارسها حالياً بمثل فرنسا لحساب سوريا ، في الشؤون الاقتصادية والمالية إلى الحكومة السورية ، تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات ، فور إتمام المعاهدة الفرنسية السورية ، لتسوية المسائل المتعلقة بين سوريا ولبنان .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور ، وفقاً لأية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات . وفي حال عدم إتمام التسوية إلى وجود هيئة مشتركة بين سوريا ولبنان ، ولا إلى أساليب للتعاون بين الإدارات السورية واللبنانية . فالحكومة السورية بشرط المقالة أن تقرر ضد لبنان نظاماً متفاوتاً بالنسبة إلى سائر الدول المدخلة عن السلطة العثمانية القديمة .

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة ، تنتقل الحكومة الفرنسية مباشرة إلى الحكومة السورية سلطات التشريع والإدارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سوريا في الشؤون الاقتصادية والمالية .

برتوكول رقم ٣

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن أجامعات .

برتوكول رقم ٤

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بعد إبرام المعاهدة ليحددوا ضمن المهلة المعنية لقبول سوريا في عصبة الأمم نظاماً قضائياً مستوحى من اتفاق أول آذار ١٩٣٦ ، من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الأجنبية والتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية في تنظيم القضاء . والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييد تاماً ، ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها .

وإلى أن تنتهى تلك المفاوضات بوضع فور إبرام المعاهدة منهاج إصلاحات تشمل :

- (١) تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجميع المحاكم .
- (٢) تقليل عدد القضاة الفرنسيين .
- (٣) تحديد المصلحة الأجنبية بصورة تعالج بها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعي إلى محكمة أخرى بإيجاد مصلحة أجنبية احتيالا على القانون .
- (٤) إلغاء اشتراط نقل الصلاحيات بين التبعة السوريين .

برتوكول رقم ٥

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة ، يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان ، أنهما ينويان تخصيص السنتين الأوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور ، لإقامة جميع المؤسسات السورية المعدة لتأمين تسلم الحكومة السورية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً مثل فرنسا لحساب سوريا ، على أن تخصص السنة الثالثة من المهلة الآتية الذكر ، لتكليف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات .

ومن جهة أخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٣ ، يعتبر الطرفان الساميان متعاقدان ، أن المفاوضات الواردة ذكرها في الفقرة الثانية منه ، يجب أن تقتصر بالنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات .

والطرفان الساميان المتعاقدان يبدآن منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن من أول كانون الثاني ١٩٣٧ .

وفي حال عدم إفضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات إلى وجود هيئة مشتركة ، فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان أن تعدد مدة شهور المهلة الإضافية المخصصة لتنظيم الإدارات السورية ، التي ستقفل إليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية ، التي يمارسها حالياً مثل فرنسا لحساب سورية .

مراسلة رقم ١

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية ، إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكري أتمتع بإحاطة خاتمة علمي بأن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط ، وصغار الضباط ، والعسكريين السوريين في الجيش الخاص ، من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية :

لقد تكرمتم دولتك وأعزمتوني عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكري
المكتوب بتاريخ اليوم . أن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة
للضباط وصغار "ضباط" العسكريين السوريين في الجيش الخاص ، من جهة
التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها . فأتشرف بأخذ العلم
بهذا "بلاغ الكرم" .

مراسلة رقم ٢

عطفاً على المعاهدة الموقعة بتاريخ "يوم" أتشرف بإحاطة غفامتكم علماً بأن
الحكومة السورية نظراً للصدقة والتحالف الوثيق بين البلدين ، ستأق من فرنسا
بالمستشارين الفنيين و"مقتضاة والموظفين الأجانب ، الذين ترى لزوماً لوجودهم
في سورية .

مراسلة رقم ٣

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي
للجمهورية الفرنسية .

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة
غفامتكم علماً بأن الحكومة السورية تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن تتكرم
فتؤمن وفقاً للتعامل الدولي المتبع في هذه الأمور حماية التبعة والمصالح السورية
في كل مكان لا نكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في
الجمهورية السورية .

جواباً على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلامكم أن الحكومة
الفرنسية تؤيد عند الرغبة التي أبدتها الحكومة السورية ووفقاً للتعامل الدولي
المتبع في هذه الأمور ستقبل بارتياح أن تؤمن حماية التبعة والمصالح السورية
في كل مكان لا نكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

مراسلة رقم ٤

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية :
عظماً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم أنشرف بإحاطة
دولتكم علماً بأن المش السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في سوريا ستكون
له صفة سفير .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي
للجمهورية الفرنسية .
جواباً على كتابكم بتاريخ اليوم أنشرف بإعلام نخامتكم أن الحكومة
السورية رغبة منها في إعلان ارتباطها على أثر تعيين ممثل للجمهورية الفرنسية
بصفة أول سفير في سوريا . قررت أن بظل تقدمه بالنسبة لمثل سائر الدول
شاملاً للذين يخلفونه .
والحكومة السورية تود بهذه المناسبة إحاطة نخامتكم علماً بأن ممثل سوريا
السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض .

مراسلة رقم ٥

لي الشرف بأن أثبت لفخامتكم أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات
الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد والجماعات . وتعطي
هذه الضمانات كامل مفعولها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية
لقد تكرمتم بكتاب بتاريخ اليوم فأثبتم لي أن الحكومة السورية تؤمن
ببقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد
والجماعات وتعطي هذه الضمانات كامل حقوقها . فلي الشرف بإعلام نخامتكم
باستلامى هذا البلاغ الكريم وتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التي يعونها .

مراسلة رقم ٦

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء
في الجمهورية السورية :

لي الشرف بأن أقدم لدولتكم طياً نص القرارين رقم ... و ... بتاريخ ...
المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على أراضي اللاذقية وجبل الدروز إلى
الحكومة السورية . وتعيين النظام الخاص الإداري والمالي الذي استنسب
الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الأمم .

صيغة القرار المتعلق بضم اللاذقية

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي
كان عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق
ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ آيار
١٩٣٠ إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص
في الإدارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأميمه لمنطقة اللاذقية وفقاً
للمبادئ التي حددتها عصبة الأمم قرر :

مادة أولى - إن أراضي اللاذقية هي جزء من الدولة السورية .

مادة ثانية - نستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص
إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق .

مادة ثالثة - مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسرى على أراضي
اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة .

مادة رابعة - فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام
الملحق به في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسرى على هذه الأمور .

صيغة القرار المتعلق بضم جبل الدروز

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي

كان عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق

مارستها محفوفاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ آيار ١٩٢٠

إلى الحكومة السورية وبستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص في الإدارة

والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأميمه لمنطقة جبل الدروز وفقاً

للباب الذي ألقى حديثها عصبة الأمم .

مادة أولى — إن أراضي جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية .

مادة ثانية — تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سوريا من نظام خاص

إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق .

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسرى على أراضي

جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وأنظمتها العامة .

مادة رابعة — فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار

والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسرى على

هذه الأمور .

من المفهوم أن النظام الخاص الإداري والمالي المشار إليه في المادة الثانية

من المشروعين أعلاه سيكون النظام الذي يستفيد منه حالياً لواء الاسكندرون .

إلا أنه وجد أن نص المادة الثامنة من النظام الأساسي للواء الاسكندرون

قد وضع على أساس أساليب إدارة سيجرى تعديله وأن المادة المذكورة يجب

توقيفها مع المقتضيات لإظهار اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق

بالواردات والتفقات التي تشير إليها هذه المادة .

ورغم كون النظام الذي تستفيد منه حالياً حكومتنا اللاذقية وجبل الدروز

بمثالا لما حددته المادة الثامنة أعلاه . إلا أنه وجد أن النظام الأساسي لكل من هاتين الحكومتين لا يحوى أحكاما مقابلة للمادة المذكورة . ولذلك فإنه من المفهوم حفظاً للمستقبل أن النظام الذى سيالحق بالقرار أعلاه لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء ومن جهة أخرى يستوحى فى وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الاسكندرون من النص الآتى :

« — المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حالياً فى حساب الإدارة بعد توزيع المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية .

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية

لقد تكررتم غفامكم بكتاب بتاريخ اليوم فبعثتم إلى بنص القرارين رقم ... و ... الصادرين بتاريخ ... المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقى اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص والإدارى والمالى لهاتين المنطقتين .

فى الشرف بإعلام غفامكم أن الحكومة السورية بعد إطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقين على الاتفاق الذى تم فى باريس بشأن هذه الأمور .

مراسلة رقم ٧

من رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية إلى المفوض السامى للجمهورية الفرنسية :

أنشرف بإحاطة غفامكم علماً بأن الحكومة السورية مستعدة لأن تبقى لمؤسسات التعليم والإسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالى للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية السورية :

لقد نكرمكم دولتكم فأطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات والعاديات في سوريا . فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٨

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف بإحاطة غفامتكم علماً بأنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة بمجارة الأحوال الاقتصادية والمالية في سوريا تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سوريا وحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكية الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية :

لقد نكرمكم دولتكم فأعلمتوني بكتاب بتاريخ اليوم أنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة بمجارة الأحوال الاقتصادية والمالية في سوريا تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سوريا وحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكية الفرنسية . فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٩

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

في هذا الحين الذي نسوى فيه العلاقات بين فرنسا وسوريا بمعاهدة صداقة وتحالف في الشرف أنؤكد لفخامتكم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملية الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

لقد تكريمتم دولتكم فأكدتم لي بكتاب بتاريخ اليوم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملية الفرنسية في الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ١٠

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية :

بغية تحديد وضع التبعية الفرنسية في سوريا وبالمقابلة وضع التبعية السوريين في فرنسا أنشرف باحاطة دولتكم علماً بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة السورية لعقد اتفاق لإقامة وسيتضمن هذا الوضع الوفي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٦ ويزاد توضيحاً على ذلك :

١ - إن تبعية كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الآخر سواء المطالبة بحقوقهم أو للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً .

٢ - أنه فيما يتعلق بالدخول والإقامة يستفيد التبعية السوريون في المستعمرات الفرنسية من المعاملة الممنوحة لتبعية الدولة الأكثر رعاية .

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعية السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات ممن هم مقبولون للإقامة في المستعمرات الفرنسية أو الذين

يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المطلقة بالنظام العام أو بالأمن وبالتشريع المحلي .

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بأن لا توجد بحق التبعة السوريين تفاوتاً فيما يتعلق بالدخول والإقامة في تونس وبأن تمنح أيضاً التبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات مقيمة في الأراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام والأمن وبالتشريع المحلي .

وكذلك يستفيد في سوريا تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الأكثر رعاية .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

لقد تكرمتم غفامتكم فأطامتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي أظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على أساسها مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة .

فلى الشرف بإعلام غفامتكم أن الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ١١

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بقرارات عصبة الأمم أن تطلب من الحكومة السورية المساهمة بتفقات تعهد قواها العسكرية وكان من حقها أيضاً انتفاعاً معها لأجل تسديد جميع التفقات التي تكبدتها لتنظيم الإدارة وتنمية الموارد المحلية وإجراء الأشغال العامة في سوريا .

فأنشرف بأن أخبر دولتكم بأن الحكومة الفرنسية أخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سوريا مرتبة دولة ناعمة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه التفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة السورية ، وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء محاكيميا مختصة .
من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

تفضلتم غمامكم وأياغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نبات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسا في سوريا .

وذلك أن الحكومة الفرنسية أخذت بعين الاعتبار قرب بلوغ سوريا مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها ، في الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

الكتب المتبادلة بين السيد جميل مردم بك والمسيو دوتسان

في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧

من السيد جميل مردم بك إلى صاحب السعادة المسيو دوتسان وكيل وزارة الدولة في وزارة الخارجية
حضره الوزير :

في أثناء مقامي في باريس ومبادلتني وإياكم وجوه الرأي ، نهباً لنا أن ندرس — من جميع نواحيها — مختلف القضايا السياسية والإدارية والاقتصادية التي يشيرها أمر التعاون الفرنسي السوري كما حدد في المعاهدة التي وقعت في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ . وقد سنحت لي الفرصة لتقرير ما بيننا من اتفاق قام على المصلحة المشتركة لبلدينا في تعهد علائقهما وتنميتها في جو من الصداقة والثقة ، واتخاذ أفضل الوسائل لجعلها مثمرة . ومن جملة المسائل التي ناقشناها وجدنا اثنتين استوجبتا أن نتم بهما اهتماما خاصا :

الأولى تتعلق بنظام الأقليات . وإذ إنه ليس في أن تؤكد لسعادتك كما أوضحت أخيراً في البرلمان أن الوصائل التي اتخذت في الجزيرة وبعد ما جرى فيها من حوادث مؤسفة قد آتت ثمراتها ، وقد جنحت الحالة هناك لتصبح طبيعية . وإن تمسك سورية بكيانها القومي لا يعارض مطلقاً تمتع الأقليات تمتعاً تاماً بالحقوق التي نصت عليها الضمانات المشار إليها في الملحق رقم ٥ لمعاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٦ وإن حكومتى المشيعة بهذا الشعور تشدد لتطبيق نظام المحافظات الذي هو ملائم لمصالح البلاد العامة وكذلك لمصلحة كل منطقة من المناطق .

وأما الثانية من هذه المسائل فإنها تتعلق بتنفيذ الملحق رقم ٥ من المعاهدة . وإن سوريا لشاعرة بأنها تحتاج إلى موازنة الفن الفرنسى لتنظيم مصالحها العامة ، ولذلك فإنه يترتب في هذه الروح العمل في أقرب آن لإنشاء الملاك الدائم للوظائف التي ينتخب لها العامل ويقومون بأعبائها . وإن بلادى نرجو رجاء شديداً أن يكون أصحاب هذه الوظائف الذين يجرى اختيارهم بتقديم الحكومة الفرنسية من المرشحين القادرين . وإذى لا غيبط بأن يكون في وسعى إعطاء سعادتك التأكيدات السابقة ولا أشك أنه إذا اقتضت الحاجة يكون فيها مقنع لكم بأن سورية ترغب رغبة عميقة صادقة بأن تطبق تطبيقاً واسماً واثقاً بأن معاهدة التحالف التي كانت غايتها تحديد تقلب قديم وتأكيد .

وقد أجاب المسير دونان على هذا الكتاب بأن أعاد نصوصه ومضى عليها بقوله :

أجمل راغباً باسم الحكومة الفرنسية الإيضاحات والتأكيدات التي أردتم تقديمها من ذات أنفسكم . وإذى لا أرتاب بأن الرأى العام الفرنسى ليجد فيها برهاناً جديداً على رغبة سوريا وتمسكها بتطبيق سياسة التحالف والتعاون بروح سمة مطمئنة صادقة . نحرص عليها بلدانا على السواء وتوقعان منها توثيق العرى التي تربط بينهما .

وإذى لأحمل من تبادلنا وجهات النظر التأكد بأن دولتكم وزملائكم

تحرصون على الإسراع بتنفيذ جميع الخطط التي ظهرت لنا بأنه لا بد منها لتمطي للتعهدات التي قام بها كل فريق من أجل نتائجها .

وأرى أن حكومتى - متأثرة بقيمة هذه الوسائل - المهدئة - التي تتعلق بجميع الشؤون - وراغبة بتسريع تنفيذ النظام الجديد ستعمل لدى المجلس النيابي لينظر في معاهدة ٢٢ (ديسمبر) كانون الأول ١٩٣٦ قبل نهاية آذار (مارس) القادم . وفي هذه الفترة ستبذل جهدها للإسراع بتسوية الأمور المتعلقة ، وأنه من مصلحة البلدين المشتركة بأن النظام كله يقوم على قواعده قبل نهاية الفصل ، التي تبدأ كما أكد - لى المسيو فيليو في ١٧ شباط (فبراير) الماضى - اعتباراً من أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٧

نصریح بونه - مردم فی ١٤ تشرين الثانى م (نوفمبر) سنة ١٩٣٨

بعد توقيع الاتفاق بتاريخ هذا اليوم . رأت الحكومة الفرنسية والحكومة السورية بالاتفاق بينهما . أنه من مصلحة الفريقين التمسك بأقصى المستطاع بتنفيذ النظام الذى حدد بمعاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ وبالوقود الملحق والمتممة .

وعلى ذلك فهما تعتبران أنه مما يكون مرغوباً فيه أن لا يتأخر البرلمان السورى بموافقته عن ٢٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ . وأن البرلمان الفرنسى الذى يجرى تبليغه قبل ١٠ كانون الأول القادم تقارير اللجان المختصة بأذن بإبرام النصوص المذكورة قبل ٢١ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٩ .

وفي هذه الحالة فإن انتقال الصلاحيات التي لاتزال تقوم بها السلطات المنتدبة إلى الحكومة السورية سيتم في غضون مدة لاتتجاوز ١٠ شباط (فبراير) القادم .

باريس ١٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٨ جميل مردم بك جورج بونه .

البروتوكول

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية ، حرصا منهما على أن لا تهملا شيئاً من شأنه أن يساعد على توثيق عرى المودة والثقة والتعاون بين البلدين ، أعادنا درس مختلف المسائل التي تنشأ من علاقتهما المقبلة

١ - تؤكد الحكومة السورية الإجراءات التي قررت أن تتخذها حتى تبلغ التعهدات التي نص عليها في المذكرات المتبادلة بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ جميع نتائجها ، وهي تذكر أنها أيضاً مددت امتياز مؤسسة الإصدار وأقرت في شروط موافقة لمصلحة البلاد الدائمة استئثار آبار البترول . ونضيف إلى ذلك أنها تنوي أن تطلب إلى البرلمان بأسرع ما يمكن الموافقة على الاتفاق المذكور وعلى النصوص التي سبقته .

٢ - أما ما يخص النظام الدائم الذي يخص العمال الذين تضمهم فرنسا تحت تحت تصرف سوريا ، فالحكومة السورية تؤيد أن المستشار الذي يعين في الداخلية يكون له معاونان أحدهما يقطن دائماً في الحدود الشمالية .

٣ - إن الحكومة الفرنسية بإخاها وتأكدها على ضرورة تضمين شواغل لا تستطيع أن تتخلى عنها باعتبار دوام تقاليدنا قائمة ليسرها أن ترى سوريا عازمة على أن تضمن للجميع ضمانات ثابتة حرية الوجدان مع كل ما يترتب عليه ، وأن تعترف للمسيحيين في كل أمر من أمورهم بحرية رفض القوانين وأحكام الشريعة .

٤ - على الرغم من أن الاتفاق الجامعي لا ينبغي أن يعقد بحسب معاهدة ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ إلا بعد تنفيذ هذه المعاهدة ، فالحكومة السورية تحرص مع ذلك على أن نظام الإمتحان لا ينخفض بحال من الأحوال مكانة اللغة الفرنسية في البرامج ولا يؤثر على الرغبة التي يبديها الطلاب لتعلم هذه اللغة .

والحكومة الفرنسية من ناحيتها حريصة على تعزيز الروابط الأدبية التي

ترابط بين البلدين . تتخذ التدابير اللازمة التي تساعد الطلاب السوريين الذين يؤمنون فرنسا لإتمام معلوماتهم حتى تكون أكثر فائدة .

٥ - ولما كان الفريقان المتعاقدان حريصين على تنمية علائقهم التجارية تأمناً لمصالحهم المتبادلة . فكل فريق منهما يقرر ما يحده مناسباً لتحقيق ذلك . ومن الناحية المالية . فإن الحكومة الفرنسية تمد بالمساعدة للحكومة السورية .

٦ - إن الحكومة الفرنسية معتقدة بما في تنفيذ المعاهدة وما يتفرع عنها من نصوص بأصرح ما يمكن من منفعة للفريقين . ورغبة منها بأن تجدد لسوريا برهان مودتها وثقتها . فإنها لا ترى مانعاً في أن تحدد المهلة التي نصت عليها الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة . أو الفقرة الأولى من البروتوكول الخاص . بالثلاثين من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩ . وهي تعزم على أن تودع إلى البرلمان هذا التحديد الرمزي . الذي ينال صفة تعاقدية بفشر هذا البروتوكول في وثيقة الإبرام بعد موافقة البرلمانين السوري والفرنسي .

٧ - لدى تبادل وثائق الإبرام فالحكومة السورية تعتمد مثلاً لها في باريس .

إيضاح

شهدت منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٦ حوادث كثيرة . ذات صلة كبرى بتطور سورية السياسي . وذلك مادعا إلى ورود ذكرى في هذه المحاضرات أثناء عرض بعض الوقائع التاريخية .

وقد كنت في سنة ١٩٢٠ رئيسا لمكتب المؤتمرات السوري ، وانتميت إلى الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل في داخل سورية وخارجها بعد ذلك . وبهذه الصفة اتصلت بكثير من المفاوضات السياسية ، وأنشأت جريدة يومية في دمشق سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

وبعد أن تأسست الجمهورية في سورية سنة ١٩٣٢ ، عيّنت أميناً عاماً للرئاسة ، وبقيت في هذا المنصب إلى قبيل الحرب العامة سنة ١٩٣٩ . ثم عدت إليه في مستهل العهد الجديد سنة ١٩٤٣ . وانتقلت منه وزيراً مفوضاً لسورية في العاصمة البريطانية سنة ١٩٤٥ . وكنت مندوب سورية للجنة التحضيرية للأمم المتحدة في آخر هذه السنة . وأحد أعضاء وفدنا لاجتماع الهيئة العامة سني ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

الفهرس

صفحة	
١٢ — ١	مقدمة : الدول العربية في الشام
١٢٢ — ١٣	القسم الأول : عهد الاحتلال
٢٤ — ١٣	١ — <u>شأن الحكم الفرنسي ونظامه</u>
١٨ — ١٣	(أ) الدور الأول
٢٢ — ١٨	(ب) الدور الثاني
٢٤ — ٢٢	(ج) الحالة الاقتصادية
٢٥ — ٢٤	٢ — <u>الثورة والثورة</u>
٢٦ — ٢٤	(أ) مطالب القومية
٣٢ — ٢٦	(ب) اتصال في داخل البلاد وخارجها
٤٠ — ٣٢	(ج) الثورة
٥١ — ٤٠	(د) حرب و سلام
٥٥ — ٥١	(هـ) عصبة الأمم والثورة السورية
٧٧ — ٥٥	٣ — <u>مرحلة جديدة صليبة</u>
٥٩ — ٥٥	(أ) التداخل السياسي
٦٧ — ٥٩	(ب) طبيعة القضية
٧٣ — ٦٧	(ج) دستور
٧٧ — ٧٣	(د) الجمهورية الانتدابية
٨٥ — ٧٨	٤ — <u>السياسة الجديدة</u>
٨١ — ٧٨	(أ) اتفاقية عقد معاهدة وإخفااتها
٨٥ — ٨١	(ب) من المحصورة إلى المفاوضة
١٢٢ — ٨٦	٥ — <u>جمهورية المعاهدة</u>
٨٩ — ٨٦	(أ) الأوضاع الجديدة
٩٩ — ٨٩	(ب) مشكلة الاسكندرونة
١٠٢ — ٩٩	(ج) الأحداث الداخلية
١٠٥ — ١٠٢	(د) الشؤون الخارجية
١١١ — ١٠٥	(هـ) دهن المعاهدة والتكرها
١٢٢ — ١١٢	(و) الأساليب الزجعية والحكم المباشر
١٨٨ — ١٢٣	القسم الثاني : الاستقلال والجلاد
١٣٩ — ١٢٣	١ — <u>مقدمة وعملي</u>
١٣٢ — ١٢٣	(أ) بريطانيا وفرنسا الحرة في سورية
١٣٦ — ١٣٢	(ب) حكومة منافسة
١٣٩ — ١٣٦	(ج) الأوضاع الثمرية

١٨٨ - ١٤٠	٢ - مراحل الاستقلال الأخيرة
١٤٢ - ١٤٠	(١) سورية والحامدة العربية
١٤١ - ١٤١	(ب) أزمة لبنان واستلام المصالح المشتركة
١٤٩ - ١٤٩	(ج) معاد سياحية
١٧٤ - ١٥٩	(د) الحركة الثأرية
١٧٨ - ١٧٤	(هـ) الاتفاق الاسكندري الفرنسي
١٨٥ - ١٧٨	(و) سورية في مجلس الأمن
١٨٨ - ١٨٥	(ز) الجلاء
٢٢٢ - ١٨٩	ملاحق:
١٩٦ - ١٩٠	١ - حث الانتداب على حورية ولبنان
١٩٩ - ١٩٧	٢ - الاتفاق المفود بين فرنسا والولايات المتحدة في باريس في شأن سورية ولبنان
٢٠٩ - ٢٠٠	٣ - المعاهدة السورية الفرنسية
٢٠٥ - ٢٠١	المحضر الذي تم توقيعه في ٩ أيلول
٢٠٧ - ٢٠٥	نص مشروع المعاهدة السورية الفرنسية
٢٠٧ - ٢٠٥	اتفاق عسكري
٢٠٧ - ٢٠٧	بروتوكول رقم (١)
٢٠٨ - ٢٠٧	بروتوكول رقم (٢)
٢٠٨ - ٢٠٨	بروتوكول رقم (٣)
٢٠٨ - ٢٠٨	بروتوكول رقم (٤)
٢٠٩ - ٢٠٩	بروتوكول رقم (٥)
٢٠٩ - ٢٠٩	مراسلة رقم (١)
٢١٠ - ٢١٠	مراسلة رقم (٢)
٢١٠ - ٢١٠	مراسلة رقم (٣)
٢١١ - ٢١١	مراسلة رقم (٤)
٢١١ - ٢١١	مراسلة رقم (٥)
٢١٢ - ٢١٢	مراسلة رقم (٦)
٢١٢ - ٢١٢	صفحة القرار المتعلق بضم اللاذقية
٢١٢ - ٢١٣	صفحة القرار المتعلق ضم الحارث
٢١٥ - ٢١٤	مراسلة رقم (٧)
٢١٥ - ٢١٥	مراسلة رقم (٨)
٢١٦ - ٢١٥	مراسلة رقم (٩)
٢١٧ - ٢١٦	مراسلة رقم (١٠)
٢١٨ - ٢١٧	مراسلة رقم (١١)
٢٢٠ - ٢١٨	الكتاب المتبادر بين السيد جميل مردم بك والسيد دوتان
٢٢٠ - ٢٢٠	فصريح بونة مردم في ١٤ تشرين الثاني
٢٢٢ - ٢٢١	البروتوكول
٢٢٣ - ٢٢٣	المصاح









NYU - BOX 27



31142 02557 9940

DS96 .A72 1954

Manuscript on Surpa manuscript